



◦◦◦◦◦◦ * ◦◦◦◦◦◦◦◦

الأمازيغية العالمية

La Voix des Hommes Libres

LE MONDE AMAZIGH

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني: 2001/0008: الترقيم الدولي: 1114/1476
العدد: 93 فبراير 2008-2958 Février الثمن: 5 دراهم / 1,5 euro أورو



صورة تظاهرة المهاجرين الأمازيغ بجزيرة كناري

صرخة لابد منها



أمينة ابن الشيخ

التهميش عن المناطق المغضوب عنها من طرف مخزن سنوات الرصاص، على أن يتم تقديم اعتذار رسمي تعترف بموجبه الدولة بما ارتكبته، من خلال المؤسسات والأفراد، من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ومن الملاحظ، أن المغاربة مهووسون بتحرير أوراق وطرح أرضيات، عن طيب خاطر أو عن إملاءات، لا تتجاوب وعمق المشاكل التي يتخبط فيها المغاربة، سواء أكانت هذه المشاكل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، فلا اعتقد أن الحلول تكمن في صياغة النداءات أو حتى في تحرير أرضيات، فلا هذا ولا ذلك، يجعل الدولة تسنّف قول الحقيقة في مجال الحريات الفردية منها والجماعية وإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي. فمتى استفتي الشعب في حريته أو في ديمقراطية مسؤوليه؟ سؤال سيبقى معلقا، وإلى حين الإجابة عنه، أقول ما قاله الحكيم الأمازيغي:

Tqqur a yiger ur ed yiwid ca ghurk
+ZZ%0A ° ٢٤XO %0A ٢٤LLE E ° ٢%OR

أكثر من سنتين مضت على إصدار هيئة الإنصاف والمصالحة لتوصياتها الواردة في تقريرها النهائي، دون أجزائها وتفعيلها، حتى كدنا ننسى مضامينها، سواء ما تعلق منها بالمجال السياسي أو بما هو حقوقي. هكذا والحال، أنه في الفترة الراهنة، لم تلبث أن تولدت في سياق سياسي وإعلامي متشنج، أوراق من قبيل ما نعت بـ"النداء من أجل الحريات الفردية"، تشبه من حيث الشكل والمضمون الأرضية الصادرة عن "حركة لكل الديمقراطيين" التي أسس لها فؤاد عالي الهمة، الوزير السابق المنتدب في الداخلية، ومهندس فريق الأصالة والمعاصرة بالبرلمان. فالأمر لا يثير بالنسبة إلينا أي استغراب، سيما وأن الأرضيتين ليستا إلا مجرد استنساخ لمضامين التوصيات المذكورة. ومن تم يحق لنا التساؤل، لماذا لم يناد هؤلاء من أجل إجراء توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خصوصا وأن المغاربة يتلاوونهم السياسية والثقافية، عبروا عن ارتياحهم لجراء محرري هذه التوصيات، التي ستمكن المغاربة، لو تم تفعيلها وأجزائها، من التصالح مع ذواتهم، وذلك بإرجاع الثقة للمؤسسات وكذلك برفع

تأجيل محاكمة PDAM والتفكير في عرض القضية على أنظار محكمة العدل الدولية بلاهاي

تأجيل محاكمة PDAM والتفكير في عرض القضية على أنظار محكمة العدل الدولية بلاهاي

بالإجماع تضامنهم المبدئي والمطلق واللامشروط مع كافة ضحايا انتهاكات وزارة الداخلية: الحركات الاحتجاجية (صفر، بومال داس، آيت باعمران، الراشدية، أغبالو إسران، أكادير، مكناس، بن صميم، إفران، أزرو، أنفكو، سيدي يحي أويوسف، تازة، برشيد،...)، الطلبة، المعتقلون، ضحايا حرية التعبير، حرية الصحافة (جريدة تاويرا، نيشان، الوطن،...)، ضحايا اغتصاب الأراضي والثروات والمياه والمعادن، وفي الأخير دعى الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي أن الجلسة الرابعة ستكون يوم 14/02/2008 بالمحكمة الإدارية بالرباط على الساعة التاسعة صباحا، ووجه نداءه إلى كافة المناضلين بمختلف انتماءاتهم لمساندة الحزب ومواصلة التعبئة.

وأمام هذا الوضع، أصدر أمازيغ ودايدة المغربية -أنجي- بفرنسا، بيانا تضامنيا، توصلت الجريدة بنسخة منه، مع الأمين العام للحزب الأمازيغي، السيد أحمد الدغرني ومع مناضلي الحزب في محنته مع وزارة الداخلية، كما أعلن البيان رفضه لحمات المتابعات والاعتقالات والمحاكمات الهمجية والمنهجة التي تمس رموز وسياسي وطلبة الحركة الأمازيغية، ونسخير وإستغلال أجهزة ومؤسسات الدولة من أجل قمع الحريات والحقوق السياسية للشعب الأمازيغي، وطلب البيان بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والطلبة الأمازيغ بالراشدية وكناس كما طالب نفس البيان، بكل الأحزاب التي تأسست على أسس لغوية وعرقية وتنبج بالتعددية والديمقراطية والحدثة والاختلاف وعلى رأسها حزب الإستقلال، وطلب إيمانين بالإسحاب من الأحزاب العروبية البغنية المعادية

على هامش الجلسة الثالثة لمحاكمة الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي في يوم 2008/01/17، انعقد بالمقر المركزي للحزب لقاء ضم مناضلي الحزب من مختلف مناطق المغرب وممثلي العديد من الهيئات المساندة له. وبعد الاستماع للتوضيحات المقدمة من طرف الأمين العام للحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي وأعضاء من هيئة الدفاع، تدارس الحاضرون مستندات ملف دعوى وزارة الداخلية ضد الحزب والوضع التنظيمي للحزب وما يتعرض له هو والشعب المغربي من قمع واضطهاد ممنهجين في الأونة الأخيرة بمختلف أرجاء المغرب، وأعلنوا تسجيل وقوف المجتمع المغربي والدولي هيئات وأفراد جنبا إلى جنب مع الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي بخصوص دعوى وزارة الداخلية، كما توسعت حملة الدفاع بشكل مكثف من مختلف هيئات المحامين بالمغرب حيث ناهز عدد نوابات المحامين إلى حدود اليوم الثلاثمائة نياية، وتوسع مجال الدفاع ليشمل الجانب العلمي بورود مجموعة من الخبرات الطبية واللسانية والأنتروبولوجية والتاريخية على هيئة المحكمة تدعم ملف دفاع الحزب، التي جانهت الأونة الأخيرة بمختلف أرجاء المغرب، الدعوى وعرضها على محكمة العدل الدولية بلاهاي لكون الأمازيغ يتعدون جغرافيا نطاق المغرب، وتضمنت بعض المذكرات الجوابية لهيئة الدفاع ضرورة إدخال المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في الدعوى، مع إمكانية إدخال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأطراف أخرى في الدعوى، وتدارس الحاضرون رفع دعاوى مضادة ضد وزارة الداخلية في مجالات شتى، كما أعلن الحاضرون

لهويتهم، وبتوحيد الصفوف لمواجهة الخطر العروبي وحكومة الفاسي، كما طالب بالسماح للأمازيغ بتسمية أبنائهم بأسماء أمازيغية، والإسراع في دسترة اللغة الأمازيغية وترسيمها. وفي نفس السياق، وبعد تدارسه لمختلف المستندات النضالية والثقافية للحركة الأمازيغية بالمغرب، ومظاهر التضيق والتعسف الممارس على الفاعلين والنشطاء الأمازيغين، أصدر المكتب الإداري لجمعية الماس الثقافية يوم 2008/01/07 بيانا حصلت الجريدة على نسخة منه اعتبر فيه أن الدعوى التي رفعتها وزارة الداخلية بشأن حل الحزب الديمقراطي الأمازيغي تعتبر خرقا سافرا لحقوق الإنسان وقرارا مشوبا بالشطط في استعمال السلطة.

وإذ أن مسلسل الاعتقالات والمحاكمات في صفوف مناضلي الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة (الراشدية، مكناس). كما اعتبر أن قرار رفع دعوى حل الحزب الديمقراطي الأمازيغي والاعتقالات السياسية تراجعا خطيرا في مجال الحريات العامة والممارسة الديمقراطية بالمغرب، وطلب بالإفراج الفوري على كافة المعتقلين السياسيين الأمازيغين. وأكد المكتب الإداري بأن بناء المغرب الحدائث و الديمقراطية وفق المفهوم الجديد للسلطة لا يتأتى إلا بالحكمة الجيدة والتنخيم المستدامة وتوسيع المجال الديمقراطي بإشراك المجتمع المدني وفعالياته السياسية والثقافية وذلك بتلبية مطالب الحركة الأمازيغية في أبعادها المختلفة.

عن ديوانه الشعري-Amek "sa، والمبداع الأمازيغي الشاب رشيد نجيب في صنف القصة القصيرة باللغة الأمازيغية عن مجموعة القصص المعنونة بـ "Tawgrat". وفي هذا الإطار تم توزيع الجوائز على مختلف الفائزين الذين ستصدر القناة الثانية إبداعاتهم المختارة في طبعاتها الأولى في وقت لاحق، كما سيتم بث الحلقة التلفزيونية المتعلقة بحفل توزيع الجوائز قريبا. وقد حضر هذا الحفل ثلثة من المبدعين والكتاب والمنتقن المغربي، ومن بينهم: الحسين المجاهد، أحمد عصيد، خديجة عزيز، يوسف العلمي، مبارك ربيع، أحمد المديني، المختار بنعبدلوي، محمد صوف، عبد النبي دشين، رشيد بنحدو، غنية الخطاط، محمد غنية الحمري... فهتينا للثقافة والأدب الأمازيغين بهذا التتويج الجديد المستحق، وإلى دورة أخرى.



شهد مقر القناة الثانية (دوزيم) بالدار البيضاء يوم الخميس 16 يناير 2008 تسجيل الحلقة التلفزيونية الخاصة بتوزيع جائزة القناة الثانية للإبداع الأدبي لسنة 2007 لفائدة الشباب المغربي المبدع ما دون الثلاثين سنة.

ونميزت الدورة الثانية لهذه السنة بمشاركة

واسعة للشباب المغربي في الأجناس الأدبية المقترحة في إطار هذه المسابقة، وبدوره فقد شارك شباب الحركة الأمازيغية في هذه المنافسات بمجموعة من الكتابات الإبداعية باللغة الأمازيغية، إيماننا منه بأهمية تمثيل الثقافة الأمازيغية في مثل هذه المناسبات وتعزيز حضورها الوزن في المشهد الثقافي عموما ومجال الاتصال السمعي البصري على وجه الخصوص. وقد فاز عن اللغة الأمازيغية كل من المبدع الأمازيغي الشاب محمد أعليلوش في صنف الشعر المكتوب بالأمازيغية

وزير الإتصال، خالد الناصري يناقش القناة الأمازيغية بالبرلمان

في إطار تأجيل التوقيع على الملحق المالي المتعلق بتمويل القناة الأمازيغية، أكد وزير الإتصال السيد خالد الناصري، في جواب عن سؤالين شفهيين لكل من فريق التحالف الإشتراكي والفريق الإشتراكي للوحدة والتعددية بمجلس المستشارين، أنه سيتم التوقيع عليه مباشرة بعد مصادقة الهيئة العليا للإتصال السمعي البصري على مشروع دفتر التحملات، كما أن الإشتغال على مشروع دفتر تحملات القناة يسير بشكل عادي وطبيعي، لنتم إطلاق هذه القناة في أجل نأمل أن يكون قريبا جدا، يقول الناصري. كما أشار إلى أن مشروع القناة الأمازيغية يستند على مرجعية التوجيهات الملكية السامية، وخاصة خطاب أجدير، الذي أكد فيه صاحب الجلالة على ما يشكله النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين من مسؤولية وطنية، كما يجد هذا المشروع كذلك سند في الإلتزامات ذات الصلة المعبر عنها في التصريح الحكومي.

والتوجه نحو إحداث قناة أمازيغية كان بقرار تم إتخاذها من طرف اللجنة الثنائية المشتركة بين وزارة الإتصال والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية منذ 13 أكتوبر 2006، ومباشرة بعد ذلك، شرعت لجنة تقنية مختصة في إعداد هذا المشروع من كل جوانبه، سواء تعلق الأمر بالتجهيزات التقنية أو الموارد البشرية أو الشبكة البرمجية أو مشاريع الإنتاج وتبهي الفضاءات اللازمة.

وعن دور وزارة الإتصال أكد السيد الوزير أنه موازاة مع العمل الذي باشرته هذه اللجنة، فإن وزارة الإتصال أعدت مشروع الملحق التعديلي لدفتر التحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، التي ستندرج القناة الأمازيغية ضمن باقتها، وتم بتاريخ 13 سبتمبر 2007 إحالته على الهيئة العليا للإتصال السمعي البصري للمصادقة عليه طبقا للقانون، وضمانا لإنطلاقة قوية لهذا المشروع واستمراريته، وحسب ما جاء على لسان الوزير، فإن اهتمام الحكومة إنصب على توفير الإعتمادات المالية الضرورية لإطلاق القناة والتي تقدر بالنسبة لسنة 2008 بما قدره 168 مليون درهم (أساسا من الميزانية العامة للدولة، وميزانية وزارة الإتصال).

وعن القيمة المضافة للقناة الأمازيغية، أحاب السيد الوزير أن القناة الأمازيغية ستشكل إضافة نوعية في سياسة تنوع العرض التلفزيوني العمومي، وأنه سيتم اقتراح برمجة ذات مرجعية عامة ومتنوعة، بتعبير مجمله أمازيغي، وأن هدف القناة هو الإستجابة لحاجيات أوسع فئات الجمهور المغربي في مجالات الأخبار والثقافة والترفيه والتربية والتثقيف. وفي ختام أجوبته، أشار السيد الوزير إلى أن الإرادة السياسية للحكومة قوية فيما يخص القناة الأمازيغية، وأكد أنه ليس هناك أي تأخير، والمسلسل التحضيرية لإطلاق القناة الأمازيغية يسير بشكل موضوعي ووفقا للضوابط القانونية المعمول بها في هذا الصدد.

الإبداع الأمازيغي يتألق بالقناة الثانية

عن ديوانه الشعري-Amek "sa، والمبداع الأمازيغي الشاب رشيد نجيب في صنف القصة القصيرة باللغة الأمازيغية عن مجموعة القصص المعنونة بـ "Tawgrat". وفي هذا الإطار تم توزيع الجوائز على مختلف الفائزين الذين ستصدر القناة الثانية إبداعاتهم المختارة في طبعاتها الأولى في وقت لاحق، كما سيتم بث الحلقة التلفزيونية المتعلقة بحفل توزيع الجوائز قريبا. وقد حضر هذا الحفل ثلثة من المبدعين والكتاب والمنتقن المغربي، ومن بينهم: الحسين المجاهد، أحمد عصيد، خديجة عزيز، يوسف العلمي، مبارك ربيع، أحمد المديني، المختار بنعبدلوي، محمد صوف، عبد النبي دشين، رشيد بنحدو، غنية الخطاط، محمد غنية الحمري... فهتينا للثقافة والأدب الأمازيغين بهذا التتويج الجديد المستحق، وإلى دورة أخرى.

العالم الأمازيغي
LE MONDE AMAZIGH

المديرة ورئيسة التحرير:

أمينة الحاج حماد أكدورت

ابن الشيخ

هيئة التحرير:

رشيد راخا

سعيد باجي

عبد النبي إد سالم

موحار حال

كتاب الرأي

رشيد نجيب

محمد بسطام

يوبكر أنفير

علي أمصوب

لحسن حيزون

مصطفى عنتره

الإخراج الفني

رشيدة أمرزيك

الكاريكاتير

محمد ملال

بوغراف

ملف الصحافة

● الإيداع القانوني: 2001/0008

● الترقيم الدولي: 1114-1476

● رقم اللجنة الثنائية الصحافية

المكتوبة ا.م.ش 06-046

الادارة والتحرير:

● زنقة دكار الشقة 7 الرباط

Tél/fax: 037.72.72.83

E- mail :

amadalamazigh@yahoo.fr

● كل المراسلات تتم باسم :

EDITIONS AMAZIGH

ص.ب 477 الرباط المدينة

المغرب

السحب:

ECOPRINT

التوزيع:

SOCHEPRESS

● الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

Gérant :

Rachid RAHA

R.C. : 36257-

Patente : 26310542

I.F. : 3303407

CNSS: 659.76.13

● سحب من هذا العدد:

200 نسخة

24 ساعة فقط !
حفاظ إكسبريس ... رائع

تأمين سيارتكم مع
حفاظ إكسبريس
التعويض خلال 24 ساعة
فقط بعد الحادثة

حفاظ إكسبريس تحطم رقما قياسيا بتسليم شيك تعويض الخسائر في حالة وقوع حادثة بالسيارة ...
24 ساعة فقط ! هل يعقل أن ننتظر أسابيع عدة ليتم تعويضنا؟
بعد الحادثة و معاينة الخسائر الناتجة عنها و التي لا تتجاوز قيمتها 20 000 درهم، تتسلمون شيك
التعويض من الملكية الوطنية للتأمين خلال 24 ساعة فقط.
زبناء حفاظ إكسبريس الأوفياء استفادوا من فعالية هذه الصيغة الفريدة ... اسألوهم .

08100 83 83
الرقم الاقتصادي بفتح مكانة محلية
www.rmawatanya.com

قيمنا تلائمكم



الملكية الوطنية للتأمين
RMA WATANYA

أثارت المنهجية التي تحكمت في إحداث المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج ردود أفعال قوية بين مختلف القوى المدنية داخل المغرب كما في دول الإقامة، من مؤيد ومعارض، سواء من حيث طبيعته أو من حيث تربيته التي أعلن رسمياً عنها بمناسبة عيد الأضحى الفاتح. وتستمد المؤسسة الإستشارية المحدثة بظهير، مرجعيتها من القرار الرابع من الخطاب الملكي ليوم 6 نونبر 2005 المتمثل في خلق مجلس أعلى للجالية بصفة ديمقراطية وشفافة تكون من سماته النجاح والكفاءة والتمثيلية الحقة، بعد أن سمح القرار الأول للمغاربة المقيمين بالخارج بالتصويت والترشيح في الانتخابات التشريعية، انطلاقاً من بلاد المهجر، كما تحدد القرار الثاني في خلق دوائر انتخابية تشريعية خارج الوطن، في حين سمح بموجب القرار الثالث للأجيال الصاعدة المزدادة خارج الوطن من التسجيل في اللوائح الانتخابية داخل المغرب والتصويت والترشيح في جميع الانتخابات، سواء أكانت تشريعية أو غيرها.

وبعد سنة بالتمام والكمال، أي يوم 6 نونبر 2006، تم تكليف المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان برفع رأي استشاري فيما يخص تكوين المجلس الأعلى للجالية. وبين البين تم خلق فريق العمل في 4 نونبر 2006، بناء على توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، تم تغيير إسمه إلى فريق خبراء، قبل أن يتم تسريحه في منتصف يونيو 2007، دون أن يصدر تقريره العام. ولتسليط الضوء على المقاربة والمنهجية المتكتمتين في تكوين المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج وردود الأفعال التي خلفتها تشكيلته المعينة، في مرحلته الأولى التي نعتت بالإتقالية، ارتأينا إنجاز الملف التالي.

• الملف من إعداد سعيد باجي

خلافات حول أسلوب وطريقة اختيار تشكيلة المجلس !!

المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج



مصطفى عنتره*

ويظهر أن الدولة نهجت مقاربة إتقالية اعتمدت فيها على اختيار أفراد مندوحة وذات كفاءة عالية ولها مراكز هامة داخل بلدان الإقامة، وذلك من أجل ربط الجسور مع هذه الأفراد وتقويت الفرصة على هذه البلدان التي استفادت بشكل كبير من أبناء المهاجرين خاصة وأن هناك من استطاع الوصول إلى مراكز متقدمة داخل مؤسسات بلدان الإقامة، بل ومنهم من تحمل مسؤوليات في البرلمان والحكومة كما هو الحال في هولندا أو فرنسا وبلجيكا.

أكد أن كل المؤشرات تفيد أن فريق العمل هو الذي تحكم في هندسة المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج من التشكيلة واستراتيجية العمل.. بمباركة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي لم يحرك ساكناً، في حين انكب اهتمام الدولة على الجوانب السياسية والأمنية.

*صحافي وباحث جامعي

ورائها الدفاع عن اختياراتها. وقد سبق الإعلان الرسمي عن تشكيلة أعضاء المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج تسريب على شبكة الإنترنت لألحة ضمت 80 عضواً، مما يطرح أكثر من سؤال حول طبيعة وأهداف الجهات التي كانت وراء عملية التسريب هذه. لقد ضمت "ألحة الثمانين" تركيبة غير متوازنة، فهناك أسماء مرفوضة نظراً لماضيها الذي سبق أن أثارته الصحافة المغربية في أكثر من مناسبة، كما أن هناك أسماء رفضت منذ الكشف عن طبيعة فريق العمل والخطوات الأولى التي قام بها الإنخراط في هذه التجربة، وأسماء أخرى غير معروفة في مجال الهجرة، مما يفيد أن مهندسي هذه الألحة ربما كانوا يريدون من ورائها إما الضغط على الدولة من أجل فرض الأمر الواقع خاصة وأن هناك أسماء قامت بعدة مساعي للتمثيل داخل المجلس، أو التشويش على عملية اختيار الأعضاء، أو الدعاية لبعض الأسماء...

المقاربة:

روعي في اختيار أعضاء المجلس الأعلى، حسب ما تم الإعلان عنه رسمياً، معايير تتمثل في التنشيت بتواتر الأمة ومقومات الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، وكذا العطاء المتميز في مجال الهجرة، والدفاع عن قضايا الجالية. وقد تم الحرص في تركيبة المجلس على احترام التوازن الجغرافي والتوازن بين الأجيال، وتمثيلية المرأة بشكل متقدم وكذا كافة المشارب الروحية والثقافية والاجتماعية للمغاربة في الضفة الأخرى واليهود ذوو الأصول المغربية.

تفأله بكون المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج يوجد في مرحلة تأسيسية ومن شأنه أن يخضع لعدة تطورات تستجيب في المستقبل لانتقادات الفاعلين داخل الحركة الجموعية.

أما الإتجاه الثاني، فيرى أن العشوائية والإتجالية والمحسوبية والزبونية وما شابه ذلك كلها عوامل تحكمت في استراتيجية فريق العمل المنبثق عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. ويضيف هذا الإتجاه أن الفلسفة التي تضمنها الخطاب الملكي لم تتم ترجمتها على أرض الواقع، كما أن المعايير المتغلطة في المصادقية، الكفاءة والتمثيلية والنجاحية التي حرص الملك على توفرها في تشكيلة أعضاء المجلس لم تحترم، الشيء الذي جعل هذا المشروع لا يحظى بإجماع مكونات الحركة الجموعية.

وقد سبق لبعض الأطراف داخل هذا الإتجاه أن وجهت رسائل احتجاجية إلى القصر الملكي، وطالبت أخرى بتحكيم ملكي قصد إنصافها، بل أكثر من ذلك دعا التحالف العالمي للمغاربة بالخارج على سبيل المثال إلى تأسيس إطار موازي للمجلس الأعلى للجالية المغربية في أوروبا ومقاطعة أنشطته... وقد شرعت بعض الفعاليات المدنية والسياسية في مسلسل تنظيم تظاهرات شعبية سلمية احتجاجاً على طريقة وأسلوب اختيار أعضاء المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج.

ومن شأن هذا الموضوع أن يعرف تطورات جديدة خاصة وأن الدولة شرعت في سياسة إعطاء الشرعية لهذه المؤسسة الاستشارية، وهي إشارة ترمي من

ما هي طبيعة المقاربة التي تحكمت في اختيار أعضاء المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج؟ وما ردود الفعل التي سجلتها عملية الإختيار؟ وكيف يرى معارضو ومناصرو هذه المبادرة؟ ومن هي الجهات التي عملت على تسريب ألحة الثمانين؟ أعضاء قبيل الإعلان الرسمي عن تشكيلة أعضاء المجلس؟

هذه الأسئلة وغيرها تشكل محاور الموضوع التالي:

أقدم الملك محمد السادس على تعيين أعضاء المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج، وذلك يوم عيد الأضحى بعد انتظار دام عدة شهور ويضم المجلس 37 عضواً، ويرأسه الحقوقي إدريس اليازمي، فيما يتولى أمانته العامة عبد الله بوصوف، لولاية أولى مدتها أربع سنوات على الأكثر. وينص الظهير الشريف على كون المجلس يتكون من 50 عضواً، مما يفيد أن الدولة تركت ثلاثة عشر مقعداً احتياطياً يمكن أن تستوعب من خلاله بعض الفعاليات التي تعرضت للإقصاء أو تلك المعارضة لهذه المبادرة الملكية والتي تم احتواؤها وإدماجها في هذه التجربة، وأخرى لم تكشف أهميتها إلا بعد تنصيب هيكل المجلس... كما أن سياسة ترك الباب المفتوح من شأنها أن تغذي التنافس الذي قد يحدث بين الفاعلين من أجل التمثيل داخل هيكل المجلس.

التعيين:

جاء تعيين أعضاء المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج على مسلسل واسع من الإستشارة مع غالبية الفعاليات الفريدة والجماعية التي تنشط داخل حقل الهجرة، وهو المسلسل الذي قاده المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بعد تكليفه من طرف الملك محمد السادس باعتبارات تعود إلى طبيعة تمثيلية المتعدد. وقد قام الفريق المكلف بهذه المهمة بزيارة العديد من الدول، أمكن من خلالها التواصل مع 1500 مغربي مقيم بالخارج، وقد شملت هذه المشاورات فعاليات مدنية وسياسية في أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبلدان المشرق العربي وأفريقيا، علاوة على كون هذه المشاورات تناولت اللقاء مع مجموعة من الهيئات السياسية والمدنية، كما تم توظيف شبكة الإنترنت، حيث تم وضع استمارات تم تعميمها على حوالي 2000 فاعل جموعي مقيم بالخارج.

وقد انصب مسلسل الإستشارة حول مهام ووظائف المجلس وطرق وسبل عمله... ويأتي إحداث المجلس الأعلى للجالية المغربية في سياق استراتيجية الهيئات الاستشارية التي خلقها الملك بفعل موقعه الدستوري، كقوة موازنة تشتغل بجانبه في إبداء الرأي وتقديم المشورة وتساعد في معالجة كل القضايا المرتبطة بالهجرة. وتضم هذه المجالس الاستشارية في معظمها نخبة تشكلت من فعاليات سياسية ومدنية واقتصادية ودينية وثقافية معينة وليست منتخبة بفضل سلطة التعيين التي يحتكرها الملك ويؤطر عمل كل مجلس ظهير شريف يحدد حدود ومجال تحرك أعضائه. وهي نفس الاستراتيجية المعتمدة بخصوص ملفات هامة كالأمازيغية (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية)... الخ، أي كل القضايا الحساسة والخلافية داخل المجتمع.

وسيضم المجلس الأعلى للجالية المغربية إضافة إلى الأعضاء المعينين، أعضاء ملاحظين من السلطات الحكومية والهيئات والمؤسسات المعنية بقضايا الهجرة والمجلس العلمي الأعلى، علاوة على المجالس العلمية للمغاربة بالخارج، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومؤسسة محمد الخامس، وديوان المظالم، ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.

الردود:

أثار تعيين أعضاء المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج عدة ردود فعل، تراوحت بين من ثمن هذه الخطوة ومن رفضها وطالب بالمقابل بمقاطعتها. ويرى الإتجاه الأول أن أهمية هذه الخطوة تكمن في كونها تشكل بداية لتمثيل المغاربة في الضفة الأخرى في المؤسسات الاستشارية وتفتح أمامهم الباب للتمثيل في المؤسسات المنتخبة، علماً بأن غالبية مكونات الحركة الجموعية بالمهجر تشبثت بمطلب المشاركة السياسية، كما يرى نفس الإتجاه أن إحداث المجلس الأعلى مؤشر فعلي وملسوس على كون قضايا المغاربة بالخارج أصبحت ضمن محاور المشارك السياسي الذي دعا إليه الملك محمد السادس، بمعنى أنهم أصبحوا ضمن المعادلة السياسية التي تحكمت في المستقبل السياسي للبلاد. ويعبر هذا الإتجاه عن

أدريس اليازمي، رئيس المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج «للعالم الأمازيغي»

الإنتخاب المباشر لأعضاء المجلس، سيوقع تداخلاً لصالحياتهم مع تلك المخولة لممثلي الجاليات في البرلمان المغربي

للمجلس، والتي كانت صلب الخطاب الملكي الأخير، حيث تم تعيين تشكيلة مؤقتة تتكون من 50 شخصية. إلا أنه في كل الأحوال، يقول أدريس اليازمي، فالطاقات والكفاءات المغربية تعد بالبنات والمئات، فكيفما كان عدد أعضاء المجلس، وكيفما كانت القدرة والكفاءة ونزاهة أعضائه، فالتحدي الأساسي يسائل طريقة الإستغلال مع تلك الكفاءات، وقد عشنا هذا الأمر في مرحلة الإستشارات والتقينا مع أكثر من 3 آلاف فعالية، فتح نقاش من خلال هذه اللقاءات داخل الجاليات بشكل لم يسبق له مثيل، وتم التوصل إلى نتائج مهمة، من قبيل كون الوزارة الحالية المكلفة بالهجرة، لن تكون مندوبة عن وزير الخارجية، بل ستكون مندوبة عن وزير أول، وخصص اعتماد مالي قدره 12 مليون درهم لأول مرة في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية استجابة لمطالب وتطلعات الجاليات المغربية في بلدان الإقامة. والكلام دائماً لليازمي. وتتناول مقاربة المجلس، كهيئة استشارية، كيفية تطوير سياسة العمل في المغرب اتجاه الجاليات وإيجاد طرق وتكتيف اندماج المغاربة بالخارج في الحياة السياسية وتنمية البلاد. إلى جانب تطلعات المشاركة السياسية، هناك تطلعات ثقافية ضخمة، يقول المتحدث لبنا، تروم تقييم السياسات المتبعة من قبل الدولة المغربية، مثلاً، في ميدان تعلم اللغة واللغة العربية فقط، حيث لم يسبق التفكير والنقاش أن انصب حول تعلم لغات أخرى كالأمازيغية. هل هناك من أعلى رايه في هذا الأساس وانتقد هذه السياسة وقدم فيها مقترحات: لا أحد يعتقد فعل ذلك، يتساءل أدريس اليازمي، كما أن التحديات الأساسية تروم كيفية الإحتفاظ على الهوية الثقافية المتعددة، سيما في صفوف الجيل الثاني أو الثالث في هولندا، أما في فرنسا فالإشكالية ضخمة في صفوف الجيل الخامس، كما تطرح مجموعة من الإشكاليات أيضاً بشأن تحويلات الجاليات المغربية، حول كيفية استثمارها بطرق أنجع لصالح العائلات والمستفيدين وكذا لفائدة التنمية المستدامة للبلاد، كما هو الحال بالنسبة للإشكالية العمل الجموعي في ميدان التنمية، والتي كانت لمنطقة سوس أنواراً طلائعية بخصوصها، من خلال جمعية الهجرة والتنمية، إلى جانب جمعيات كثيرة لديها مشاريع في هذا الإطار يمكن أن يساعدها المجلس لتطوير أعمالها، وكيف يمكن للمغرب أن يستفيد من الطاقات والكفاءات العلمية المتواجدة في المهجر، وهو إشكال جوهري، المطلوب تمحور النقاش بشأنه. فعلى المنتقدين وكل من يملكون أفكاراً تشغل بهذه الإشكاليات التقدم بها للمجلس، يقول اليازمي، سيما وأن المؤسسة التي يرأسها تنتظر اقتراحات وأفكار مختلف الفاعلين من أجل صياغة المجلس الأعلى لبرنامج السنوي، فالنقاش دائر حول تصور أعضائه للخطوط العريضة لهذا البرنامج وطريقة العمل، ومن المنتظر أن يشتغل المجلس بفرق عمل، تخصص كل منها في موضوع معين له علاقة بملف الجالية المغربية بالخارج. أما عن مدى استقلالية المؤسسة التي تم تعيينه لرئاستها، فيستشهد اليازمي، ببنود المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المقتدى به الأمر ذاته والذي سبق وأن أثارته طبيعته في مرحلة التأسيس مجموعة من ردود الفعل.



أدريس اليازمي

أوضح أدريس اليازمي، رئيس المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج، في تصريح ألقى به للجزيرة، أن فترة التحضير لتشكيل مؤسسة تعنى بشؤون المهاجرين خمسة أشهر - تميزت باستغلال مكثف عبر أربع ورشات عمل وفق منهجية واضحة المعالم، وأن هذه الورشات لم تحض متابعة إعلامية على الرغم من علانيتها، حضرت أشغالها ما يزيد عن 800 فاعل مغربي ومغربية من الخارج، أتوا من 19 دولة. وكان موضوع اختيار أعضاء المجلس محور نقاش ورشة عمل، حضرتها 220 فاعل جموعي وباحث في صفوف الجاليات المغربية، وانتهت بخلاصات أساسية، أكدت أولاً، على ضرورة إنشاء مجلس خاص بالمهاجرين، وضرورة التفكير ثانياً، في طرق إشراك الجاليات المغربية في الحياة السياسية داخل البلاد، أما فيما يخص اختيار أعضاء المجلس ثالثاً، فقد طرح حينئذ إشكالية، بل وخط بين ممثلي الجاليات في الإستحقاقات المرتقب إشراك الجاليات فيها في مجلسي البرلمان والمستشارين بين هؤلاء وبين أعضاء المجلس الأعلى للجالية المغربية، في حالة ما إذا اعتمدت الإنتخابات لفرز تشكيلة المؤسسة الأخيرة، على اعتبار أن كلا المؤسستين تستمدان شرعيتهما من الإنتخاب المباشر، وستطرح إشكالية حول الجهة الممثلة انتخابياً للمهاجرين، والإنتخاب المباشر لأعضاء المجلس، في حالة اعتمادها، سيوقع تداخلاً لصالحياتهم مع تلك المخولة لممثلي الجاليات في البرلمان المغربي، المرتقب إشراك المهاجرين فيه، كما أن الظروف والشروط التي تتطلبها عملية الإنتخابات لأختيار أعضاء المجلس الأعلى للجالية، من نزاهة حرية وشفافية غير مواتية وكذا فيما يخص إحداث دوائر انتخابية في دول الإقامة، فقد استدلت اليازمي في ذلك بمنع الحكومة الألمانية لنظيرتها التركية إجراء انتخابات تشريعية في صفوف مهاجريها على التراب الألماني، وأضاف يقول: تصور لو اعدنا إجراء انتخابات وتم الطعن في نتائجها، فمأهي مثلاً الجهات التشريعية التي يمكن التوجه إليها؟ وما هي الشروط التي يمكن أن تضمن بها تمثيلية سواء في صفوف المرشحين أو المنتخبين، خصوصاً مع التحولات التي عرفتها الجاليات المغربية، وضمان تمثيلية مختلف الأجيال والمكونات يتساءل أدريس اليازمي، سيما وأن هناك مغاربة مهاجرين لهم ولاء واحد اتجاه دول الإقامة، التي بدورها تضع استراتيجياتها فيما يخص مواكبة مسلسل الإدماج للجاليات في هذه الدول، بل وهناك حملات تنموية في دول الإقامة تعتبر الأمر تشويشاً على سياسة الإدماج، وبالتالي فأي حملة انتخابية أو أي مشروع في هذا الإطار، سواء لانتخاب أعضاء المجلس أو حتى بالنسبة للإنتخابات البرلمانية المرتقب إشراك الجاليات فيها، أكد أنه سيطرح مشاكل في هذا الإتجاه، يقول رئيس المجلس الأعلى الحالية المغربية بالخارج.

أما عن مضمون الرأي الاستشاري الذي رفع إلى القصر الملكي بشأن تكوين المجلس الأعلى للجالية، فيشخص أولاً، حسب أدريس اليازمي، التحولات التي وقعت داخل الجاليات المغربية، كما يقيم ثانياً، السياسات العامة المتبعة لحد الآن، ويقدم اقتراحات في هذه السياسات، مع اقتراح تشكيلة مؤقتة ومرتدة

محمود بلحاج، رئيس جمعية تيفاوين بهولندا للعالم الأمازيغي

وقع إجماع الحركة الأمازيغية في هولندا على الرفض المبدئي للمجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج

المعنية. ماذا تقولون في الأمر ذاته، سيما وانكم من مترجمي هذه الحملة في هولندا؟

■ لا اعتقد ان هناك من المحسوبين على الحركة الأمازيغية، معروف بانشطته ومواقفه أو له عضوية في جمعية معينة تشغل في الشأن الأمازيغي، في هولندا على الخصوص، ممن لهم مثل هذا الميول أو الموقف الذي تحدثت عنه. فقد وقع إجماع في أوساط الحركة الأمازيغية، على موقف الرفض المبدئي للمسألة ذاتها، لأن مضمون هذا المجلس لا يجب على انتظارات المهاجرين المغاربة عامة والأمازيغ بشكل خاص. قد نجد بعض الحالات المعزولة لأشخاص يقدمون أنفسهم على أنهم يمثلون المهاجرين. كما أننا لا نرفض المجلس، كما ترفضه باقي الهيئات المدنية والحقوقية والأمازيغية، لكوننا غير ممثلين في تشكيلته، بل لأن طبيعة المؤسسة لا تتماشى وفتاعتنا كفاعلين أمازيغيين ديمقراطيين.

كيف تفسر الصمت السائد وغياب أي نقاش داخل الجمعيات الأمازيغية المشتغلة داخل المغرب بشأن طبيعة وطريقة اختيار أعضاء المجلس الأعلى للجالية المغربية، علما أن مواقفها كانت حاضرة عقب تأسيس مؤسسات استشارية من قبيل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؟

■ أنا شخصيا استغرب لموقف الجمعيات الأمازيغية في المغرب، قد يؤثر ذلك على كون موضوع الهجرة ليس من أولويات هذه الجمعيات أو لأنها ليست لها دراية واسعة بالموضوع ذاته وكذا للحجم الجمعي الأمازيغي المتواجد في أوروبا، والأكيد أن الجمعيات الأمازيغية تشكل قوة ضاغطة في دول المهجر. وفي كل الأحوال ستعمل على توضيح الرؤيا، من أجل بلورة تصور مشترك تقدمي، ديمقراطي و علماني مرتبط بالقضية الأمازيغية، هوية حضارة لغة وثقافة، وكذا ما يرتبط بالهجرة، ليس كموضوع ثقافي أو سياسي فقط، وإنما من حيث جوانبه الاقتصادية، فعائدات المهاجرين، مؤخرا، تبلغ تقريبا أربعين مليار، وهو مبلغ كبير جدا، إذا ما اشتغلنا على هذا الجانب في إطار الهيئات العاملة في المغرب، بالتنسيق مع تلك المتواجدة في الخارج، يمكن الضغط على الدولة المغربية اقتصاديا من أجل تحقيق مجموعة من المطالب، كالإعلان مثلا عن العصيان المدني، من خلال رفض المهاجرين الدخول إلى أرض الوطن، وبقاوا العطلة ما يمشیو للبلاد، أكيد أن الأمر ستكون له عواقب سلبية على الاقتصاد المغربي. وأتمنى أن ينهج الفاعلون الأمازيغ هذا النوع من الأشكال الاحتجاجية، مع التفكير في إبداع آليات نضالية جديدة، لتحقيق مجموعة من المطالب الأمازيغية، خصوصا في ظل حكومة عباس الفاسي الحالية، باعتبارها حكومة شوفينية، جاءت لضرب الحركة الأمازيغية، وهو ما يؤثر عليه وجود معتقلين للحركة الثقافية الأمازيغية في سجون العار وكذا محاولة نزع الشرعية من الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، بالإضافة إلى مجموعة من المضايقات ومحاولات الضغط على المناضلين الديمقراطيين، الذين يناضلون خارج التوجه العام لسياسة الدولة المغربية. وهو ما يستوجب على كل القوى الديمقراطية الأمازيغية، إلى جانب القوى الديمقراطية بشكل عام، التفكير في بلورة مشروع تصور أمازيغي متكامل الأبعاد للخروج مما هو ثقافي صرف وولوج ما هو سياسي وحضاري وإنساني، في كل ما يتعلق بالقضايا اليومية للمواطن الأمازيغي. كما ندعو كل القوى الديمقراطية إلى المشاورة الفعالة في أشغال المؤتمر الأورومتوسطي المزمع عقده في غضون الأشهر المقبلة.

● حواره س ب

المجلس، بدعوى عدم تمثيلته للأمازيغ ضمن تشكيلته. هل يتطابق موقفكم مع هذا الطرح؟ أم أن الأمر يسائل الطبيعة الاستشارية للمؤسسة؟

■ في اعتقادي، فالمجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج لا يتوفر على شرعية وثقة الجالية المغربية، بالشكل الذي يجعلنا نطالب بسحبها، أو لا لكون أعضائه غير منتخبين، وثانيا، باعتبارهم لا يمثلون فئات واسعة من الجالية، سيما وأن الحركة الأمازيغية في الخارج تتوفر على طاقات ومتقنين من الشباب، كما أن انتقاداتنا تسائل المعايير المعتمدة كذلك في نسب تمثيلية المهاجرين حسب دول المهجر، فما هي الطريقة المعتمدة في تعيين 15 عضوا من فرنسا و 4 أعضاء فقط من هولندا، مثلا؟

وقبل هذا، قد نتساءل، ما إذا نحن بحاجة إلى مثل هذه المؤسسات، فالمعروف على المؤسسات في الدول المتحضرة والديمقراطية، أنها تتمتع باستقلالية تامة في تسطير وتنفيذ برامجها. فماذا سيقدم مجلس الجالية من الناحية الاستشارية للمهاجرين، علما أن الاستشارة تتم على المخابرة؟ فيبدون القصر، في ظل التغيرات التي يعيشها المغرب وطنيا وإقليميا ودوليا، يبحث عن وجوه جديدة حاصلة على شواهد علميا، للدفاع عن مصالح المغرب في البلدان الأوروبية. خصوصا، إذا استحضرنا فشل الدولة، في تأطير علاقاتها بالمهاجرين انطلاقا من مؤتمر طنجة، أي مؤتمر المهاجرين المغاربة بالخارج في نهاية التسعينيات وبداية الفين، ومن تم فالمجلس لا يعود أن يكون صيغة جديدة لضبط علاقة الدولة المغربية بالمهاجرين، مع تسطير أهداف وآليات جديدة وباشخاص جدد، مع الإحتفاظ ببعض الوجوه القديمة التي يخشى المخزن أن تشكل له إخراج على المستوى الجماهيري والإعلامي.

على ضوء ما تناولته، هل يمكن القول بأن المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج ليس أكثر من تكرار لتجربة وديانات وجمعيات المهاجرين الخاضعة للأجهزة الأمنية المغربية المعتمدة في دول المهجر؟

■ في الحقيقة، المجلس ليس تكرارا للودايات والجمعيات، بل تجديد لها، سيما وأن هذه المؤسسات منذ ستينيات القرن الماضي، كان لها دور مهم وتقوم بانشطة المهاجرين، خصوصا الفاعلين منهم في الصف الديمقراطي، من قبيل نشطاء الحركة الأمازيغية. وما يمكن ملاحظته في الفترة الراهنة، هو استمرارية هذه المؤسسات بأهداف واستراتيجية ووجوه جديدة فلم يعد المجلس المرغوب في إنشائه، لتخويف أو تهريب المهاجرين والأطر المناضلة، كما تمت الراهنة عليه في السابق، بقدر ما أنشئت المؤسسة لتمثيل والدفاع عن مصالح الدولة المغربية لدى دول المهجر، على اعتبار أن تشكيلته المجلس تتوفر على مجموعة من أطر جامعية وديكاترة.

■ هناك من يعتبر أن عدم الحصول على مقعد داخل المجلس، هو الدافع الأساسي لبعض النشطاء الأمازيغ في دول المهجر لانتقاد المؤسسة



محمود بلحاج

كيف تلقيتم، كفاعلين أمازيغ، خبر إحداث المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج؟

■ لقد تلقينا خبر الإعلان عن إحداث المجلس الأعلى للمهاجرين، كما تلقاه جميع المناضلين الديمقراطيين الأمازيغ، باستغراب شديد، أولا، من حيث طريقة تعيين أعضائه، والحال أنه عندما تتحدث الدولة المغربية عن الديمقراطية، فإبسط تعاريفها، تتحدد في الانتخابات، وهو مالم يحدث في تشكيلته أعضاء المجلس. ثانيا، إننا نرفض، سياسيا، إنشاء مثل هذه المؤسسات التي تهدف، ضمن ما تهدف إليه، إلى تقويض العمل الديمقراطي، سواء داخل المغرب أو خارجه، وذلك بالمنع والحد من الإحتجاجات الديمقراطية والصوت المغاير لسياسة الدولة المغربية، سواء الداخلية منها أو الخارجية، وبما يتعلق في هذا السياق، بموضوع الهجرة والمهاجرين. استأؤنا الكثير من هذه السياسة ينبع من التهميش والإقصاء المنهج، ضد إشراك مكونات أمازيغ، سواء في هولندا أو في أوروبا ككل.

وفي هذا الصدد أكد على أمر بالغ الأهمية، والمتمثل في عدم إشراك ولو مناضل واحد من الحركة الأمازيغية في أوروبا.

فالدولة المغربية اعتمدت على منهجية إقصاء الحركة الأمازيغية، علما أن الحركة في هولندا خاصة وأوروبا عامة، أبدت تصورات، جعلت الرأي العام، في دول المهجر، تضع القضية الأمازيغية ضمن أولوياتها.

إن تفضلون أن تكون عضوية المجلس عن طريق الإنتخاب وليس عبر التعيين المباشر؟

■ هذا الأمر ليس من باب الأفضلية، بل المنطق الديمقراطي يستلزم إجراء انتخابات لاختيار ممثلي مختلف شرائح المهاجرين في مؤسسة من المفروض أن تعنى بتدبير شؤونهم، فكل التجارب العالمية تحتم إجراء انتخابات، حتى تكون مؤسسة المعنية شرعية ومشروعية، كما يفترض في هذه الانتخابات أن تتميز بالنزاهة، عبر توفير شروط ذلك. والحال أن المعينين من هولندا، مثلا، لا يتوفرون على قاعدة شعبية، وبالتالي فهم لا يمثلون الفئات الواسعة من المؤسسات والهيئات المعنية بملف الهجرة والقضايا المرتبطة بها، كما أن أغلبية المعينين غير معروفون نهائيا لدى الجالية، باستثناء البعض، نذكر من بينهم مناضل يساري، في مرحلة الستينات والسبعينات، ويتوفر على شعبية في صفوف المهاجرين المغاربة، ما عدا مناضل واحد، فبأقوى المعينين لا يتوفرون على تواجد فعلي على أرض الواقع، ونحن نأسف للطريقة المعتمدة لاختيار هؤلاء لتدبير شؤون مؤسسة معنية بقضايا المهاجرين.

ومختلف الفاعلين والجمعيات الأمازيغية العاملة في هولندا، ترفض بشكل مطلق طبيعة وطريقة اختيار أعضاء المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج.

■ طالب بعض الفاعلين السياسيين والمدنيين بسحب الشرعية من

عبدالله بوصوف، الأمين العام للمجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج «للعالم الأمازيغي»

المجتمع المدني الأمازيغي غير مقصي لأننا ضمن تشكيلته المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج

مكونات الشخصية المغربية. اعتقد بأن المجتمع المدني الأمازيغي غير مقصي من المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج، لأننا ضمن تشكيلته الحالية.

ولكن الجمعيات الأمازيغية تؤكد عدم إشراكها في الإستشارة بشأن ماسسة ملف الهجرة وطبيعة هذه الماسسة والتكيفية التي تم بها ذلك؟

■ أنا أصلا لم أشارك في عملية المشاورات الأولى ولست من المنظمين لها، لكن يبقى أن نعرف للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالجهود الكبير الذي بذله في هذا الشأن، وهو مجهود يشكر عليه، على اعتبار أنه قام بمشاورات واسعة، اعتقد أن هناك في هولندا مثلا من شارك من الفاعلين الأمازيغ في مجموعة من اللقاءات والمشاورات، وسبق لي أن تقاسمت مع البعض منهم أطراف الحديث، وما زلت على صلة بكثير منهم. ربما قد نتوافق في القول بأن قناة الإختيار المتعلق بامر تعيين أعضاء المجلس الأعلى، لا يمكنه أن يرضي الجميع، لأنه قد نلمس في الأمر نوع من الحيف لوجهة نظر الآخرين، وبدوري كنت أفضل الإختيار على التعيين، فالمجلس الاستشاري هو الية لاختيار هؤلاء الأشخاص، سيما وأن اللائحة تتكون من 37 عضوا، من مجموع ثلاثة ملايين ونصف مهاجر، أي بنسبة ماثوية ضئيلة جدا، من طبيعة الحال سيكون الأمر صعبا لضمان تمثيلية واسعة. ولكن ما أريد التأكيد عليه هو أن المجلس يعد فضاء حرا وواسعا يقبل بجميع الأفكار والآراء، ومن هذا المنبر أوجه ندائي إلى الفاعلين الأمازيغيين، أيضا كانوا من أجل المساهمة باقتراحاتهم، لأن المجلس لن يشتغل بمعزل عن الإقتراحات والمشاريع البناءة.

● حواره س ب

معلومات دقيقة. والحال أن الودايات غير ممثلة في المجلس الأعلى، رغم أنني من المدافعين عن حق كل مغربي بكل توجهاته والوائه السياسية والايديولوجية أن يتمتع بتمثيلية داخل هذا الفضاء الخاص بقضايا الهجرة.

الحركة الأمازيغية العاملة في أوروبا خاصة، تقول بأنها أقصيت من المسلسل التشاوري ومن التمثيلية في المجلس الأعلى للجالية؟

■ المجلس يتكون من عدة أفراد أمازيغيين، وأنا أولهم، ويمثلون هم الآخرون المجتمع المدني الأمازيغي، ولا يجب أن يحتكر أحد منا القضية الأمازيغية لصالحه. أنا شخصيا أمازيغي، أدافع عن التراث الأمازيغي، ولي دراسات وبحوث حول التاريخ الأمازيغي، فإذا ما منح البعض حق الحديث باسم الأمازيغ عليهم مراجعة أنفسهم، لأن الإلتزام الأمازيغي لا يقتصر على مجموعة دون أخرى، بل هناك ممن له انشغالات بهذه القضية، لي الشرف، أن يكون لي بدوري موقع في الدفاع عن الثقافة الأمازيغية، باعتبارها أحد



عبدالله بوصوف

المجتمع المدني يحتج على طبيعة المؤسسة وتشكيلتها التي يقال أنها تتألف من اصفاء رئاسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومن المحسوبين على الودايات والمؤسسات الرسمية والشبه الرسمية، التي أوصت هيئة الإنصاف والمصالحة بتجديد مهامها في هذا الموضوع؟

■ الإنتقادات بالنسبة إلي، شيء إيجابي في حد ذاته، وهو ما يدل على أن المجلس الأعلى للجالية المغربية الراغبة في المساهمة فيه، واعتقد أنه إذا كنا نعيش في بلاد المهجر، في أوروبا بالدرجة الأولى التي يقال عنها أنها بلدان الديمقراطية ودول الحق والقانون، فربما النقاش الداخلي والرأي والرأي المضاد، له موقعه الخاص ومرحب

به، فالإنتقادات لا تشكل بالنسبة إلي تخوفا أو هاجسا، بقدر ما هي طبيعية وإيجابية، لكن القول بأن هيئة الإنصاف والمصالحة أوصت بتجميد خدمات الودايات، فلا أرى أن هناك من يمثل وداية معينة في تشكيلته المجلس، مع العلم أنني كشخص أدافع عن حق الودايات في التمثيلية، فالجهة المحسوبة على الودايات تحتج هي الأخرى على إقصائها، كما أن هناك جهات أخرى تقول بأن المجلس مكون من ودايات، مما يدل على أن الأمور غير مبنية على

ماهي الإضافة التي أتى بها المجلس الأعلى للجالية المغربية؟

■ إن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لعب دور الوساطة بين المهاجرين والمؤسسات الرسمية، إلى حين تكوين المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج، مباشر من خلاله المهاجرون بأنفسهم تدبير ملفات قضائهم، والتعامل مع السلطات المغربية بصفة مباشرة. وإحداث المجلس الأعلى للجالية، لن يكون المهاجرون في حاجة إلى مؤسسة أو جهة معينة، تلعب دور الوساطة. من طبيعة الحال، فالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لعب، مرحليا، هذا الدور وسرعان ما انتهت مهمته في الأمر ذاته. ومن تم، فالقيمة المضافة للمجلس الأعلى للجالية المغربية، هو توفيره لفضاء النقاش المباشر بين ممثلي الجالية المغربية والمسؤولين في بلدنا من أجل إيجاد صيغ لمشاريع تستجيب لانتظارات ومطالب جاليتنا، فإذا كانت بعض العناصر، في السابق، تدبر هذا الملف بمعزل عن الجالية، كما أن الحكومة كانت تنهج سياستها بمعزل عن المهاجرين، فلاول مرة، اعتقد، في تاريخ الهجرة، يتم إحداث فضاء من خلاله يمكن للمهاجر نفسه التفاوض مع المسؤولين المغربية. فمجلسنا سيتكون، بالإضافة إلى أعضائه الحاليين القيمة أغلبيتهم في دول المهجر في كل أنحاء العالم، من أعضاء مراقبين يمثلون مختلف الوزارات والقطاعات والمؤسسات الرسمية والشبه الرسمية المتعلقة بملف الهجرة، كوزارة التعليم، وزارة الأوقاف، وزارة الهجرة ووزارة الثقافة ووزارة الخارجية، مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، مؤسسة محمد الخامس....

خير في مجال الهجرة وعضو فريق العمل التابع للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان فيما يخص ملف الجالية، في حوار مع العالم الأمازيغي

وقع تغليب الرأي العام وتزوير إرادة الجالية المغربية بالخارج

الاستشاري لحقوق الإنسان كما أن الإجتماع مع بعض الجمعيات الحقوقية والنسوية لم يتجاوز مستواه البروتوكولي، حيث لم تحض هذه الجمعيات باستشارة معمقة، قصد بلورة تصورات ومقترحات وطريقة عمل بديلة، وهو ما يمكن أن ينطبق كذلك مع الأحزاب السياسية، على الرغم من أن المسؤولين بالمجلس الاستشاري، قالوا أنهم اتصلوا ب 12 حزبا، ولكن لم يفصح عن طبيعة هذه الأحزاب، ولماذا اقتصر التواصل مع هذا العدد وليس كل الأحزاب، ربما قد يقال أن الأمر يخص تلك الأحزاب الكبيرة، علما أنه قد نجد من الأحزاب الصغيرة من لها تصورات متقدمة جدا حول الهجرة وقضاياها. فالإستشارة يجب أن تكون على أساس ندوة، في اجتماع خاص بالأحزاب لضطلع كل واحد على رأي الآخر وذلك للمساهمة في بلورة رأي جماعي.

■ لماذا تخبأ من عمل فريق اشتغلت فيه؟

■ فريق العمل برئ من النتائج المتحصل عليها، سيما بعد التموية والكذب على الرأي العام باسم فريق العمل، والحال أنه منذ شهر مارس 2007، تغير إسم فريق العمل، إلى فريق خبراء، إلى جانبه تم تعيين فريق عمل يضم خمسة أعضاء، وكلهم أعضاء داخل المجلس الاستشاري، من بينهم من أصبح عضوا للمجلس بمناسبة إعادة هيكليته (محمد سؤال البردوزي محمد، إدريس اليازمي). مازالت التساؤلات مطروحة في هذا الأمر، وتم تغيير وضعية فريق العمل الأول، دون استشارة أعضائه. وهي تلاعبات من أجل التموية وإضفاء الشرعية على نتائج الإستشارة.

لقد أجرينا آخر إجتماع في منتصف يونيو 2007، طلب من كل عضو من فريق خبراء أن يدلي برأيه، فيما يخص الاقتراحات والتصورات العامة وفيما يخص اقتراحات تهم المجلس الأعلى للجالية. كان من المفروض أن تبنى هذه الاقتراحات على الإستشارة مع المعنيين بالأمر في صفوف المهاجرين، وأن تترجم وتعبّر عن تطلعات المهاجرين، لا أن تستنيط من آراء الفريق أو فريق الخبراء كما تمت تسميته، فحصول الإستشارة فيما يخص تكوين المجلس لا يجب أن تبنى على رأي 17 شخصا المكون للفريق ولا يجب أن يفرض الفريق على المهاجرين آراء عناصره الشخصية، فالملطوب في فريق عمل أو فريق خبراء إنجاز أعمال ميدانية لاستجماع مختلف الآراء المتعلقة بالموضوع، مع الإحاطة بكل جوانبه، والعمل على تقرب هذه الآراء والتصورات بناء على تقارير ونتائج الإستشارة. والحال أن الإجتماعات التي نظمت في دول الإقامة لم تتوصل منها، كخبراء، إلا بخمسة تقارير، وحتى يتميز علمنا بالموضوعية، كان علينا أن نضطلع على مختلف الرؤى، هذا فضلا عن غياب تقارير خاصة عن موقف الأحزاب. وكما توجهنا بسؤال من هذا القبيل إلى الجهات الوسيطة، إلا وقيل لنا أن الإستشارة لا يجب أن تكون على أساس ندوة، وهو ما لم يقدم أثناء الإجتماع المذكور. وقد سبق لي أن نشرت مقالا تحت عنوان ضرورة الترتيب وعدم التسرع في بلورة الرأي الاستشاري للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لأن الأمور لم تنضج بعد، بحكم عدم استجماع كل الرؤى وتعميق الإستشارة في كل السيناريوهات الممكنة، ولهذا كان من المفروض إعطاء الوقت الكافي لأفرادها، حتى لا تخلف مؤسسة لا تستجيب لتطلعات المعنيين من المواطنين المغاربة وحتى لا تكون مؤسسة انتقالية كما هو عليه الحال. وبعد ذلك توصلنا برسالة من المجلس الاستشاري يشكر فيها أعضاء الفريق على خدماتهم، وبخبرنا بأن لجنة التنسيق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، قد اجتمعت يوم 3 غشت 2007 واتفقت على مشروع الرأي الاستشاري الذي سيعرض أثناء الدورة المقبلة للمجلس الاستشاري.

والخدير بالذكر أن لجنة التنسيق تتكون من رئيس المجلس الاستشاري والكتاب العام ورئيس ومقرري فرق العمل الأربعة للمجلس الاستشاري (10 أعضاء)، ومن تم يتضح أن هذه الأسماء هي التي رشحت الكفة، ولعبت دور الحكم والفرع في الآن ذاته.

وإلى حدود 28 أكتوبر المنصرم، أي بعد الانتخابات و تكوين الحكومة، تم تنظيم دورة خاصة بأعضاء المجلس الاستشاري دون إبداءهم بأية وثيقة مكتوبة، ولو من باب الاستئناس، وقيل للمجتمعين أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار محتوى النتائج الأولية التي بعثت للديوان الملكي، حتى لا يقع في الأمر تناقض، ولم يعد الموضوع مطروحا للنقاش المفتوح، كما كان متوقعا، واتضح أن الإجتماع كان يهدف تركية ما تم إرساله فيما قبل إلى الديوان الملكي، وعلى الرغم من ذلك فقد تم التأكيد على مبدأ الانتخاب من طرف مختلف أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

والخطاب الملكي ليوم 6 نونبر 2007 بدوره أكد على أن المبدأ لا يمكن أن يكون إلا عبر الانتخابات، ولكن بالنظر إلى الظروف الراهنة وما تتطلبه العملية من شروط النزاهة والتنافس الشريف... يتوجب إعمال فترة انتقالية لمدة أربعة سنوات، وإلى حين إضاح الشروط اللازمة لذلك سيتم اعتماد مبدأ الانتخابات. لتظهر بعد ذلك التشكيلة الحالية للمجلس الأعلى للجالية، ومن تم يتوجب طرح سؤال، هل ما تم استخلاصه نتيجة للمشاورة الواسعة للمعنيين من المهاجرين، أم أنه كان علينا أن نحصل على هذه النتائج دون الدخول في كل هذه الخطوات والمراحل السالفة الذكر، وأعتقد شخصيا أنه تم تغليب الرأي العام وتم تزوير إرادة الجالية المغربية من خلال رأي استشاري تمت بلورته من أسس مغلوطة.

■ ما العمل إذن؟ هل هناك اقتراحات بديلة؟

■ يجب التذكير على أن فكرة المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج، فكرة تستحق التنويه، وهي مطلب قديم بالنسبة للجالية وقواها التقدمية. إذن لا يجب أن يفهم مما قبل، إلى حد الآن، على أنه معارضة للمجلس أو كما يقال موقف عديمي، فالإنتقاد ليس موجه لفكرة المجلس الأعلى ولا حتى للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي هما جميع الشروط المادية واللوجيستكية والإدارية للقيام بالإستشارة، فالإنتقادات موجهة بشكل مباشر إلى فريق العمل وطريقة اشتغاله والمنهجية المتبعة من طرفه، والنتائج تظهر الخلل الذي ساد على كيفية تدبير الملف والسطح الذي لقيه من طرف عدة جهات التي أبدت انتقاداتها، ليس فقط عند ظهور لأئحة المعنيين، بل عدة أشهر قبل ذلك.

يبدا، الآن، على أن العدد 13 المنتخب لتكميل لأئحة ممثلي الجالية، عدد غير كاف لضمان تمثيلية حقيقية تعكس تعددية وخصوصية المجتمع المغربي، كما يتوجب على التمثيلية أن تمتد لتشمل المجتمع المدني العامل داخل التراب الوطني، حتى لا تقع قطيعة وكان ملف الهجرة شأن يخص الجالية لوحده. وأعتقد أن المجلس الآن، لا يمكنه إلا أن يشتغل على نقطة رئيسية واحدة، ألا وهي التهيئ في ظرف وجيز للشروط الموضوعية للقيام بتكوين مجلس أعلى منتخب، وذلك بتقليص الفترة الإنتقالية للمجلس الحالي.

● حاوره سعيد باجي



عبدالكريم بلكدوز

يتكون الفريق من 14 عضوا (أضيفت إليه ثلاثة أعضاء فيما بعد). من بينهم عضوين في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (مبارك بودرقه من باريس و إدريس الحوالي من أستراليا) من قبل مؤسسة الحسن الثاني، ومن بين أعضاء الفريق كذلك ثلاثة باحثين من المغرب (شارف محمد، محمد خضالي وعبد الكريم بلكدوز)، وأغلبية الأعضاء من فرنسا، وتكلف إدريس اليازمي كمتعاقد مع المجلس الاستشاري بعملية التنسيق.

تبقى الإشارة إلى أنه منذ خطاب 6 نونبر 2006، أصبحت الأمور واضحة، واعتبارات وردت في نص الخطاب، من قبيل إعمال استشارات واسعة مع جميع المعنيين لرغف رأي استشاري خاص بتكوين مجلس أعلى للجالية في غضون سنة 2007.

وكانت المسؤولية الملقاة على المجلس الاستشاري تستوجب إبداء رأي استشاري محض فيما يخص المجلس الأعلى، من حيث تحديد اختصاصاته، وعلى أي أساس يتم إنشاؤه، وبأية صفة وكيفية اشتغاله، وكيف ستكون تمثيلته، وسائل عمله وموقعه بالنسبة للمؤسسات الأخرى. وكان من اللازم بعد هذه المستجدات التي أتت بها نص الخطاب، أن تتغير منهجية فريق العمل، حيث لا يمكن للفريق أن يشتغل لتحقيق هدفين، ولو أن في الأمرين تقارب، إذ لم يعد النظر في وظيفة فريق العمل ولم تحين المواضيع الواجب الاشتغال عليها، فالنتيجة توجي لنا بكيفية التدبير، وهنا وقع الخلل.

فكل هدف يستوجب منهجية خاصة به، إذ لا يمكن تحقيق هدفين بنفس المنهجية، اعتبارا أنه تم القيام بأمر لم يكن من الضروري القيام بها، كما أن أمورا أخرى لم يتم القيام بها رغم أهميتها، حيث نظمت أنشطة لم توطر الموضوع المشتغل عليه. فكان الأمر يستلزم تنظيم ندوات لاستخلاص دروس تأخذ بعين الاعتبار التجارب العالمية، ارتباطا بالمجلس المراد إبداء رأي بشأنه.

■ هل كان اختيار التعيين عوض المسلسل الانتخابي لأعضاء المجلس الأعلى للجالية نتيجة لاستشارة موضوعية؟

■ في الوقت الذي بلور فيه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان رأيه الاستشاري، كان يجب أن يكون مبنيا على أسس موضوعية، نتيجة للندوات والمسلسل التشاوري وكذلك نتيجة اعتمادها، فهل بلور الرأي انطلاقا من ندوات موضوعية، لا اعتقد ذلك. خصوصا وأنه قد تم اعتماد استمارتين، إحداهما ليست إلا مجرد ورقة تعريف، فقيل للتشاور مع أي مهاجر، كان يطلب منه، عبر الإستشارة، الإلاء بهويته وبنوعية الأنشطة التي يقوم بها والإستشارة الثانية، كانت مهمة من الناحية التقنية، إلا أنها لم يناقش مضمونها في إطار فريق العمل، توصلت بها شخصيا صدفه، كانت تتضمن أسئلة حول علاقة الجمعيات العاملة في ديار الإقامة مع المغرب من ناحية المشاريع والبرامج المعتمدة والإنتماء السياسي لأعضائها، وسؤالين محوريين، الأول متعلق بتصوير المهاجر أو هيئة لوظائف المجلس، ثم سؤال محوري آخر، يتطرق إلى المواصفات التي يجب أن يتمتع بها عضو المجلس المرتقب. لما اضطلعت شخصيا على الإستشارة الثانية، اكتشفت أن سؤالاً جوهريا لم تتضمنه، يتمحور حول تصورات المهاجرين فيما يخص كيفية تكوين المجلس، هل هو معين، وبأية طريقة وعلى أي أساس ومقياس، وماهي المعايير، وفي حالة الانتخاب، يجب التساؤل كذلك عن كيفية الانتخاب، أيكون الانتخاب مباشرا، أم من خلال تمثيلية الجمعيات، أم الكوطة... وهذا سؤال جوهرى لا يمكن إغماره ثانويا. ولكن أدركت حينه أن الجواب عنه كان جاهزا، فالإستشارة موضوعيا، كانت وسيلة في دول الإقامة من أجل توسيع دائرة الإستشارات، فكيف يعقل القول على أن الرأي الاستشاري الذي رفع من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مبني كذلك على أحد طرق الإستشارة وهي الإستشارة، طالما أنها لم تدمج السؤال الجوهرى الذي سبق وأن أشرت إليه، سيما وأن المسؤولين اعتمدوا على نتائج هذه الإستشارة، للتأكيد على أن الإتجاه العام يسير في هذا الإتجاه وليس ذلك، مما يعني أن هناك خلفيات مسبقة وسيناريو واحد وهو الرامي إلى التعيين، ضدا على الإعمال بكل السيناريوهات الممكنة، بما فيها الانتخاب، ومن تم أفرغ مفهوم الإستشارة من محتواه، لأن المفروض في الإستشارة هو أن نتفتح على جميع السيناريوهات، وأجزم أن النقاش لم يفتح سواء فيما يخص اختيار الأعضاء عن طريق الانتخاب، أو عن طريق التمثيلية المجموعية.

هذا مع غياب أي إجتماع مع النقابات، بدوى أن النقابات ممثلة في المجلس

■ ماهي منطلقات إحداث المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج؟
■ المطلق هو الخطاب الملكي ل 6 نونبر 2005 الذي كان خطابه مؤسسا ومتمقدا جدا، حيث رد الاعتبار لكرامة المواطنين المغاربة، وذلك باتخاذ أربع قرارات جد مهمة في إطار تمتيعهم بكامل حقوقهم السياسية. حيث يسمح القرار الأول للمغاربة المقيمين بالخارج بالتصويت والترشيح في الانتخابات التشريعية، انطلاقا من بلاد المهجر، وثاني القرارات يتمثل في خلق دوائر انتخابية تشريعية خارج الوطن، في حين يسمح القرار الثالث للأحزاب الصاعدة المزدادة خارج الوطن من التسجيل في اللوائح الانتخابية داخل المغرب والتصويت والترشيح في جميع الانتخابات، سواء كانت تشريعية أو غيرها. أما القرار الرابع فيروم خلق مجلس أعلى للجالية بصفة ديمقراطية وشفافة تكون من سماته النزاهة والكفاءة والتمثيلية الحقة.

ومباشرة بعد خطاب 5 نونبر 2005، بادرت نزهة الشقروني، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الخارجية المكلفة بالجالية المغربية بالخارج، بمحاولة وضع تصور بشأن المجلس الأعلى، وتم الإستغال على هذا المعطى، إلى أن تم تسريب مشروع تصوره صاحبها بمشروع ظهر مؤسس، وهو مشروع قوبل بالرفض من طرف الجمعيات، لأن تكوين المجلس المعتمد في مشروع التصور المذكور، يجعل تشكيلة تتكون من ثلاثة أقطاب، حيث سيتم تعيين ثلث الأعضاء، وسيتمثل الثلث الثاني، في حين سيعتمد الثلث الباقي لتمثيلية المؤسسات، أي بتشكيلة مخضومة، وقد انصب نقاش المنتقدين حول ضرورة الإختيار بين التعيين والإنتخاب، علاوة على أن مختلف الفاعلين في دول المهجر لاحظوا أن المجلس سيكون بذلك غير مستقل وذيل للوزارة والحكومة، على اعتبار أن الوزارة حسب مشروع التصور، هي التي لها صلاحية اقتراح الأعضاء المعينين، ومن تم سيفتح الباب للزبونية والمحسوبية، كما أن طريقة الإستغال لن تخرج عن إملاءات الوزارة، وانصب التفكير على إحداث مجلس للجالية له اختصاصات ويتمتع بالاستقلالية ويعتمد على المنهجية الديمقراطية، وذلك تطبيقا للقرار الرابع من الخطاب الملكي المذكور.

■ لماذا تم اختيار المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان للقيام بمهمة استشارة واسعة مع الأطراف المعنية ووضع رأي استشاري حول المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج يرفع إلى الديوان الملكي؟

■ إن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مؤسسة استشارية لا تقرر وتمتيز نسبيا بنوع من التعددية التي تمكنها من رفع استشارات إلى الملك، سيما وأنه في ظل المبادرة الحكومية المشار إليها سلفا لم يكن هناك أي نقاش ولا حوار مؤسساتي مع أفراد الجالية، ومن تم ظهرت ضرورة فتح حوار لتجديد إطار الإستغال، كيف ذلك؟ وفي أي إطار؟ خصوصا في غياب مجلس يعنى بهذه القضية، علما أن مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج لم تعد الإطار الأنسب للإستغال، لأن قانونها المؤسس سنة 1990، يضمن تمثيلية مؤسسات القطاعات الحكومية، كما أن تمثيلية الجالية تتم عبر رؤساء الودايات، ولم يقع أي إصلاح على مستوى القانون المنظم وهو ما يشكل في نظر المراقبين هيمنة طرف واحد. ومن تم أصبحت الفكرة ناضجة بكون المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المؤسسة التي ستؤولي هذه المهمة لفتح حوار وإجراء مشاورات، انطلاقا مما تخوله له طبيعته من صلاحيات الإختصاص في قضايا حقوق الإنسان وكونه كذلك المخاطب المؤسساتي فيما يخص قضايا المهاجرين وكذا المؤسسات المماثلة لها، مثل ما عليه الحال في بعض الدول الغربية، التي تهتم في الأخرى بقضايا المهاجرين. فالمجلس الاستشاري، كان يتوفر على عدة لجن، بما فيها لجنة أغفارية المقيمين بالخارج، تبلور تصورات عن قضايا الجالية، تعنى بتناول إشكاليتين، أولاهما، بلورة سياسة عامة للبلاد فيما يخص الجالية، وثانيتها، إيجاد حلول للتمثيلية المؤسسية والسياسية للجالية، كان من المفروض في اللجنة ذاتها تخليص ندوة وطنية لفتح حوار وطني وبلورة تصوري الموضوع، وهو مالم يحصل. وهو منطلق خاطئ.

وفي سياق آخر، لقد أصبحت توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، الواردة في تقريرها النهائي لعام 2005، بمثابة قرارات، وتكلف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتتبع هذه التوصيات بتنسيق مع الحكومة، فإفناء عمل الهيئة، تبين ملحاحته الأخذ بعين الاعتبار بعد الجالية، لكونها هي الأخرى عانت من سنوات الرصاص، وتضررت من القمع والمضايقات والتجسس على الفاعلين منها في المجالين السياسي والثقافي، وذلك عبر قنوات الودايات، التي كان لها دور قمعي بوليسي بالنسبة للجالية. ومن جملة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ما يعنى بالشؤون الإجتماعية للجالية، من بينها تجميد عضوية الودايات في المؤسسات الرسمية والنسبة الرسمية، مع سن سياسة جديدة مبنية على حقوق الإنسان كوسيلة لجبر الضرر. وهي معطيات رشحت كفة المجلس الاستشاري ليكون إطارا للتشاور والنقاش في موضوع الجالية.

■ وقع الإختيار على الأستاذ بلكدوز ضمن فريق عمل تابع للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. كيف تكون الفريق؟ وما هي أهدافه؟ وكيف اشتغل؟

■ تتكون فريق العمل، يوم 4 نونبر 2006، بمراكش على هامش إجتماع المجتمع المدني الأورومتوسطي (يومان قبل الخطاب الملكي ليوم 6 نونبر 2006) وذلك في إطار تفعيل قرارات هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يخص الجالية ووضع ملامح سياسة جديدة في موضوع الهجرة، تتناول نوعية وتطورات وتطلعات وتصورات الجالية، خصوصا بعد التغييرات الديمغرافية والسوسولوجية وكذا النمو البشري الذي عرفته الحالية في السنوات الأخيرة، مع إعطاء صورة موضوعية عنها، هذا فضلا عن محاولة بلورة اقتراحات ترمي إلى وضع إستراتيجية جديدة شاملة ومنسجمة فيما يخص تدبير ملف الجالية، خصوصا ما يرتبط منه بحقوق الإنسان.

وكان من المفروض أن ينهي فريق العمل مهامه بإنجاز تقرير عام، يرفع عبر المجلس الاستشاري وإلى الحكومة. أما عن كيفية اشتغال فريق العمل، فيتم ذلك عن طريق فتح حوار شامل مع فقاء جميع القطاعات، نظرا لتفرع ملف الجالية وله عدة أبعاد، منها ما هو اقتصادي، اجتماعي، ثقافي وسياسي... وهو ما يستلزم الإستماع إلى الفاعلين الجموعيين والسياسيين والنقائيين، معرفة مضامين السياسة المطروحة في الشأن ذاته، والآراء البديلة والإقتراحات المبلورة لسياسة جديدة، والمقومات المفروض تناول النقاش فيها، لأن هناك المكون الأمازيغي إلى جانب المكون العربي، بشكل يمكننا من تفعيل التوصيات في جميع الميادين. وهذا الأمر يتطلب منهجية وطريقة وبرمجة وأجندة خاصة، لبلورة رؤى وسياسة تنسجم وتطلعات الفاعلين، وملائمة جوانب الإتفاقيات الثنائية المبرمة مع مختلف البلدان المعنية بالهجرة المغربية، حيث تتميز كل منها بخصوصيتها ومستجداتها.

فريد أولاد لحسن، الكاتب العام لجمعية صوت الديمقراطيين المغاربة بهولندا، للعالم الأمازيغي الجمعيات الديمقراطية الأمازيغية والحقوقية بهولندا تجابه المجلس الأعلى للجالية لأنه يفتقد لأية مصداقية تمثيلية

كبير من المهاجرين المغاربة، لعب فيها الحدث الإرهابي لـ 11 سبتمبر 2001 السبب المباشر، حيث تعددت كل أشكال العنصرية وأصبح المغاربة لا يقبلون في العمل، وهذا ما جعل البطالة تزداد في أوساط المهاجرين، ثم هناك تراجع لمجموعة من المكتسبات الاجتماعية التي كانت ترتبط في السابق بالمجتمع الهولندي بشكل عام، حاليا يتم الإجهاد على هذه المكتسبات، هذا فضلا عن سياسة التفتيش التي تشهدها مجموعة من القطاعات الحيوية، بما فيها قطاع التعليم، الخدمات، حيث سجل تراجع على جملة الخدمات التي كانت إلى وقت قريب مجانية أو بمساهمات رمزية، مقابل أئمنة خيالية، سواء في القطاع الصحي، التعليم مع ما صاحب هذا التطور من أشكال التطرف في صفوف الشباب المغاربة.

■ كيف تنظرون إلى المطلب الأمازيغي المتمثل في تعميم الحكم الذاتي بالمغرب، على غرار ماتم اللجوء إليه في المبادرة الأخيرة من أجل تمتيع المناطق الصحراوية بالحكم الذاتي؟

■ بالفعل هناك نقاش في المهجر، خصوصا في هولندا حول مسألة الهوية أو الحكم الذاتي أو الأطونوميا أو أشكال الاستقلال الذاتي المتعددة. بالنسبة لجمعيةنا، نعتبر هذا بمثابة مدخل رئيسي للبلورة أي تصور سواء كان مدنيا أو سياسيا، على المستوى الجهوي المغربي. يلزم أن تتوفر بشانه مجموعة من الشروط التي يمكن أن تضمن لنا نسبا المسار والجو الملائم الموافق للبلورة موقف معين في هذا الاتجاه. هذا المدخل الأساسي الذي نراه في هذا الجانب، يتعلق بتعبير الدستور، لأنه في ظل الدستور الحالي لا يمكن الحديث عن أية مبادرة من هذا النوع. فإذا كان قد تم التعامل مع ملف الصحراء كاستثناء أو لاعتبارات سياسية أنية، أو محطة اتخذها رئيس الدولة، فالجتمعت أمدني له هو الآخر مبادراته واقتراحاته تتبدئ بتعبير الدستور في اتجاه يكون ديمقراطيا، معتمدا في ذلك على مطالب الحركة الديمقراطية الأمازيغية والحقوقية العريضة، ولن ينجح أي مشروع في هذا الأمر ما لم يتم تمتيعه بضمانات دستورية، لأنه بدون هذه الضمانات قد يسود تخوف يمكن أن يعصف بالقضية وبيعض المكتسبات الأخرى.

أما بالنسبة للجانب المدني فيجب العمل على خلق المؤسسات الوازنة (المؤسسات الجهوية الحقيقية القادرة على الدفع بتحقيق عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) والتي لم تلعب فيها رأينا الخاص بعد ولكن اعتبر شخصيا أن الحلول التي يمكن أن تدفع بالمغرب إلى الأمام تكمن في الاعتراف بأشكال التسيير الذاتي على مختلف جمع الجهات بالمغرب والعمل على تعميمه ضمن الشروط السالفة الذكر.

■ ما هي النداءات التي توجهونها إلى الفاعلين الأمازيغي؟

■ إننا في جمعية صوت الديمقراطيين المغاربة بهولندا من خلال هذا التعريف المقتضب لمنظمتنا تولدت لدينا قناعة راسخة مؤداها هو أن العمل الجمعي ومنظمات المجتمع المدني الرأهن لكي تكون في مستوى المهام المنتظر منها، كمنظمات مدنية في مستوى الضغط والاقتراح الرامي إلى التغيير والدمقرطة وتحقيق الأسس الأولى للأخلاقيات الحديثة المجتمعية، عليها أن تراجع الأساليب اشتغالها التقليدية وأن تضع حدودا فاصلة بين العمل المدني والعمل الرسمي المخزني، مع الحفاظ ما أمكن على شرط الاستقلالية الذاتية كشرط مركزي لكسب المصداقية والفعالية وأن تكون منتجة وعبية بحاجيات وأولويات مناطق تواجدنا ودراساتها مع الاستغلال على ملفات واضحة قابلة للتحقيق بعيدا عن التظلمات والخبط الفارغة التي أصبحت لا تدغدغ عقول الناس ولا تحدي نفعنا والدفع بعجلة الإنتاج المادي (بحوث، دراسات، ترجمات، إبداعات... الخ) باعتبارها رهان جوهري ومدخل رئيسي لأي تنمية ثقافية واجتماعية شعابها الرئيسية الكرامة أولا والمواطنة الحقيقية ثانيا، ودولة الحق والقانون أخيرا وليس أخرا.

● حاوره س ب

فعاليات أمازيغية وحقوقية تحتج أمام السفارة المغربية بهولندا

تظاهرت فعاليات أمازيغية وحقوقية في وقفة احتجاجية، دعت إليها تنسيقية المنظمات المغربية الديمقراطية بهولندا، أمام السفارة المغربية بلاهاي يوم 26 يناير المنصرم، وذلك ضدا على القرار الرامي إلى إلغاء رحلات الخط الرابط بين أمستردام والحسيمة لشركة الخطوط الملكية المغربية للطيران، وعلى الغلاء الذي وصفه النداء الصادر عن المنظمين، بالفاحش لتذاكر السفر عبر شركة الخطوط الجوية المغربية إلى مدن الشمال المغربي، وكذا لتذاكر النقل عبر الباطنة، مع الإهمال الإداري فيما يخص معالجة قضايا وملفات وشكايات المهاجرين، هذا فضلا عن استمرار سياسة الإبتزاز وإخضاع المهاجرين المغاربة للرشاوى والوعود الكاذبة، إلى غير ذلك من استمرار التعديلات على مستوى المساطر الإدارية لملفات المهاجرين الراغبين في الإستثمار ببلدهم. ومن بين ما طالب به المتظاهرون، تحسين الخدمات والتواصل مع المسافرين داخل الطائرة وذلك عبر استعمال اللغتين الأمازيغية والهولندية، مع إعادة تشغيل الخط الرابط بين أمستردام والحسيمة للطيران. وفي السياق ذاته، عقد المنظمون، مباشرة بعد إنهاء الوقفة الاحتجاجية أمام السفارة المغربية، ندوة شارك فيها كل من البرلماني، طارق يحيى، الدكتور نجيب الوزاني، محمد الأعرج وسعيد شعوع، سلم خلالها ملفا مطلبيا إلى المشاركين في الندوة، بصفتهم برلمانيين مغاربة، من أجل طرحه أمام المسؤولين المغاربة.



فريد أولاد لحسن

مواقف بشانه، على الرغم من عدم تمكننا من بلورة موقف معين في هذا الإطار، على اعتبار أن هناك عناصر عبرت عن استعدادها للترشح والإنخراط في العملية، وهو مالم يقع، وبالفعل كان قرارا مفاجئا لمجموعة من المنتبئين للنشان السياسي في المغرب. فالمدلل الذي تقدمت به السلطات المغربية، هو الإعلان عن خلق مجلس أعلى للمهاجرين يعتمد أساسا على التعيين وتغيب فيه التمثيلية!!!

■ ماهي الأرضية التي تشتغل في إطارها جمعية صوت الديمقراطيين المغاربة بهولندا؟

■ تعتبر جمعية صوت الديمقراطيين المغاربة بهولندا إحدى المنظمات التي تطورها وتسيرها فعاليات من أصل مغربي على الساحة الهولندية تعتمد في مقاربتها ومجالات اشتغالها وتدخلها على الممارسة والفعالية الميدانية ضمن مبادرات واضحة المعالم والأهداف تهم في الجوهري المصالح المباشرة للمواطنين الهولنديين ذوي الأصول المغربية، بعيدا عن كل تظهير مجاني وموسمي في العمل؛ تنس الجمعية بهذا قضايا الهجرة والمواطنين الهولنديين من أصل مغربي من جهة، والتضامن والعمل المشترك مع الفعاليات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني بالمغرب التي تنقسم معها نفس الأهداف والتصورات بخصوص المستجدات السياسية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي يمر بها المغرب من جهة أخرى.

يمكن لنا أن نحمل محاور إشتغال جمعية صوت الديمقراطيين المغاربة بهولندا في ثلاث مقاربات، أولاها تنطلق من الحقل الثقافي بإعتباره أحد الحقول المتميزة التي تشتغل عليها الجمعية ذلك عبر مشاريع ثقافية تتجلى في إصدار الكتب ونشر أعمال متميزة لمجموعة من الكتاب، القيام بندوات ثقافية ومؤتمرات دولية مع مراعاة للمكونات اللغوية الهولندية والأمازيغية والعربية بغية تعزيز الهوية الثقافية ذات الأبعاد المتعددة للمواطن الهولندي المغربي. وتتجسد المقاربة الحقوقية للجمعية، ثانيا، في اهتمامها بمجموعة من الملفات التي تخص الوضعية القانونية للمهاجرين، التي لها ارتباط بانتهكات حقوق الإنسان، والتمييز والعنصرية سواء في هولندا أو في المغرب مع نشر بيانات وتوقيع عرائض والمشاركة أو تنظيم ندوات يدعى لها المختصين في هذا المجال.

بينما تتحدد المقاربة الاجتماعية، ثالثا، انطلاقا من اهتمام الجمعية المتزايد بالوضعية الاجتماعية والإقتصادية للمهاجرين المغاربة بهولندا، حيث الهجرة المغربية بهولندا تعرف في السنوات الأخيرة مجموعة من المحطات الاجتماعية المتميزة، انعكست عليها سلبا في القبول بسوق الشغل بالنسبة لعدد

■ كيف تقراون السياسة المنهجية من قبل الدولة المغربية تجاه الهجرة، والإعلان عن المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج؟

■ يمكن التمييز بين موقفين فيما يخص ما يصطلح عليه بالمجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج الذي أعلن عليه مؤخرا، فالقطاع النشط في المجتمع المستقل المغربي، من جمعيات ثقافية أمازيغية، جمعيات ديمقراطية وحقوقية، أي الجمعيات التي لها ارتباط مباشر بالهجوم اليومية للمواطنين الهولنديين من أصل مغربي التي تبدي تضامنها مع القضايا الثقافية والحقوقية، تعتبر بأن مقاربة الدولة المغربية، ما زالت لم تخرج بعد من المقاربة الأمنية - الاقتصادية، على اعتبار أن أواخر السبعينات، تم خلق وديايات كانت كاذبة للمراقبة الأمنية وتخوف المهاجرين، بعد ذلك تم خلق مجموعة من المؤسسات الوظيفية التي تهتم بالهجرة التي اشتغلت هي الأخرى من أجل تحفيز المهاجرين لكي يتوفرون على استثمارية في الحضور الاقتصادي أو ما يسمى بالتحويلات المالية إلى البلد الأصلي. فموقف الجمعيات الديمقراطية الأمازيغية والحقوقية بهولندا من هذا المجلس، موقف محابه، نحن نرى أن هذا المجلس الوظيفي كغيره من المجالس الوظيفية التي تم إنشاؤها في السنوات الأخيرة بالمغرب لن تكون لها أي قيمة مضافة، مجلسا وظيفيا واستشاريا بدون أية مصداقية تمثيلية، بدون أية أهداف معلنة وتصور ملعن، مجلسا سينحرف إلى قائمة المجالس التي تستنزف ميزانية المال العام للمواطن المغربي ليس إلا. فبالنسبة لهولندا حتى الآن ومباشرة بعد الإعلان عن هذا المجلس أو ما يسميه الكثيرون هنا "بمجموعة 37" نسجل بارتياح كبير مدى عدم الاهتمام به سواء من طرف المنظمات المستقلة ولا المواطنين من أصل مغربي، لأننا بعد عقود من الاستقرار ترى الدولة المغربية ما زالت تتعامل مع الهجرة بنفس العقلية والمنهجية، من جهة أخرى بدأت تظهر أصوات هنا وهناك ترى في تواجد بعض أفراد من هولندا أصبح يمثل تحلا جديدا للسلطات المغربية بشؤون المغاربة هنا، المفارقة الكبرى أصبح المغاربة الآن أمام حيرة تجاه المؤسسات العديدة-المتعددة الموجهة إليه من المغرب ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بإباحت هنا ماذا سيقدم لنا هذا المجلس الجديد خصوصا إذا ما استعرضنا باقتضاب ما صرح به رئيس المجلس مؤخرا لبرنامج "بلادي" بخصوص سعي المجلس إلى تدريس اللغة العربية وتشجيع التحويلات إلى المغرب وكذا بناء المساجد كأولويات. بالنسبة لمغاربة هولندا أو أمازيغ هولندا، فهاته المواضيع ليست مطروحة عندنا كأولويات.

حول أهداف المجلس أسست في العقود الماضية والتي لا زالت تباشر أعمالها فيما يخص الهجرة، من قبيل مؤسسة الحسن الثاني، كتأية الدولة المرتبطة بالوزير الأول حول الهجرة، في مقابل هذا هناك موقف آخر، لفئة قليلة من الأفراد الذين ينظرون، بعدما تم استنفاد طاقتهم في الهجرة، إلى حضورهم في هذا المجلس، ستكون له انعكاساته إيجابية، وهذا الطرف الجالية المغربية في الاستقرار في البلد الذي يحتضنهم، ومستقبل أبنائهم في هولندا، ولكن ما يربطهم وجدانيا بالوطن الأم، يتجلى في مجموعة من محطات التضامن والتكافل الأسري...إذن السؤال المطروح، هل تم هذا المجلس باستشارة أو كان مطلبا من قبل منظمات المجتمع المدني المتواجدة في الخارج، فبالنسبة إلينا في هولندا، فالجواب القطعي، أن هذا المجلس لم يسبق له أن طرح في ملف مطلب معين، سواء لجمعية ثقافية أو نقابية أو سياسية، الملفات المطلوبة المطروحة المرتبطة بمشاكل المهاجرين بصفة عامة، هي إلى حد الآن، لا يتم الحديث عنها ولم يحسم فيها، كما أن الدولة ليست على استعداد لمناقشتها، أي أنه على المستوى الإجمالي، إلى حد الآن المؤسسات المتواجدة تقدم خدمات بسيطة للمهاجرين، والتي لم ترق إلى المستوى المطلوب، المنتظر من قبل المهاجرين.

■ كانت هناك إشارة إشتراك الجالية في الانتخابات، وهو ما لم يتم؟

■ طرحت قضية تمثيلية المهاجرين، من ناحيتها السياسية، وعن طريق الأجراء الانتخابية، يعني أنه مادام يتحدث في المغرب عن المواطنة الكاملة، وليس على رعايا الخارج، على أساس تمتيعهم بمشاركة سياسية وحق التصويت والترشح ضمن اللوائح الحزبية المتوفرة في البلاد، ولم يتم النقاش بعد في هذه الأمور، فأغلبية المهتمين بالشأن المدني، اعتبروها، مطروحة للنقاش، ولكنها لم تستغرق وقتا كافيا بلورة تصور أو توجه عام بخصوصها، ولكن التراجع المفاجئ على هذه المبادرة فاجأ العديد من الفاعلين، حيث وصل إلى مسامعنا أن هناك تخوفات من تيار أو حزب إسلامي معين، والذي كان سيكون له نفوذ في أوساط المهاجرين المغاربة إذا ما تم إشراكهم في العملية الانتخابية. فالمدخل الديمقراطي لأي تمثيلية معينة في الهجرة هو المدخل الذي يمكنه أن يلامس الصواب، المطلوب طرحه للنقاش، قصد اتخاذ

الحركة الثقافية الأمازيغية في المهجر "هولندا نموذجا"

● محاولة تشخيص لواقع الثقافة الأمازيغية في هولندا إن الحضور الثقافي الأمازيغي في هولندا، محكوم بعنصرين هما: أولا: طبيعة القوانين المنظمة لمشاركة الأجنبي في الحقل الثقافي العام، وهي قوانين تمنح الحرية الكافية لسائر الأقليات الموجودة على التراب الهولندي، في القيام بأنشطة فنية وفكرية وعقائدية ونحو ذلك تمت بصلة إلى ثقافتها الأصلية، بيد أن التوجه الأخير للسياسات الغربية نحو إدماج المسلمين في بوتقة الثقافة الغربية، والتي نجم عنها تقليص الإعتمادات المادية التي كانت تخصص للأنشطة الثقافية التي كان يقوم بها ذوو الأصول الأجنبية، سوف يؤثر سلبا على الحضور الثقافي الأجنبي، ومنه الأمازيغي، الذي كان مدعوما في الماضي، مما سوف يدفع العديد من الفاعلين الثقافيين إلى خلق أنشطة جديدة مدعومة ماديا، مادام أنها توازي متطلبات الدولة الهولندية، كتشجيع سياسة الاندماج، وتعميم اللغة الهولندية، ومحاربة العنف المنزلي وغير ذلك.

أما العنصر الثاني، فهو طبيعة الجالية التي تقطن الديار الهولندية، التي يعتبر شغلها الشاغل تحقيق الرخاء المادي، أما الجانب الثقافي فهي لا تؤمن به أصلا، لاسيما وأن أغلب أفرادها منحدرون من مناطق المغرب غير النافع، التي كان يعيش فيها الجهل والتخلف، الذي ظل سمة متجذرة في معظمهم، رغم احتكاكهم المباشر واليومي مع عالم جد متحضر، مما سوف يؤثر سلبا على الحضور الثقافي الأمازيغي، الذي وإن استطاع تحقيق بعض المكاسب الهامة، كتأسيس عشرات الجمعيات الأمازيغية التي تنشط في مختلف الحقول الثقافية، من فن وادب ومسرح وفكر وتراث وغير ذلك، وإصدار العديد من الأعمال الفكرية والأدبية بلغة الأصلية أو مترجمة إلى اللغة الهولندية، وإدخال مادة اللغة الأمازيغية في بعض الجامعات الهولندية كجامعتي لايدن وأوترخت، واستحداث برامج إعلامية أمازيغية تداع عبر الأثير وغير ذلك.

رغم هذه المكتسبات فإن هذا الحضور الأمازيغي يعاني من خلل عميق، وهو طغيان الطابع الفردي في العمل الثقافي، وغاب التنسيق الجماعي، الذي من شأنه أن يوحد صفوف المنقذين الأمازيغيين، ليشكلوا بذلك نوعا من الضغط على السلطات الهولندية، فيكون من السهولة بمكان تلبية بعض المطالب المطروحة من لدن النخبة الأمازيغية بهولندا، بالإضافة إلى ذلك يمكن الحديث عن لأجدية بعض الجمعيات الأمازيغية التي أسست أصلا لتلقي الدعم المادي من الدولة الهولندية، فهي سكنونة بما هو مادي لا بما هو ثقافي أو فكري، لذلك نراها تقوم بأنشطة هزيلة تفقد الجدة وروح الإبداع، حتى تقنع الجهات الهولندية بأنها قامت بشئ ما، وهي أنشطة لاتعدو أن تكون لإسهار غناشئة، الغرض منها تهييج الجمهور وتقديم الفرجة له، وهذا في اعتقادي لا يخدم الأمازيغية في شيء، بقدر ما يسحقها!

● دور الحركة الثقافية الأمازيغية في المهجر

في حقيقة الأمر، إن الحركة الأمازيغية لا وجود لها إلا في إطار ضيق هو الجمعيات الثقافية والمناظر الرقمية، أما على مستوى واقع الناس فلا صدق لها يذكر أو يسمع، إلا أن هذا الحضور الجاني للحركة الأمازيغية ساهم في زرع وعي بالهوية الأمازيغية، لدى مجموعة من المثقفين سواء من الجيل الثاني أو الثالث، الذين بدأوا يتبنون القضية الأمازيغية، ويخدمونها باللغات التي يتحدثون بها، عبر الشبكة العنكبوتية، وعبر بعض الإصدارات بالأمازيغية، وعبر بعض المعارض والمصروفات والتحف واللوحات الأمازيغية وغير ذلك، مما اقتضى منها أن تنسج مع الأطراف الأمازيغية الأخرى في الوطن وفي المهجر، وتعتبر حالة الكونغرس الأمازيغي خير شاهد على التعاون بين أمانيع الشتات وأمازيغ الداخل، هذا التعاون الذي أعطى أكله من خلال القيام بالعديد من اللقاءات والأنشطة والمؤتمرات التي كانت فرصا لتبادل الدعم المادي والمعنوي بين أطراف الحركة الأمازيغية الموزعين عبر الوطن والمهجر.

● مستقبل إدماج اللغة الأمازيغية بهولندا

إن الحديث عن إدماج اللغات الأجنبية في منظومة التعليم الهولندي، يعتبر من الأمور التي بدأت تعارضه الدولة الهولندية، لأن ذلك يعرقل عملية اندماج المسلمين في هولندا، كما نزع: نمة حقيقتين تجدر الإشارة إليهما وهما:

أولا أنه بناء على دراسات وإحصائيات تمت في هولندا حول مستوى التلاميذ الأجنبي الأصل عامة، والمغاربة خاصة، توصلوا إلى أن سبب هزلة مستوى هؤلاء التلاميذ يرجع إلى أنهم يتلقون التعليم بغير لغة الأم، أي بغير اللغة التي يتحدثونها في المنزل، خصوصا وأن أقرانهم الذين يدرسون باللغة الأم يحصلون نتائج معتبرة، لكن فيما يتعلق بالتلاميذ المغاربة من أصول أمازيغية ما هي لغتهم الأم؛ ليست العربية حسب التعليم الهولندي، وإلا فلماذا نجد العربية حاضرة ولو بشكل اختياري في المنظومة التعليمية، ونجد مثلا التركية بالنسبة للأتراك، ولا نجد الأمازيغية، البس هذا تقصير في حق الجالية الأمازيغية؟

أما الحقيقة الثانية فإنه رغم إدخال العربية منذ زمن طويل في التعليم الهولندي فإن ذلك لم يؤت أكله، لذلك ترى الدولة الهولندية تقلص من إدماج العربية، بتسريح العديد من رجال التعليم الذين كانوا قد جاؤوا من المغرب خصيصا لتدريس اللغة العربية، لكن في مقابل ذلك يسجل إقبال كبير على تعلم العربية في المساجد والجمعيات الثقافية المغربية، لكن تبقى النخبة الأمازيغية متعاززة عن وضع برنامج لتدريس اللغة الأمازيغية خارج إطار التعليم الهولندي، الذي يسعى إلى التقليص من وجود لغات المهاجرين في بيئة التعليمية، فكيف له أن يفكر في إدماج الأمازيغية في تعليمه!

التجاني بولعالي
باحث مغربي مقيم بهولندا



محمد
بسطام
bastam56@gmail.com

وحالنا أيها المناضل الصائم

في يوم 8 يناير 2008، وأثناء الاستعداد للاحتفال بالسنة الأمازيغية اهتزت مدينة بيوكري بإقليم اشتوكن أيت باها، من خلال الأسرة التعليمية والجمعية بالوفاة المفاجئ لأحد أساتذة اللغة الأمازيغية الذي نوهت المسؤولة الأولى على قطاع التعليم المدرسي بالتأثير الأمازيغي للحملة الدراسية التي يعمل بها، إنه أحد أعمدة جمعية أسكيل منذ تأسيسها سنة 1992 إلى الآن، وأحد المناضلين النقابيين والأمازيغيين المخلصين للمبدأ النضالي في هذا والمثقف تاركا المجال للترويض والشعوية والنمطية والتسطيح، إنه ذلك الصنف النادر من المناضلين المفضل للعمل في الصمت، إنه الشاعر الذي تنتظر أشعاره الأمازيغية من يخرجها إلى حيز الوجود، هذا الشاعر المناضل الذي ظل يكتب ويعمل مع تلامذته حتى سقط بعد أن أنهى واجبه اليومي المقدس، فكان من بين الموجودات المستخرجة من جيوبه بالمستشفى، مسودات مكتوبة بالحرف الأمازيغي الذي ما فتئت أنامله تتفنن في تقديمه للأطفال، وخاصة منهم: الناطقين بالدارجة حيث حبب إليهم بأسلوب تروبي خبير لغتهم الأصلية الأمازيغية، وغرس فيهم بذور القيم الحضارية الأمازيغية الضاربة جذورها في عمق التاريخ الوطني، إنه الأستاذ الفقيه: سي الطيب تاكلا الذي افتقدنا فيه في جمعية أسكيل ذلك المحافظ الأمين على الممتلكات الوثائقية، إذ جعل من إحدى غرف منزله مركزا وثائقيا يعج بملفات تحمل بين طياتها كل التفاصيل الدقيقة والمسودات التمهيدية والتقارير المفصلة لكل الأنشطة التي نظمتها الجمعية، وكل مشاركتها الجهوية والوطنية والمحلية، وإذا كان مثقفوا الترويض والتنميط لا يعيرون أي اهتمام لمثل هذه الفعاليات اللامفكر فيها، رغم كونها في عمق الأشياء، هي التي تنفذ ميدانيا عمليات البناء المجتمعي. فإن من محاسن الحركة الأمازيغية ومنابرها الإعلامية أنها تقوم بخلخلة النمطيات السائدة من الأفكار والمسلكتيات، وتنفض غبار التجاهل والطمس على كل ما أريد له من طرف النخب السائدة أن يكون من اللامفكر فيه، ويكتفى بالتسلية واستيراد الجاهز وإغراق السوق الثقافي والفكري والإبداعي بما يشبه ما أسماه الفنان الأمازيغي المقتدر رشيد أسلال بـ"لافياري"، العيب، وحتى نتجاوز هذه المعضلة الكبرى التي تهددنا بالسكينة الدماغية، علينا أولا أن نعترف جميعا بوجودنا الحضاري والفكري، ونبرز الإيجابي ونفتخر به، وننتقد السلبي ونصح مساره.

مختلغات

نظمت الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب يوم 18 يناير المنصرم بفندق «سوفيل ديوان» بالرباط، ندوة تناولت موضوع «المشهد السياسي بعد انتخابات 2007 وآليات حماية المال العام» وعلى هامش هذه الندوة كان لنا الحوار التالي مع رئيس الهيئة طارق السباعي.

محمد طارق السباعي، رئيس الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب، للعالم الأمازيغي لا وجود للإرادة السياسية لردع مرتكبي الجرائم الاقتصادية والاجتماعية



محمد طارق السباعي في الندوة التي نظمتها الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب

تتعلق بانتشار ظاهرة النهب في أوساط رجال السلطة فتم تجريده من المسؤولية وحرم من ثلاثة أرباع أجرته، وهو الذي أنفقت عليه الدولة 140 مليون سنتيما لما كان يتلقى تدريبه بمدرسة تكوين الأطر ليصبح قائدا. ومحمد بنشقة المفتش بوزارة المالية والذي لفتت له تهم باطلة لأنه كشف اختلاس أزيد من 20 مليون تم تحويلها لقاض تم عزله وهو في حالة فرار بإيطاليا والاستاذ مراد بنحيدة الذي تقدم بشكاية لدى وزارة العدل بتاريخ 19 نونبر 2001 وأدى بعودة وثائق تفيد توصيل موظفين عموميين برشاوي بالعديد من المدن كسلا والرباط وبوسكورة وطنجة والصخيرات وسوق الأربعاء وأم عزة والقنيطرة. وبعد عدة مراسلات كان الهدف منها إحالة القضية على القضاء ليقول كلمته ضد الفساد الذي إستشرى بأمثال هؤلاء الرأشين والمرتشين، إلا أنه عوض البحث مع المفسدين بتابع وبطال بأداء 124 مليون 999 والأساتذة الحبيب حاجي وقنجاغ وبورحابل أصحاب رسالة إلى التاريخ، و إبراهيم الجلطي المعتقل بسجن تازة، و جمال الزعيم المعتقل حاليا بسجن بوركاين بفاس والمحكوم عليهما من قبل المحكمة العسكرية بالرباط سبع وإثمان سنوات سجنا، لا لشيء سوى أنهما بحملان إحساسا بالوطنية، وقاما بفضح نهب المال العام، ليلفت الجناة الحقيقيين من يد العدالة، ولقد مر وإلى الآن أكثر من ست سنوات على إعتقالهما أمام فشل العدالة في بلوغ الحقيقة بجرأة وحياد وأخلاق ومسؤولية. ولذلك نتوخى ونتمنى أن تصدر قوانين جريئة لمحاربة الفساد والمفسدين ولرد الاعتبار لضحايا كشف الفساد والرشوة ونهب المال العام وذلك بإرجاعهم لأعمالهم وتوعيتهم وإنصافهم وتكريمهم والإلتزام بإعلان حماية كل كاشفي الجرائم الاقتصادية والتي نطالب باعتبارها جرائم ضد الإنسانية لانبغي أن تتفاد ولا أن يستفيد مقرفوها من أي عفو دون إفلات من العقاب.

● حاوره سعيد باجي

■ ماهي المنهجية والآليات المعتمدة من قبل الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب، لمحاربة نهب المال العام؟

■ عرفت بلادنا انتشار الفساد والنهب المنهج للمال العام طيلة خمسة عقود ولذلك عملت الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب، منذ تأسيسها، على محاربة الظاهرة، بل إنقاذ ولاتمييز بين مرتكبيها، طالبة في غير ما مناسبة أن تسرى صرامة القانون على الجميع عبر تفعيل جميع آليات المراقبة القبلية والبعدي للمال العام والآليات المعتمدة والتحصين بأهمية حماية المال العام ونشر ثقافة القدوة والامتثال للقانون. وهكذا فقد ربحت الهيئة الوطنية لحماية المال العام الرهان، وأصبح الجميع يدرك أن نهب المال العام بشكل ظاهرة خطيرة تضر بالجميع وتنتشر انحلال القيم الأخلاقية التي تشكل أسمنت تلاحمنا الاجتماعي.

فأمام استفحال جرائم تبذير ونهب المال العام، نتيجة هيمنة أقلية تشكل مافيات وشبكات مصالح، تعمل على استدامة نظام الفساد السياسي والاقتصادي بتفسي الرشوة والمحسوبية، باستغلال مواقعها ونفوذها فقد أعدت الهيئة الوطنية لحماية المال العام بتاريخ 18 مارس 2005 مطالب عامة تتلخص في تشكيل الهيئة المستقلة للحقيقة وإرجاع الأموال المتهوبة، واعتبار الجرائم الاقتصادية جرائم ضد الإنسانية، والمصادقة على الاتفاقية الدولية لمحاربة الفساد مع إلغاء نظام الامتيازات وخلق نظام وطني للتقييم والإلتصاص، وسن قانون جديد للتصريح بالممتلكات يتضمن إبراء الذمة، وتفعيل دور وتوسيع اختصاصات المجلس الأعلى للحسابات وتمكين قضاته من القيام بمهامهم متابعة وعقابا، وحماية كاشفي جرائم الرشوة ونهب المال العام، وحرمان المرتشين ونهبي المال العام من الحقوق الوطنية والسياسية، وبناء مؤسسات ديموقراطية قوية قادرة على المراقبة القبلية والبعدي للمال العام.

وقد وقعها العديد من الأحزاب الديمقراطية والنقابية والجمعيات الحقوقية ولقيت نضالات الهيئة في شكلها السابق وبعد هيكلتها تحاوبا جماهيريا وإعلاميا منقطع النظير من خلال الحضور الوازن لعدة تنظيمات وشخصيات لها صيت عالمي في العديد من المحطات النضالية كالحقبة المنظمة بالوادية ضد المحجوبي أحرسان وبشالة ضد منير الماجدي على إثر التفويتات العقارية لكنار ناهي المال العام وتحاول النافذين على الأملاك العامة، وتسهيل السلطات العمومية أفلاتهم من العقاب حول العديد من التجاوزات والخروقات.

وتعقد جلسات استماع للعديد من القطاعات ونطلع على الخروقات ذات الصلة بالأهداف ونتخذ العديد من الإجراءات كتوجيه المتضررين الى تقديم شكايات للقضاء وتتبع كل ناهي المال العام بالمحاكم

■ في اعتقادك هل تتوفر الإرادة السياسية لدى الدولة لردع مرتكبي هذه الجريمة الاقتصادية والاجتماعية؟

■ لقد سطرنا الأهداف بالقانون الأساسي للعمل من أجل حماية المال العام والثروات الوطنية والاقتصاد الوطني والثرات من أي شكل من أشكال التآلب، أو الإختلاس، أو الاستحواذ، أو المصادرة غير المشروعة.

ونطالب الدولة بتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والتي ما زالت متخلفة عن قطار العولمة المضادة ولقد كان من اولوية الأولويات مطالبة الدولة بالمصادقة على أحكام إتفاقية الأمم المتحدة المضادة للفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 13 أكتوبر 2003 و اخراج قانون جديد للتصريح بالممتلكات يشمل تصريح الزوجة والأبناء الراشدين وتفعيل قانون مكافحة غسيل الاموال وتفعيل شعار من أين لك و مسترة استقلال القضاء كل ذلك من أجل محاربة الفساد، بل إنقاذ وبلا تمييز بين مرتكبيه أيا كانوا وبدون إفلات من العقاب والغاء مساطر الامتياز لتحقيق مغرب بدون نهب وبدون فساد وبدون تزوير لإرادة الشعب، لكن لأحياة لمن تنادي فلا زال ناهبو المال العام يتبوأون المناصب مدنيين وعسكريين مما يعني انه لا وجود للإرادة السياسية لردع مرتكبي هذه الجريمة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الوزير الأول سجين قضية النجاة لم يخرج لحد الان الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة والتي أقرها سلفه السيد الرئيس جطو شهر مارس الماضي.

■ هل تتوفر هيئتك على ضمانات لحماية نشاطها وتقصي الحقائق مع اللوج إلى المعطيات الكافية بشأن ملف نهب المال العام؟

■ إن الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب أصبحت ملاذا لنهب الشارع وتحس بهموم الشعب المغربي لتجاوبه معنا عندما أحدثنا المرصد الوطني لمراقبة استعمال المال العام في الانتخابات، ولذلك قلنا طموح كبير في تحقيق أماننا الخفيفة في اللسان والثقيلة في الميزان، أما عن توفرنا على ضمانات لحماية ناشطي كشف جرائم الرشوة ونهب المال العام وتقصي الحقائق مع اللوج إلى المعطيات الكافية بشأن ملف نهب المال العام، فإن لدينا العديد من الضحايا، حيث عرفت سنوات الرصاص الاقتصادي ضحايا كشف جرائم الرشوة ونهب المال العام وفي هذا الصدد لابد من تحية القائد بونس فنش الذي فضح أنواعا من الفساد عن طريق تأليف عدة أعمال أدبية

أمازيغ يطالبون بإسقاط حكومة عباس الفاسي وفك الحصار عن مناطقهم والسلطات المغربية تقدم المتظاهرين للمحاكمة

حضر التجوال، تاكلا لها، أن ما لا يقل عن 42 شخصا تم اعتقالهم، ولم يطلق سراح البعض منهم، في حين ضل مصير البعض منهم مجهولا، رغم مرور أكثر من 72 ساعة على اعتقالهم من مقر سكني عمالاتهم. وأن البحث جاري عما لا يقل عن عشرة مناضلين في صفوف الحركة التلاميدية الأمازيغية، سيما المنحدرين منهم من منطقة تلمي وأسميرير، والذين يتابعون دراستهم بثانوية بومالان داس، كونهم من دعوا إلى الوقفة الاحتجاجية، تنديدا بالحصار والتهميش والعزلة التي كانت تعيشها المنطقة، حيث انقطاع الطريق الجهوية الرابطة بين بومالان ن داس وأسميرير (60 كيلومتر) بسبب التساقطات الثلجية الكثيفة، التي أدت إلى محاصرة آلاف السكان وحرمانهم من الحاجيات الأساسية من المواد الغذائية وغيرها، وأعاد موظف بإحدى المصالح الإستشفائية، فضل عدم الكشف عن اسمه، بان كل جماعة أيت حمو اسعيد وأسميرير وتلمي، التي يقطنها حوالي 23000 نسمة، عاشت لأسابيع تحت حصار شامل، طبيعي وإداري، حيث انقطع التيار الكهربائي عن هذه الجماعات وتعطلت جميع الخدمات والتغذية والماء الصالح للشرب... وأضاف المصدر ذاته أن الحصار شمل أيضا منطقة أوسيتيس والدواوير المجاورة. حيث ضل سكانها محاصرون داخل بيوتهم الأبلية للسقوط وسط برد القارس وقلّة المخزون الغذائي، كما هو عليه حال ساكنة أنفو أكديم وأكاد وتيمارين... وهي الوضعية المأسوية التي دفعت دواوير قبيلتا أيت احديبو وأيت عطا التابعة لعمالة ورزازات إلى الإحتجاج في الشارع الرئيسي لبومالان ن داس، في حين توجهت قبائل أيت حديدو التابعة لإقليم الراشيدية، في مسيرة حاشدة، مشيا على الأقدام في اتجاه العمالة لتلتحم قبائل أيت عمر الواقعة تحت تراب إقليم خنيفرة في مسيرة احتجاجية جابت أرتقة تونفيت. في وقت وجهت فيه باقي قبائل أيت احديبو، احتجاجاتها إلى إقليم أزيلال الذي تتموقع حسب التقطيع الإداري المعتمد، داخل حدوده الجغرافية. وهو ما علق عليه أحد الفاعلين، بكون قبائل أيت حديدو التي تم تقطيعها الإداري، بدوافع سياسية، قد خلقت الحدث وأصبحت تترجم أحداث الإحتجاجات، بعدما قاطعت بإجماع انتخابات السابع شتنبر الفائت.

وفي سياق آخر، باشر قاضي التحقيق باستئنافية ورزازات استئناف المعتقلين، المؤازرين من قبل سبع محامين، وذلك في 17 يناير المنصرم، في وقت طوقت فيه مختلف الأجهزة الأمنية، أسوار الإستئنافية ومنعت تشطاء أمازيغ وحقوقيين مغاربة وأجانب وأسر المعتقلين من حضور الجلسة، وكانت الجريدة توصلت بمجموعة من بيانات التضامن والتنديد من طرف مختلف الهيئات والجمعيات الأمازيغية والحقوقية، طالبت فيه بإطلاق سراح المعتقلين، مع فك الحصار الطبيعي والإداري عن الساكنة المنكوبة.

وكانت مئات المناضلين الأمازيغ قد احتجوا في وقفة نظمت يوم 30 يناير الفائت ببومالان ن داس المركز على محاكمة معتقلي "Tagerst n Imazighen".

اعتقلت أجهزة الأمن المغربية يومي 6 و7 يناير المنصرم ببومالان ن داس (120 كيلومترا من مدينة ورزازات) ما يقارب 42 مناضلا أمازيغيا، بعد تدخل وحشي استهدف مسيرة احتجاجية نظمها مناضلو ومناضلات الحركة الأمازيغية بالمنطقة، احتجاجا على عزلة مناطق أسميرير وتلمي منذ أيام عن العالم الخارجي بسبب أحوال الطقس والثلوج التي تسببت في قطع الطريق عنهم، ورددت فيها شعارات تطالب برد الإحتجاج الأمازيغية والأمازيغيين وتحمل العواقب التي يمكن أن تنتج عن الحادث ذاته للسلطات المعنية، مطالبة بإسقاط حكومة عباس الفاسي، والتي سبق لسكان المنطقة أن قاطعوا الانتخابات التشريعية التي أقرتها.

هذا وقد أسفر التدخل البوليسي، عن اعتقالات جماعية وإصابات بالغة، تم نقل عشرات المصابين إلى المستشفى، فيما فضل البعض عدم الإستشفاء خوفا من المتابعة. إلى ذلك فقد تعرض المعتقلون لمختلف أشكال التعذيب الجسدي والنفسى، هذا فضلا عن تطويق كل المسالك المؤدية إلى بومالان داس والمداشر المجاورة من طرف مختلف الأجهزة الخنزنية، ومطاردة المناضلين الأمازيغ، بعد شنّها مدهامات للمنازل، بحثا عن عدد من مناضلي الحركة التلاميدية الأمازيغية بثانوية بومالان داس. وقد جاءت هذه الاعتقالات وأعمال التعذيب والتكيد وكافة مظاهر التعسف التي مارستها و تمارسها الأجهزة البوليسية ضد النشطاء الأمازيغ، على خلفيات التظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي شهدتها مختلف المداشر والمدن الواقعة في منطقة الجنوب الشرقي والتي استمرت منذ 19 من شهر جنبر الفائت والتي تزامنت مع الزيارة الملكية للمنطقة.

وفيمما وسع رجال الدرك الملكي والقوات المساعدة دائرة مطاردتهم لكل من له علاقة بالحركة الأمازيغية، أحييت 10 ممن اعتقلوا، يوم الثلاثاء 08 يناير 2008، على النيابة العامة باستئنافية ورزازات، التي بدورها أحالت الملف على قاضي التحقيق، على أن يتم التحقيق معهم، في حالة الاعتقال الإحتياطي، يوم 17 يناير 2008، وطبقا لما جاء في محضر الضابطة القضائية، فإن المعتقلين العشرة وهم: أيت سعيد مولاي ابراهيم (1973 - أودالي بونس/عامل)، عبد الناصر شريف (1987 - بومردول-طالب)، أوباعلي الحسين (1972 زاوية سيدي داود-عامل)، أطيلى مصطفى (1989 - نادارت نكران- مياوم)، ميمون شوقي (1976 - سليلو-عامل)، الوردى مصطفى (1973- أيت بوالال- لحام)، أيت حسان محمد (1954- تاويدلت-عامل بفرنسا)، أوروزان ابراهيم (1950- سليلو- عامل ونو جنسية كندية)، أودالي بونس (1988 - سليلو- تلمين)، وكذا القاصر الدجيك نور الدين (1990- أيت بوالال- قاصر)، فإن كل هؤلاء الموجودين في حالة اعتقال بسجن ورزازات، يتابعون، بجناية عرقلة المرور في طريق عام ومضايقته وبجرح إهانة علم الملكة ورموزها، و التحمير المسلح في طريق عمومية، والعصيان، و إهانة الموظفين العموميين والاعتداء عليهم أثناء قيامهم بعملهم ومخالفة الحاق خسائر مادية بمال منقول مملوك للغير، وفي زيارة خصت بها الجريدة المنطقة، في الوقت التي لا زالت تعيش حالة من الإستنفار وما يشبه

Awal n ayt wakal

قضية الصحراء
والتأويلات الممكنة!

عبد النبي إد سالم

يقول المؤرخ الفرنسي فيرناند بروديل أحد رواد مدرسة الحوليات وصاحب نظرية لعالم المتوسطي، «إن الصحراء هي قلب المتوسط وستبقى حضارة هذا الأخرمدينة لهذا المجال الفاسح والممتد جنوب البلدان الشمال الإفريقي». لسنا هنا بصدد مناقشة فكرة بروديل وهو يدري جيدا مايقول باعتباره رجل أفني حياته لدراسة تاريخ البنات ودورها في صنع حضارات المجتمعات، لكنها تبقى شهادة تاريخية يمكن الانطلاق منها إبراز مدى التفاعل التاريخي المنقطع النظير الذي حصل و يحصل باستمرار بين الصحراء ومناطق الشمال. رغم الاختلافات والخصوصيات التي تميز كل مجال على حدة في مستويات عديدة، معروفة لدى الجميع، والتي أصبحت بمثابة فزاعة بلوح بها اليوم، في كل مناسبة يتذمّر فيها الحديث عن قضية الصحراء، وهي مغلفة بلغوس بيولوجي تنكر للتاريخ والوقائع الاجتماعية وغنى الثقافة. مما أفرز لنا خليط من الأفكار والمفاهيم و لتصورات تطورت في سياق تاريخي وجيوسياسي أصبح على ما هي عليه اليوم، في قالب يبدو للبعض أنه متكامل ومتناسك، لكن الواقع غير ذلك، لماذا؟ لسبب بسيط لأنها لا تحتمل العلم والتاريخ وحتى الجغرافيا. فمثلا يمكن أن نتساءل أين تبدأ وتنتهي الصحراء؟ بمعنى أدق هل لها حدود معلومة ومعينة؟ هل هي مفهوم جغرافي أم ثقافي؟ هل هي مجال مغلوق ومسيح؟ وإن لم نقل هل هي وطن للشعب واحد وموحد أثنيا وثقافيا.

وعندما ينصف المرء صفحات تاريخ المغرب الأقصى على سبيل المثال، يسرع ما يكشف ثقل الصحراء ومهامها التاريخية الكبرى في تشييد حضارة عظيمة ما زالت سرارها وكنوزها تغري الباحثين في مجمل التخصصات أسير اغوارها، ليس فقط بتبرها وتجارها، ولكن أيضا في نتاج و ابتكار و تزويد مناطق الساحل ببدائل سياسية ومشاريع دينية واجتماعية تركت بصمات واضحة في تاريخ المتوسط بشكل عام، يجب أن يقر الجميع على نجاعتها. وما توحيده المذهب المالكي وتكييفه مع العرف الأمازيغي لأفضل نموذج يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد. إنها قمة التسامح وتجربة بارعة في تدبير الاختلاف لدى دولة الفقهاء المرابطين المتوطين التي بزعمها قائد أكت المصادر التاريخية على أنه لا يتكلم و لا يفهم اللغة العربية إطلاقا.

وشهدت الصحراء تجارب عديدة وكثيرة وكانت آخرها في بداية القرن العشرين، تجربة أحمد الهبية الذي التفت حوله ثبائل تاكنا وأيت باعمران وسوس، لكن المدفعية والآلة العسكرية الحديثة أجهضتها كما هو معلوم. لكن دلالات استقراره بمدينة زنيت وتنظيم موسم سنوي تمجيدا وتبركا بشخصية صعدت من عمق الصحراء -موريطانيا الحالية- من طرف سكان هذه المنطقة توجي على الارتباط لتاريخي الوثيق بين المجموعات البشرية التي تنقسم هذا المجال الكبير.

إن الحديث في هذا الموضوع طويل جدا لأن تاريخ لصحراء غزير غزارة رمالها، إلا أن ما نصبو إليه من وراء إثارة هذه النقطة في هذه الظرفية بالذات، هو المساهمة في نقاش الدائر الآن حول الحلول والسبل الفعالة لتجاوز المشاكل القائم في الصحراء بعيدا عن الدوغمائية والاحادية في التفكير، والبيروقراطية في التخطيط ومدى خطورتها في غياب أسس علمية وموضوعية. وقد أوردنا مثلة ونماذج ناضجة في التعهد والتعايش الثقافي والإثني الذي تتميز به الصحراء على غرار شائكة المناطق الجاورة لها، ونفس الشيء أكدته الدراسات الأنتروبولوجية التي درست منظمة الصحراء الكبرى بشكل عام، والتي بددت العديد من الشعارات والتصورات المؤدلجة والتي ما زالت تشكل عند البعض حقائق ثابتة مع العلم أن الصحراء إلى نهاية العهد الكولونيالي تعتبر سجلا مفتوحا لم يشهد قط حدودا مرسومة، حيث تقاسمها لمجموعات البشرية المستقرة والترحالة، الحسانية منها والأمازيغية، في أجواء عادية يسود فيه طابع السند والاحترام، -مع استثناءات طبعاً- وفي هذا الصدد، هل يمكن لنا تمثل حدود الصحراء في ذهنية يوسف بن ناشين أو أحمد المنصور أو أحمد الهبية؟

هكذا نرى ضرورة الاحتكام إلى رؤى التاريخ والاستفادة من حصيلة الأبحاث والدراسات الميدانية الأنتروبولوجية والأنتولوجية التي كان مجال الصحراء مسرحا لها، مع استحضر الرهانات السياسية والجيوسياسية التي عرفها المنطقة حاليا، لكن شرط أن لا ننته وراء الشعارات والمواقف غير المقعدة والمؤسفة بالشكل الكافي، لأن حرارتها سرعان ما تهدأ أمام جبروت الواقع.

استحضار الواقع التاريخي والهوياتي للصحراء رسالة نصيرة إلى حاملي ملف مشروع الحكم الذاتي، وإلى متشسبي بحق تقرير المصير سواء في تندوف أو من داخل لساقية الحمراء وادي الذهب.....

إلى أي حد يمكن للخطاطات السياسية المرتقبة في المنطقة استيعاب واحترام باقي الأبعاد الرئيسية التي تحيط بملف قضية الصحراء بكل تعقيداته وتناقضاته؟

كيف ينظر الصحراويون والحدويون والمتشبهون منهم بحق تقرير المصير والعائدون من تندوف إلى مفاوضات المغرب وجبهة البوليساريو؟ هل يمتلكون تصورات أخرى لحل النزاع؟ ما موقفهم من أمازيغية الصحراء؟ ماذا لو منح الحكم الذاتي لقبائل دون أخرى؟ أسئلة وغيرها طرحناها على مجموعة من أبناء الصحراء، من أجل إغناء النقاش وفتح منابرنا لكل الأفكار والاتجاهات لإبداء آرائهم وتصوراتهم في قضية سالت مدادا كثيرا، بل تعدته في كثير من الأحيان إلى إسالة الدماء، وإسماص صوت البنادق، فهل سيعود المغرب وجبهة البوليساريو بعد 17 سنة إلى حرب الرمال من جديد؟

إعداد عبد النبي إد سالم

صحراويون يختلفون سياسيا و يجمعون على أمازيغية الصحراء
هل هي بوادير حوار من نوع خاص؟

هنا إذن يمكن طرح السؤال التالي، أي شرعية للحكم الذاتي في علاقته بتاريخ قبائل الصحراء؟ ألم تكن الصحراء تتمتع بحكم ذاتي أقرب إلى الاستقلال في تسيير شائنها السياسي والاقتصادي وفي علاقتها بالمحيطين بها والخارجين عنها؟ وهنا مربط الفرس، والإكيد أن خطوة الإعلان عن إمكانية منح حكم ذاتي للصحراء خطوة جريئة، لكن صحراء الأوس ليست هي صحراء اليوم، وتجاهل ذلك لن يزيد إلا من تكريس الأزمة وأهمها أن في صحراء اليوم قيادات وزعامات سياسية تكونت في المعاهد والجامعات، وهي وحدها من يستطيع فك طلاسيم لغز الصحراء، أما الرهان على طبقة إقطاعي الصحراء وأعيان كل عليهم الدهر وشرب فهي استراتيجية خاسرة لأمدال، وعلى المغرب أن يعيد النظر في تعاطيه لهذا الملف، عبر إشراك شباب الصحراء في كل خطوة يقدم عليها. لأن الحديث عن الحكم الذاتي هو حديث عن قيادات جديدة توكل لها مهمة تدبير شؤون المنطقة، لأن ثقافة الحكم الذاتي وتسيير الشأن المحلي متصلة في تاريخ وذاكرة الصحراويين، غير أن الأسئلة المطروحة اليوم فيما يتعلق بنزاع الصحراء ومقرح المغرب هي من المستهدف، هل أوضاع الصحراويين ومستقبلهم أم ثروات الصحراء؟ وكيف ستساهم شعبية قبائل الصحراء في إعادة الاعتبار لثقافتها المحلية بعيدا عن الإيديولوجيات المستوردة؟ ألم يحن الوقت للإعتراف بأن الصحراء مهد حضارة متجددة في تاريخ شمال أفريقيا؟ ثم من هو الصحراوي ومن هو غير الصحراوي؟ ومن المستفد من الوضع الحالي؟ أظنها الأسئلة التي يجب تعميق النقاش بشأنها أما البديهيات التاريخية والجغرافية والطوبوغرافية والاجتماعية والسياسية للصحراء لا يمكن تجاوزها من طرف أي كان.

● ع:ن!

نداء عائد من مخيمات تندوف



إبراهيم أمريكي*

في البداية، أريد أن أوضح للجميع أنني لست من دعاة ترويح خطابات التنفيس ولا من محبي إثارة الفتن ولكن هدفي هو لفت أنظار مسؤولينا في هذا البلد بحقيقة الأوضاع المزريّة التي يعيشها العديد من العائدين من مخيمات تندوف وإلى الطريقة التي تتعامل بها معنا السلطات المركزية والتي لا تشرفنا على الإطلاق نحن العائدين.

قبل عودتنا إلى المغرب، كانت أحلامنا كبيرة ونحن سنخرج من جحيم مخيمات تندوف قاصدين بلدا المغرب كأجمل بلد في العالم، وكنا نعتقد أنه سيفتح لنا ذراعيه ويحتضننا كما تحتضن الأم أولادها وسنعم بكل الخيرات التي أفتقدناها طيلة سنوات الإحتجاز، لكن بعد العودة خابت أحلامنا ولم يتحقق لنا ما كنا ننتظره.

فهل حان الوقت لكي نقول أن أحلام العودة قد تبخرت، بالنسبة لنا نحن العائدين، بعدما كنا نحلم قبل عودتنا بالظفر بوظيفة محترمة وسكن لائق و حياة كريمة تحفظ لنا كرامتنا داخل وطننا المغرب.

لقد أصبحنا بائسين من هذه الوضعية التي نعيش فيها، بعد أن كثرت مشاكلنا وتعمقت جراحنا وفقدنا الأمل في كل شيء بعد أن تركنا على قارعة الطريق بدون دعم أو مساندة من أحد، لا من طرف الدولة التي لم تف بوعودها اتجاهنا ولا من طرف جمعيات المجتمع المدني التي كان من المفترض أن تلعب دورا رئيسيا في إدماجنا داخل محيطنا الاجتماعي.

فالقوات التي تقدمه لنا الدولة لا يساوي شيئا، أمام التضحيات التي بذلناها من أجل العودة إلى وطننا ولا يمكن مقارنته بما قدمناه، سياسيا، لبلدنا ولوحدتنا الترابية بعد أن وضعنا السلاح واستجبنا لنداء الملك والوطن وتخلينا عن أطروحة الانفصال لفائدة الوحدة والإندماج.

الكل يعلم أن سياسة التهميش والإقصاء هي التي دفعت بالعائدين مكرهين إلى تأسيس متناهم كإطار يوحدهم ويسهر على حل مشاكلهم وإيصال صوتهم إلى مراكز القرار، لكن لماذا رفضت السلطات الترخيص لهذا المنتدى؟ ليس من حق العائدين تأسيس جمعية تتكلم باسمهم على غرار جمعية أسرى ومفقودي الصحراء المغربية؟ ليس من حق العائدين تكوين جمعية تحمل إسمهم حتى وإن لم يكن هناك تهميش؟

وسواء تبخرت أحلامنا أم لم تتبخر فإن الأمل بالنسبة لنا يظل قائما ولن ننقده مادامنا في وطننا، ولكن نقول، لكل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في تهميشنا وفي خلق هذه الوضعية التي نعيش فيها اليوم، أننا نرفض العيش على الفتات وفي ظل مصير مظلم ونؤكد لهم أننا سنظل رقما صعبا في أية معادلة سياسية لنزاع الصحراء وبيدونا لن يكون هناك حل سيحظى بالإجماع وسوف لن نبقي تراوح مكاننا وننتظر وحيا من السماء، كما قال أحد العائدين فإما أن يعاد النظر في أوضاعنا وإلا فإن الدولة ستتحمل تبعات أي انفجار لمشكل العائدين، رغم أن التهميش الذي كنا ضحية له لم يدفعنا أبدا إلى إتخاذ مواقف معاكسة من قضية وحدتنا الترابية لأن التشرد السياسي لن يكون هو الحل الأخير بالنسبة لنا ولن يكون أيضا خيارا لنا نحن العائدين.

نتمنى من السلطات المركزية أن تعدد النظر في أوضاعنا المزريّة وأن تضع حدا لوعودها الفارغة وأن تكون خطاباتها صادقة اتجاهنا، لأن مشاكلنا لا تتحمل التأجيل أكثر من اللازم.

* عائد من مخيمات تندوف

لا يخفى على أحد كون ملف الصحراء من بين الملفات العالقة التي أرقت بالأمم المتحدة وأدخلت أبناء المنطقة في دوامة من اليأس والانتظار المميت، كما كانت من جانب آخر فرصة لآخرين لمراكمة ثروات ومصالح شخصية، وذلك منذ خروج الاستعمار الإسباني في جنوب المغرب سنة 1975، وتأسيس «الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الحمراء» وواد الذهب التي عقدت مؤتمرها الأول بالزواير سنة 1973، وكانت آنذاك تضم أطر وكوادر من مقاومة قبائل الصحراء وجيش التحرير، ولم يكن ضمن أجندتها سوى تحرير بقية أراضي الصحراء من المستعمر الإسباني وذلك بتأسيس جبهة عسكرية بعد أن رفض المغرب الدخول في هذا الإتجاه، وهو ما جعل الصحراويين يحسون باللامبالاة من طرف الدولة المغربية، خاصة بعد العديد من العمليات العسكرية التي استهدفت تحثبت مقاومة الصحراء ومنها عمليتي 1958 و 1959 أو ما يسمى في تاريخ الجنوب المغربي بعملية إكوفيون، غير أن عوامل شتى غيرت من مسار هذه الجبهة، منها ما هو خارجي ودخلي، وتظل الأجواء الجيوسياسية والإيديولوجيات المتناحرة من أجل كسب ود أكبر عدد من الأنصار والأصابع أهم ما ميز مرحلة قيام أزمة الصحراء، إضافة إلى حالة الإرتباك جراء القبضة الحديدية لنظام الحسن الثاني آنذاك خاصة بعد المحاولتين الانقلابيتين سنتي 1971 و1972، هذا وأمام تنامي المد اليساري المرتبط أساسا بالنظرية الماركسية اللينينية والتي ستكون وقودا إضافيا لشباب الصحراء الحالم بالتحرر من وصاية الرباط، الأمر الذي أيدته أطراف ذات وزن كبير على المستوى الدولي كالإتحاد السوفياتي وغيرها من الدول ككوبا وليبيا والجزائر التي لازالت المساند الرسمي لجبهة البوليساريو، في تلك الأجواء ستؤسس جبهة

وجهة نظر بخصوص مفاوضات الصحراء

انتهت الجولة الأخيرة من المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو حول قضية الصحراء إلى الفشل ولم تخرج عن سابقتيها الأولى والثانية وجاء هذا الفشل مطابقا لما توقعه الخبراء والمهتمون قبل بداية المفاوضات. ولعل المتتبع لهذه المفاوضات سيخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:

أولا: إستحالة التوفيق بين الطرحين الانفصالي والمغربي، فرغم كل الجهود المبذولة يتضح أن كل طرف مازال متشبثا بموقفه.

ثانيا: غياب رؤيا واضحة للمجتمع الدولي خصوصا الأمم المتحدة، فهي تبقى عاجزة عن إصدار قرار أو توصية أو على الأقل أن توجه المفاوضات إلى مسار سليم، وبالمقابل ينضج دور الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في الموضوع ويظهر مليا أن المنطقة خاضعة لتجاذبات سياسات البلدين.

ثالثا: إرتباك مواقف الأطراف المعنية، فالمغرب ورغم تبنيه لمقترح الحكم الذاتي إلا أنه مازال فاشلا في إعادة الاعتبار للصحراويين، خصوصا قبائل تكنة وأيت باعمران وظلت سياسته تشبه تماما سياسة أسبانيا في المنطقة من خلال استمالة أعيان بعض القبائل في المنطقة قبيلة الركيبات خصوصا، نفس الشيء ينطبق على جبهة البوليساريو والتي عقدت مؤتمرها الأخير بتفاريقي وسط غيابات كثيرة واحتجاجات غاضبة، حيث نظم معارضوها مؤتمراهم في الكجيمات.

رابعا: إنكشاف الموقف الجزائري الرسمي الداعم والمساند لسياسات الجبهة، في الوقت الذي غاب دور أسبانيا مؤخرا وأصبحت أكثر حيادية من الملف وخاصة بعد أحداث زيارة الملك الإسباني لمدينتي سبتة ومليلية، فاسبانيا على ما يبدو-لا ترعى في زيادة التوتر بينها وبين الرباط وهذا ما يفسر الموقف الإسباني الذي ظل مؤقتا إلى حين.

إن التعامل مع قضية الصحراء، من منظور تجزيئي، لن يؤدي إلا إلى المزيد من الصراع والتوتر فكيف يعقل استبعاد قبائل تكنة من معادلة أي حل والاقتصار على قبيلة الركيبات أوليس التفاوض الحالي هو من أجل إقامة حكم ذاتي للركيبات أم إنفصالهم.

ثم لماذا غيب النظام المغربي الدور الطلائعي لقبائل تكنة وأيت باعمران من أي حل في الصحراء والاقتصار على استشارتهم ليس إلا.

وهنا سوف أعود إلى القرن التاسع عشر وبالصبر أثناء زيارة الحسن الأول إلى تيزنيت سنة 1892، حيث تم من خلال هذه الزيارة، إعفاء القائد الحبيب ولد ببيروك من مهامه في المنطقة واعتقاله وسجنه في مراكش، بل أكثر من ذلك سيدخل أشرف الصحراء -أهل ماء العينين- على الخط ومنذ ذلك الحين فقدت المنطقة دورها الطلائعي بل فقد المغرب توازنه الإستراتيجي.

ثم لانسى أنه بعد أن قاد الروكي بوحامرة ثورة في المغرب لم يخمدوا إلا قادة من منطقة أيت باعمران.

ومن كل هذه الأحداث وغيرها، نستنتج أن المفاوضات الأخيرة هي فاشلة بطبيعتها شكلا ومضمونا، لأنها تفضي بآية حال إلى منح السيطرة لقبيلة الركيبات الحديثة العهد بالصحراء وهذا ما لن يقبله سكان منطقة وادنون وأيت باعمران.

* استاذ باحث



مصطفى حمدي*

يرى ضيف الله يحضيه الفيلسوف السابق لجبهة البوليساريو أن المفاوضات الحالية لن تأتي بجديد مادام ملف الصحراء محتكرا من طرف عائلتين أو ثلاثة، ويتوقع أن يتم الأخذ بالطرح الذي تقدم به تحت نظرية «كونفدرالية قبائل الصحراء»، واعتبر الكوركاس مسرحية من جانب المغرب، كما أكد أن المغرب تتحكم فيه عائلات من الشمال تورطوا وجندوا عائلات صحراوية من الجنوب وقال:

المغرب يمكن له تبرير مغربية الصحراء بجميع السبل بما في ذلك الاستدلال بالآثار والحضارة الأمازيغيين

مهد للحضارة الأمازيغية بحكم العناصر الثقافية والحضارية، نموذج أسماء أماكن وقبائل لها دلالات أمازيغية، كيف يمكن تحويل هذه المعطيات الأنتروبولوجية إلى أطروحة سياسية مدعمة للوحدة الترابية للمغرب، من منطلق أن الصحراء أمازيغية وبالتالي فهي مغربية؟

■ المعطيات الأنتروبولوجية تبين أن التاريخ يعمل لصالح المغرب، ولكن هناك غياب الأشخاص القادرين على صياغة هذا الدور لإحراز تقدم، وبلورة مغربية الصحراء. المغرب يمكن له تبرير مغربية الصحراء بجميع السبل بما في ذلك الاستدلال بالآثار والحضارة الأمازيغيين و لكن لم يكن قادرا على مغربية الأشخاص الصحراويين الذين تعاشوا مع المستعمر الإسباني ولم يروا في المغرب سوى الفقر والجهل والتهميش.

■ لماذا في نظركم لم يستثمر المغرب هذه الورقة، مع العلم أن البوليساريو تدعو إلى تأسيس جمهورية عربية صحراوية على أرض أمازيغية؟

■ المغرب تتحكم فيه الكثير من العائلات الغنية من الشمال، وتورطوا وجندوا عائلات صحراوية من الجنوب، وتورطهم في الموضوع خلق حدودا مائعة للدخول في حل المشكل وبالتالي تمنع استثمار هذه الورقة لصالح المغرب.

■ إذن أي مستقبل لأمازيغ الصحراء بالمنطقة؟

■ أي مغربي من المغرب يجوز له الإختيار في المنطقة الجنوبية كالوحدة الترابية في ظل نضال المغاربة جميعا، من هذا المنطلق صحيح أن الأمازيغية كان لها تاريخ في الماضي في هذه المناطق الجنوبية، ولكن التسلسل التاريخي أنفي علينا بعض الحلقات وتشكل لنا فراغ لكي لا نرى برهاننا كيف أنزلت الأسماء والآثار الأمازيغيتين في الصحراء.

● حواره عبد النبي إدسال

من جانب المغرب و حضوره لا يغير في الواقع شيئا، لأن الأشياء المصطنعة بدون مبدأ أو أساس لا يمكن أن يكتب لها النجاح، أي أن أي مؤسسة يلزم أن يكون لها إختيار ديمقراطي للممثلين، ثانياً الأشخاص الممثلين للوحدة الترابية المغربية يلزم أن يكون إختيارهم على معايير تؤخذ من المجتمع الصحراوي وليس من الحكومة، والحوار مع الصحراويين المهمشين والصحراويين المتضررين يمكن أن يفتح نافذة للبحث عن تمثيلية حقيقية من الصحراويين الجدد كحل بديل للمشكل، وتغيير الوجوه القديمة التي أثقلت كاهل الدولة واستغلت مشكل الصحراء لمصالحها.

■ من المعروف أن الصحراء،



ضيف الله يحضيه

هو أحد زعماء الإيديولوجية

الصحراوية، متخصص في مختلف الأجهزة من

السلاح، من كوادر جبهة البوليساريو الذين مارسوا كل

أشكال التنظيم السياسي من أجل بناء الجمهورية الصحراوية

بما فيها كتابة نشيدها الوطني، درس في كوبا ما بين 1979

إلى 1985، يعتبر من الشخصيات التي لها رؤية أخرى لمشكل

صراع الرمال، إنه فيلسوف البوليساريو ضيف الله يحضيه

الذي ترك مخيمات نيندوف ماي سنة 2006

وعاود إلى المغرب.

■ الكوركاس هو مسرحية

نعتبر نحن، أن قيادة البوليساريو فاسدة وليس لها أي تدبير لحل شريف لمستقبل الصحراء، وهو أيضا نتيجة للصحراء على السلطة. ومثل البوليساريو لا يستطيع تدبير حل المشكل الذي تورط فيه الكثيرون من الدول والأشخاص، وأساس نقطة الإرتزاق المادي لهذه الأخيرة.

■ هل تتوقعون عودة البوليساريو لحمل السلاح؟

■ تهديدات الانفصاليين هي أساليب من لغة

الحرب، ويمكن بالفعل للبوليساريو

والصحراويين الرجوع إلى الحرب من

أجل الدفاع عن أفكارهم، ولهذا

طبول الحرب خيار فردي على

أي طرف.

■ كيف تنظرون إلى الكوركاس، ولماذا ظل بدون

تأثير على ملف الصحراء؟

■ الكوركاس هو مسرحية

■ إلى ماذا يعزى البطء وعدم التوصل إلى أي تقدم خلال مفاوضات مانهاست بين جبهة البوليساريو والمغرب، والخروج باتفاق إجراء جولة رابعة؟

■ الحل لقضية الوحدة الترابية المغربية في هذا الإتجاه ليس ممكنا ولا متوقعا، لا في الجولة الثالثة ولا الرابعة، في انتظار أن مشكل الصحراء تم تجاوزه بفعل تراكم الأخطاء العديدة، إرتكز أساسا حل الوحدة الترابية المغربية على عائلتين أو ثلاثة، التي احتكرت ملف قضية الصحراء دون غيرها. الشيء الذي يجعلنا لا ننتظر أي حل طالما أن الإنطلاقة خاطئة وبالتالي لا ينتظر أي تقدم مادام كل طرف متمسك بأطروحته.

■ هل تمتمكون تصورا آخر لحل النزاع؟

■ نتوقع حلا واحدا هو أن يتقدم المغرب بالطرح الشخصي الذي طرحته على بعض السلطات المغربية، تحت نظرية كنفدرالية قبائل الصحراء، والذي بلورته في كثير من الحالات للحصول على الدعم والمؤازرة من طرف الحكومة المغربية. لكن، للأسف الشديد، وجدت معارضة من طرف اللوبيات المتواجدة، من صحراويين وغيرهم من المغاربة، والحريصين على أن يظل هذا الصراع طوال الزمن لخدمة مصالحهم، و نتوقع حلا آخر هو اعتبار أصل الصراع صحراوي مغربي، لكننا كنا نعتبر أنه قد فات الأوان على المغرب أن يجعل الحل صحراوي صحراوي.

■ في الأونة الأخيرة ظهر داخل مخيمات تندوف تنظيم أطلق على نفسه خط الشهيد، وجه إنتقادات حادة لقيادة جبهة البوليساريو ونبعتها بالفاسدة، هل هي حرب مواقع داخل الجبهة؟ أم أن خط الشهيد تنظيم ديمقراطي يمتلك تصورا لحل النزاع بنقد طريقة تدبير ملف الصحراء من طرف قيادة الجبهة؟

■ خط الشهيد هو الوجه الثاني للأفكار الانفصالية، ومن هذا المنطلق يعتبرون، كما

زهرة بن زناد عضوة المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي للعالم الأمازيغي:

يمكن للأمازيغ أن يلعبوا دورا هاما وأساسيا في ملف الصحراء



صرحت زهرة بن زناد عضوة المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي ورئيسة اللجنة التحضيرية لجمعية المرأة الأمازيغية الصحراوية لجريدة «العالم الأمازيغي» أن الحكم الذاتي فرصة تعميق النظر بشأنها، لأنها فرصة تاريخية لإنهاء النزاع بين الإخوة، وتؤكد على أنه لا يجب تكرار أخطاء الماضي خاصة بالنسبة لأمازيغ الصحراء الذين يعانون اليوم من الحكرة

واللامساواة، مشيرة بان هؤلاء يمكن لهم أن يلعبوا دورا أساسيا و هاما في إعادة المياه إلى مجاريها لأن لهم من الإمكانيات السياسية والثقافية ما يؤهلهم لذلك، وترى بأن داخل الكوركاس ممثلون عن قبائل أمازيغية خاصة قبائل وادنون، وطالبت الحكومة المغربية بمنح أمازيغ المغرب كافة الحقوق الثقافية والسياسية وفي جميع المجالات من أجل بلد ديمقراطي.

الباحث في تاريخ الصحراء وعضو المعهد الملكي للشؤون الصحراوية مصطفى ناعيمي للعالم الأمازيغي

على الأمازيغ أن يفهموا أن احتكارات كثيرة لمفهوم الهوية يستخدم اليوم بالصحراء من أجل أغراض سياسية



مصطفى ناعيمي

فالبوليساريو لم تعد تمثل بنية عسكرية مقارنة مع ما كانت عليه، وهو تهديد يستهدف التأثير على الرأي العام والمنظم الدولي.

■ من المعروف أن الصحراء، مهد للحضارة الأمازيغية بحكم العناصر الثقافية والحضارية، نموذج أسماء أماكن وقبائل لها دلالات أمازيغية، كيف يمكن تحويل هذه المعطيات الأنتروبولوجية إلى أطروحة سياسية مدعمة للوحدة الترابية للمغرب، من منطلق أن الصحراء أمازيغية وبالتالي فهي مغربية؟

■ يكفي اللجوء إلى مراكمة المعطيات العلمية والثقافية والأنتروبولوجية على مختلف الساحات الفكرية والسياسية والثقافية لتمرير خطاب الذات الحضارية.

■ أي موقع لأمازيغ الصحراء في مستقبل الصحراء؟

■ عليهم أن يعلموا أن احتكارات كثيرة لمفهوم الهوية يستخدم اليوم بالصحراء من أجل أغراض سياسية و منطلبة منها الأول هو الإبقاء على التمايزات القائمة و المتمثلة فيما يمكن أن نسميه بسياسة المواقع الأحاقية المتراكمة والمتعددة الأغراض.

● حواره ع. ن. إ

■ هل هناك من علاقة بين فشل المفاوضات في الجولات السابقة و بين تشكيكية وفدي الطرفين؟

■ ليس هناك من علاقة على اعتبار الموقف المبدئي المتصلب للبوليساريو. مهما يكن من أمر التشكيكية المفاوضات فالموقف المناوئ للحكم الذاتي هو المتحكم في القيادة العليا للبوليساريو.

■ أمام تشيكة جبهة البوليساريو بحق تقرير المصير ورفض المقترح المغربي لمنح حكم ذاتي للصحراء، هل هناك من إستراتيجية أخرى للخروج من الأزمة؟

■ يجب أن نفرق بين شقين، يتمثل الأول في المعالجة الأممية للملف التي يقدمها المغرب على أنها هي جوهر المشكل القائم أساسا. إلا أن هذا الشق مهما كان من أهميته فهو لا يعدو أن يكون ثانويا بالنسبة لما هو أهم وهو تحديدا الشق الحقوقي المتمثل في معالجة جميع الاختلالات المتراكمة منذ أزيد من ثلاثين سنة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية بالمعنى الدقيق. و بعبارة أوضح لا بد من أن نعتبر الإلحاق والانفصال وجهان لعملة واحدة لا يمكن مجابهة أحدهما دون

مجابهة الآخر. فالإلحاق هو الذي ولد الانفصال و لا يمكن القضاء على الانفصال دون القضاء على أبنه الفعلي. ■ كيف تنظرون إلى تهديدات جبهة البوليساريو بالعودة إلى خيار حمل السلاح؟

■ لا يمكن أن نأخذ مثل هذه التصريحات على محمل الجد

إعتبر الناشط الصحراوي علي سالم التامك في هذا الحوار المثير أن الأمازيغية قضية وليست مسألة وهي مصدر ثراء وتنوع للموروث الثقافي الصحراوي، وجب تمكينها من الأداة السياسية المعبرة عن معاناة وهموم الأمازيغ، مؤكدا على أن أمازيغ الصحراء معنيون بالمستقبل السياسي على قدم المساواة مع الصحراويين، مقتنعا بأن آليات تدبير شؤون الصحراويين كانت من إختصاص "آيت ريعين"، كما إعتبر أن ظهور خط الشهيد بالصحي وموشر على مستقبل الديمقراطية الصحراوية. ويرى أن لا مستقبل لمقترح الحكم الذاتي، وقال:

المطالبة بالحماية القانونية والدستورية للغة والثقافة الأمازيغيتين وممارسة حق التنظيم من خلال تأسيس الأداة السياسية المعبرة عن معاناة وهموم الأمازيغ حقوق عادلة ومشروعة

● هذه هي حالة البوليساريو في علاقتها مع الجزائر ما رأيكم؟
● جبهة البوليساريو لم تتميز يوما بهوية إيديولوجية محددة على اعتبار طبيعتها التحررية كجبهة، كونها تستوعب كل الحساسيات الصحراوية التي تتوافق على انتهاج استراتيجية سياسية قوامها التحرير والوحدة على الهدف العام، والدليل على ما أقول هو حركة التضامن العالمية مع القضية الصحراوية من مختلف المشارب الإيديولوجية والسياسية والدينية كذلك.

● التركيز السكاني بالصحراء من طرف القبائل الحسانية لا يتجاوز العصر المريني يعني نهاية ق 14 و بداية ق 15، وبالتالي كيف يمكن الحديث عن شعب صحراوي يربطه ب 1975 وتجاهل مئات القرون؟

● ما اثنته الآثار والمكتشفات أن الصحراء الغربية ومنذ الأزمنة الأولى كانت مركزا خصوصا لاستقرار بشري قوي، وما هو معروف أن المنطقة تعرضت خلال العصر الحجري الثالث إلى تغييرات وتبدلات طبيعية أدت بها إلى حالة من الجفاف انعكست بحدة على حياة سكانها الذين هجروها. وفي القرنين الثاني والثالث الميلاديين غزى الرومان شمال أفريقيا، مما كان وراء حدوث تغير في الوضع الديمغرافي للمنطقة بما فيها إقليم الصحراء الغربية، ومع مطلع القرن الثامن للميلاد بدأت هجرات عربية بالوصول إلى المنطقة، وتوالت الهجرات في الفترة ما بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر بنزوح قبائل بنو حسان وبنو هلال من شبه الجزيرة العربية عبر مصر الفاطميين واستقروا في الصحراء الغربية، ونتيجة توالي المحاولات الاستعمارية نظرا للموقع الاستراتيجي للإقليم، فقد شهدت المنطقة كفاف مرير في مواجهة الأطماع الأجنبية، وهناك مؤرخون غربيون تحدثوا عن طبيعة هذه المقاومة التي واجهها الصحراويون بها هؤلاء المعمرين، خاصة الاستعمار الإسباني ابتداء من سنة 1884، وكان ذلك الشعب الصحراوي ينتظم من خلال اليات ذاتية تقليدية تعرف بآيت ريعين تسيير شؤونها بشكل مستقل عن أية جهة أو سلطة أخرى.

● من جهة ثانية فالدولة بمفهومها الحديث وحدودها المعروفة لم تتحدد عبر العالم إلا في القرن العشرين، ولنا في القارة الإفريقية المثال الذي قام على أساس احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن كانت هناك دول تشكلت في قرون خلت وتوسعت أو انحصرت حدودها أو تم القضاء عليها تبعا لضعفها أو قوتها، فإن أغلب دول العالم والتي تتجاوز الآن المئتين تشكلت في القرن الماضي وخاصة في نصفه الأخير، انطلاقا من مبادئ وقوانين أقرها المجتمع الدولي، لذا فشرعية الدول تحددها أسس يضمنها القانون الدولي.

● من المعروف أن الصحراء، مهد للحضارة الأمازيغية بحكم العناصر الثقافية والحضارية، نموذج أسماء أماكن وقبائل لها دلالات أمازيغية، كيف يمكن تحويل هذه المعطيات الأثرية والبولوجية إلى أساس دعم الاستقرار بالمنطقة، بمعنى كيف يمكن لأمازيغ الصحراء العمل على إعادة تلك المكانة التي كانت لبلاد المئتين؟

● إن الجوار الذي نقرضه جغرافيا قبل وبعد بعض القواسم التاريخية المشتركة، جعل شعوب المنطقة على اختلاف مرجعياتها تتعاشق في إطار عملية تتألف وتلاقح بين الثقافات، وما أسماء بعض الأماكن إلا تجلي من تجليات ذلك التمازج. لذلك نجد أمازيغ الصحراء إضافة للعرقين العربي والزنجي يشكلون العنصر الصحراوي يتحدثون، أي أمازيغ الصحراء، إلى جانب لغتهم الأمازيغية اللهجة الحسانية ويمارسون خصوصياتهم الثقافية وأغني الأمازيغية التي تشكل مصدر ثراء وتنوع للموروث الثقافي الصحراوي، وهذا الموقف ليس لحظيا أو مزائدا، بل عكسته دراسات علمية وأكاديمية لمتقنين وسياسيين صحراويين لا ينفون وجود القومية الأمازيغية بالصحراء الغربية.

● أي موقع لأمازيغ الصحراء في مستقبل أي حل متفق عليه؟

● من المفروض أولا أن نميز بين أمازيغ الصحراء الغربية وأمازيغ المغرب وهذا التمييز حتى لا يؤول أنه تمييز تعسفي فهو لا يعني المستويين السوسولوجي والأنثروبولوجي، ولكن أعني من حيث الشروط والسياسات المؤطرة لكل مكون، فهناك أمازيغ الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا والنيجر ومالي وبوركينا فاسو وكنانيا والشرق الأوسط... فأمازيغ الصحراء هم معنيون بالمستقبل السياسي على قدم المساواة مع الصحراويين، أما الأمازيغيين المغاربة المقيمين بالإقليم إلى جانب المنحدرين المغاربة الغير أمازيغيين، فاعتقد أن مقترح جبهة البوليساريو المقدم في ابريل 2007 للامم المتحدة يجب عن هذا الإشكال لكونه يضمن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لهم ويحدد طبيعة العلاقة التي ستسود في حالة إذا صوت الصحراويون على خيار الاستقلال، وتبقى أنشغالات ومصالح أخرى يمكن التطرق لها عندما يتم التعرض للتفاصيل مع الوفد الصحراوي المفاوض في اعتقادي.

● كيف تنظرون إلى القضية الأمازيغية؟

● القضية الأمازيغية ولا أقول المسألة قضية مشروعة، وبعبارتي مدافعا عن حقوق الإنسان، فإن المطالبة بالحماية القانونية والدستورية للغة والثقافة الأمازيغية وممارسة حق التنظيم من خلال تأسيس الأداة السياسية المعبرة عن معاناة وهموم الأمازيغ حقوق عادلة ومشروعة تضمنها كل المواثيق الدولية، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للامم المتحدة بتاريخ 19 ماي 2006.

● وأود في الأخير أن أفتح قوس وأشير إلى أن الأحداث المؤسسة التي شهدتها الموقع الجامعي باكادير بين الطلبة الصحراويين والأمازيغيين هي مشاحات جانبية وعرضية أفقية، نتمنى أن لا تتكرر وأن لا تشوش على علاقتنا بالحركة الثقافية الأمازيغية المغربية بكل تفصلاتها التي يفترض أن تتحج إمكانية الحوار البناء وتقريب وجهات النظر ذلك ما نأمله من رفاقنا الأمازيغيين.

● أجرى الحوار: عبد النبي إيسالم



علي سالم التامك

من مواليد منطقة "أسا" عام 1973، أب لطفلة تحمل اسم "الثورة" منعت من التسجيل من طرف السلطات المغربية سنة 2000، قيادي سابق في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومنتمى للحقيقة والانصاف عضو اللجنة الإدارية و" المجلس الوطني"، ترأس العديد من اللجان الحقوقية الصحراوية، حاصل على جوائز دولية لحقوق الإنسان بأوربا، اتخذت السلطات المغربية قرار وضعه في مستشفى الأمراض العقلية والنفسية بالزكان في غشت سنة 2005، أتهم بالمخابرات المغربية باغتناب زوجته سنة 2003 حيث نشرت شهادتها جريدة "الموندو" الإسبانية الشهيرة بتاريخ 25 يونيو 2005، كما صرح لجرائد أخرى أنه حقق بحقق غير معروفة سنة 2003 أثرت على وضعه الصحي، تعرض للإعتقال خمس مرات بسبب رأيه السياسي، كان ناطقا رسميا ومفاوضا باسم المعتقلين السياسيين الصحراويين بالسجون المغربية، منح بقرار سياسي كما قال من التسجيل في جامعة الحسن الثاني بالمحمدية لسنة 2007، يتابع دراسته حاليا بالمعهد العالي للصحافة والإعلام "شعبة الصحافة"، رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان الممنوع.

الصحراء الغربية إن صوت الصحراويون لصالح الاستقلال. هذه بعض الحقائق التي تعكس أن النظام السياسي بالمغرب يعرف حقيقة الصراع ولكن يسعى إلى استعماله في إطار حساباته السياسية والأمنية للحفاظ على ديمومته ولكن على حساب شعبين شقيقين وهما المغربي والصحراوي. أما الشق الثاني من سؤالكم فلأبد من توضيح أنه لا يوجد لتأييد دولي للمقترح المغربي ولو كان ذلك لتم تبنيه من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي وحدها وسائل الإعلام الرسمية الغربية تروج لذلك.

● الحديث عن خط الشهيد يجرنا للحديث عن طبيعته، هل هو خط ديمقراطي وهل إختلافه مع قيادة الجبهة مبني على أسس عقلانية، أم أن إنتقاداته الموجهة لقيادة الجبهة لا تخرج عن سياق كونها مجرد حرب مواقع؟

● إن جبهة البوليساريو تأسست في سياق واضح، وهي امتداد للمقاومة الوطنية الصحراوية ضد الاستعمار الإسباني، وتقود مشروع التحرير الذي يشكل عقد سياسي وأخلاقي بين كافة الصحراويين، وتضع كأولوية الأولويات في برنامجها السياسي إنجاز المهمة التاريخية القاضية بتمتع الصحراويين بتحديد مستقبلهم السياسي بدون قيد أو وصاية.

وتبقى مسألة التعددية السياسية والقضايا التي لها طبيعة إصلاحية مؤجلة إلى حين حسم المشكل السياسي باعتباره قضية مصيرية ووجودية، هذا لا يعني أن الإختلاف غير وارد داخل جبهة البوليساريو والتباين في تقدير وتدبير المنظمة لبعض القضايا الجوهرية، ولكنه يدبر بشكل صحي وديمقراطي، من داخل المسلكيات التنظيمية وأسألوا عن ماجرى في المؤتمر الأخير، فضلا عن النقاش الشفاف والمساءلة البناءة للذات الجماعية، طرحت اشكالية تحديد عهدة للتداول على السلطة وهذا مؤشر على مستقبل طبيعة ونوعية الديمقراطية الصحراوية.

● أطروحة البوليساريو ارتبطت بوجهة نظر ماركسية لينينية التي تشكل الأساس الفكري والرجعي لأبيات الجبهة، ونعرف أن ليعين دافع بل خص تقرير المصير لقوميات دون أخرى و ذلك يربطه بشيء أساسي هو أنه لا يمكن إعطاء حق تقرير المصير لقومية مهددة بسيطرة قومية عليها،

● باعتباركم أحد مؤيدي أطروحة تقرير مصير الشعب الصحراوي، كيف تنظرون إلى المفاوضات بين طرفي النزاع؟

● أولا المفاوضات في جولتها الثالثة تميزت بانعقادها بعد نهاية المؤتمر 12 للجبهة، وبعبارته أعلى هيئة تقريرية لتنظيم البوليساريو، فإنه قرر انطلاقا من أن المفاوضات ليس هدفا بحد ذاته ضرورة أن تقدم لجنة تقديما لمسار التفاوض، وفي ذلك إشارة إلى أن الشعب الصحراوي بقدر ما يتشبت بحقه المطلق في التعبير الحر، فإنه بنفس الدرجة يتمسك بفرض السلام، ولكن في حالة استنفاد جميع الطرق المؤدية إلى ذلك، فيسكون الصحراويون أمام خيارات يميل الإتجاه العام لديهم إلى الاقتناع باعتبار الكفاح المسلح الخيار الأنجع.

إذا عدنا للمفاوضات فلأبد من توضيح أنها جاءت تنفيذا لتقرير الأمين العام للامم المتحدة (619/2007 المؤرخ في 19/10/2007) والقرار الأممي 1754 والقرار الذي يؤكد فيما بعد 1783، هذان القراران يدعوان الطرفان المغرب والبوليساريو إلى الدخول في مفاوضات مباشرة وبدون شروط مسبقة على قاعدة البحث عن كفاءات وسبل تمكن الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير، وبهذا تكون الأمم المتحدة التي تشرف على هذه المفاوضات قد حددت الإطار المرجعي والقانوني لهذه الأخيرة. وبذلك بددت مواقف ملتزمة لطالما شكلت المنطلقات الجوهرية للخطاب الرسمي المغربي، كتجاهل الطرف المنازع في المعادلة، والتسويق بأن المفاوضات ممر للبدء في آجزة المقترح المغربي الحكم الذاتي، في الوقت الذي قدمت البوليساريو مقترحا منفتحا على الموقف المغربي، الحكم الذاتي وخيارات أخرى كالانضمام والاستقلال شريطة أن تحسم الأمور استنادا إلى إرادة الشعب الصحراوي. لكن المغرب يريد حلا أحاديا يقفز فيه على الواقع الوطني الصحراوي والشرعية الدولية ويستمر في اضطهاد الجماهير الصحراوية بالداخل وهذا ما تؤكد تقارير المنظمات الحقوقية الدولية الزاوية، ونشير في هذا السياق إلى تقرير بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة "سبتمبر" 2006 والذي اعتبر أن ما يتعرض له الصحراويون بشكل ممنهج من انتهاكات جسيمة على يد السلطات المغربية مرتبط بالنزاع الدائر في الصحراء الغربية ونتيجة مصادرة حقه في تقرير المصير، وهو ما لا يكتفّر له المغرب ولا يكتفّر لحركة الإدانة الدولية الواسعة التي تضعه بتعاطيه الدائم عاققا ليس فقط أمام حل المشكل الصحراوي حلا عادلا ودائما، ولكن حائلا دون الاستقرار والسلام في المنطقة ككل.

● البعض يرى أن المفاوضات الحالية ليست إلا مع قبيلة الركييات، وأن الحكم الذاتي لن يمنح إلا لهذه القبيلة، ماذا تقولون أنتم، وفي حالة ما تم منح الحكم الذاتي لقبائل دون أخرى، كيف سيكون رد فعلها خاصة واد نون وآيت باعمران؟

● المرجو أن نرفع من مستوى إيقاع النقاش بدلا من التعميم والتسطيح في التعامل مع مشكل ذو أبعاد تاريخية وسياسية وقانونية معروفة، فاليوم لم يعد جائزا الحديث عن الاستفتاء التأكيدي والبوليساريو مرتزقة والمحتجزين في المخيمات وهجين من الأجناس والانفصاليين وتلك الأسطوانة التي لا تخدم إلا بعض الأوساط الشوفينية في الطبقة السياسية المغربية الموالية للمخزن.

فكرة البوليساريو حركة تحرر وطني، يعترف لها بهذه الصفة من قبل الأمم المتحدة، وبذات الصفة قادت ولا زالت كفاح الشعب الصحراوي وتفاوض المغرب وتوقع الاتفاقيات معه على قاعدة تمثيلها له، أديباتها ومبادئها معروفة وهي تحرير الأرض والإنسان الصحراويين وبلورة المشروع السياسي الوطني المتمثل في بناء دولة صحراوية مستقلة بمقومات مدنية تشكل ذلك الوعاء لكل الصحراويين وبدون استثناء، ومجسود شعار المؤتمر الثاني 1974 "حرب التحرير تضمنها الجماهير" إلى جانب ملتقى "عين بنتلي" للوحدة الوطنية 1975 كانا قد أطرا الأرضية والمرتكزات الحقيقية للكفاح في بعده الوجودي وحمل الجماهير بشكل صريح أعناء التحرير الوطنية بتظافر جهود جميع الصحراويين في مختلف نقاط تواجدهم، هذه الإرادة الجماعية المتنورة جسدها شعب بأكمله لأكثر من 36 سنة دون أن يتأثر بآية محاولة للتشويش، واعتقد اليوم أن الشعور الوطني يتنامى والانتفاضة امتدت إلى شرق المغرب حيث هناك أهالينا المخلصين في محاميد الغزلان يترجمون هذه القناعة بكل وضوح.

● ألا ترون بأن ظهور تيارات جديدة تنهزم قيادات الجبهة بالفاسدة والغير الديمقراطية بوابر قد تعجل بإنهيار أطروحة الجبهة خاصة وأن الطرح المغربي في منح الحكم الذاتي للصحراء لقي تأييدا دوليا؟

● إن جبهة البوليساريو ليست حركة جامدة منغلقة أو تشكل نمذجة واحدة، فهي حركة تعرف ديناميكية تتلاقح فيها مجموعة من الاتجاهات والقناعات المتباينة لم تقم بعد إلى مستوى تيارات أو إصطفافات يمكن تمييزها على أساس فكري أو إيديولوجي إن شئت، ولكن النقد وممارسة الإختلاف ثقافة سائدة شريطة أن تتقاطع مع الثوابت، ومرحليا يتم تدبيرها كشأن داخلي تنظيمي لاعتبارات تنظيمية وأمنية.

أما مقترح الحكم الذاتي فهو ليس جديدا وقد سبق إقراره أكثر من مرة غير أنه اتضح أنه لا مستقبل له، ففي سنة 1974 أقرته الاستعمار الإسباني آنذاك على أن يفرضي إلى الاستقلال فيما بعد ورفضته جبهة البوليساريو.

هل يعلم الرأي العام المغربي بحقائق ظلت مغيبة؟ ففي سنة 1972 انعقد اجتماع مجلس الوزراء الأفارقة بالرباط، وتمت المصادقة خلاله على قرار يقضي بدعم حق الشعب الصحراوي في الاستقلال ليس فقط في تقرير المصير، وفي سنة 1970 قال الملك الحسن الثاني في ندوة صحفية بالرباط إنه وبدلا من الذهاب إلى المطالبة بالصحراء سوف أدعو إلى أن تكون هناك استشارة شعبية ليختار السكان ما إذا كانوا يريدون البقاء تحت السلطة الإسبانية أو الانضمام للمغرب أو الاستقلال، وفي سنة 1982 استقبل الحسن الثاني أمام الجمعية العامة للامم المتحدة المغرب يقول لكم إنه يريد الاستفتاء وأنه مستعد لتسهيل ذلك إن أتم ذلك، بل وصلت الأمور إلى حد التصريح باستعداد المغرب لفتح أول سفارة في

الريفيون يطالبون الدولة بالكشف عن المقابر الجماعية لشهداء انتفاضة يناير 1984

تخليدا للذكرى الرابعة والعشرين لأحداث انتفاضة يناير 1984، نظم النسيج الجمعي الديمقراطي بالريف متابعة ملف جبر الضرر الجماعي، مساء يوم الأحد 20 يناير 2008، بالقاعة الكبرى لغرفة التجارة والصناعة والخدمات بالناظور، ندوة في موضوع "تقديم تدبير الدولة لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالريف" وتميزت الندوة بحضور ومشاركة أزيد من 200 ممثلا عن المنظمات والهيئات المدعوة، بالإضافة مناضلين وأساتذة ومهتمين. في البداية تناول الكلمة الأستاذ محمد أهنوش ليرحب بالجمعيات والمنظمات والهيئات المشاركة في تخليد الذكرى، مذكرا بالظروف العامة التي يتعقد فيها هذا اللقاء بعد شروع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص جبر الضرر الجماعي، وما رافق هذا التنفيذ من تشكيل تسيقيات محلية لجبر الضرر الجماعي تضم جمعيات منتقاة، تم استدعاؤها من طرف السلطات المحلية، في غياب أي تشاور مع الحركة الجمعوية والحقوقية بالمنطقة حول استراتيجية جبر الضرر الجماعي، مما يفقد هذه التسيقيات أية مشروعية للتعبير عن مطالب أبناء الريف.

هذا وقد أبرز محمد الحموشي في مداخلته، مضامين المذكرة المطلوبة للنسيج الجمعي الديمقراطي لمتابعة ملف جبر الضرر الجماعي بالريف، مؤكدا أن أحداث انتفاضة يناير 1984، جاءت احتجاجا على الأوضاع الاقتصادية المزرية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والمحروقات وفرض رسوم على اللؤلؤ إلى المرافق الصحية والتعليمية، وكذا على برنامج التقييم الهيكلي، وتملص الدولة من الأعباء الاجتماعية الملقاة على عاتقها وهي الأحداث التي واجهت فيها القوات النظامية المتظاهرين العزل بالرصاص الحي من المروحيات والديابات العسكرية التي نزلت إلى الشوارع لبت الرعب في النفوس و قنص كل ما يتحرك، مخلفة بذلك عشرات الشهداء الذين تم طهرهم في مقابر جماعية تدل قرائن كثيرة على تواجدها على الأقل بمحاذاة الحامية العسكرية بجماعة سلوان، وعددا من المغفودين مجهولي المصير ومئات الجرحى والمعتقلين الذين تعرضوا لأشنع أصناف التعذيب الجسدي والنفسى في مخافر الشرطة والدرك ومراكز الاعتقال والسجون، قبل أن تتم إحالتهم على القضاء الذي تم توجيهه بخطاب ملكي رسمي ألقاه الحسن الثاني يوم الأحد 22 يناير 1984 ليصدر القضاء في حقهم أحكاما تعسفية وغير عادلة.

إلى ذلك اعتبر الحموشي أن ما رافق هذه الأحداث من عقاب جماعي للريف على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وعلى صعيد الخصوصيات اللغوية والثقافية الأمازيغية للمنطقة، أدى إلى تهميش وعزل المنطقة. مضيفا أنه رغم كون النظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة لا يمنحها من ذكر الأجهزة والمؤسسات ويحصر المنع في ذكر أسماء المتورطين والجلادين وإثارة المسؤوليات الفردية على ارتكاب الانتهاكات، فإن تقرير الهيئة جاء مبهما وضبابيا في تحديد مدى مسؤولية هذه الأجهزة والمؤسسات ولم يتطرق التقرير لموضوع المقبرة الجماعية بالناظور، لا بالتأكد ولا بالنفي، مكتفيا بتعزيز صحة عدد الضحايا الذي سبق للدولة أن صرحت به بعد أحداث يناير 1984، وهو 16 ضحية، في الوقت الذي تجمع فيه شهادات من عابثوا الأحداث على أن العدد يبلغ عشرات من الضحايا، إلى جانب أن افتراض الهيئة كون جميع ذوي الحقوق قد وضعوا ملفاتهم لديها يعد أمرا خاطئا و يمنع عن رغبة غير بريئة في طي الملف بآية نتيجته كانت. وأن قيمة المشاريع المقترحة لبرنامج جبر الضرر الجماعي بإقليم الناظور، كما تضمنها التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة، تعد مجرد إجراءات تافهة وأستفزازية ولا تتناسب مع درجة وحجم الأضرار والمأساة التي تعرضت لها منطقة الريف جراء الحصار والتهميش الذي عانت منه لعقود على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وعلى صعيد خصوصياتها الثقافية واللغوية الأمازيغية. وختم الحموشي مداخلته بمطالبة الدولة المغربية بكشف المقابر الجماعية الموجودة بالمنطقة العسكرية للناظور مع حفظ الأدلة الجنائية وكشف المتورطين ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم المشينة.

الأستاذ محمد الشامي أكد في مستهل مداخلته أن بلادنا شهدت مسلسلا طويلا من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كانت أعنفها وأكثرها حدة بالريف ووصلت خلال مراحل معينة إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، مضيفا أن شمولية وكونية حقوق الإنسان لا تسمح بمعالجة جزئية لملفات الماضي مشيرا إلى ملفات أساسية يجب فتحها ومنها ملف حرب الغازات السامة ضد الريف والتي خلفت عددا هائلا من الضحايا وما تزال تتسبب في عدد من المعانات لما ينتج عنها من أمراض خطيرة كالسرطان وغيرها، و ملف الضحايا الذين جلبهم الديكتاتور فرانكو إلى رحى الحرب الأهلية الإسبانية، وكذلك ضحايا الطرد التعسفي من الجزائر والذين يقدر عددهم بالألاف، مؤكدا على أهمية اشتغال المجتمع المدني على كل هذه الملفات للمطالبة بتعويض ساكنة الريف على الأضرار والماسي التي ألحقت بهم، محتكما بالقول أن أبناء الريف يطالبون بالحقيقة قبل الإنصاف.

من جهة اعتبر الأستاذ رشيد راخا أن تعامل هيئة الإنصاف والمصالحة مع الأحداث المرتبطة بالضحايا بالمناطق الأمازيغية كان تمييزيا في وقت تم فيه تضخيم ملفات أخرى لأسباب سياسية واضحة، لأن الأمر يتعلق بتسوية سياسية أكثر من وجود الرغبة في إعمال مقتضيات ما يعرف بالعدالة الانتقالية، معتبرا أن طي صفحة الماضي تتطلب مداخل دستورية كما هو حال التجربة الإسبانية وبلورة تصور لجبر الضرر يتناسب والدين التاريخي الموجود على عاتق الدولة إلى حين معالجة ملفات جميع ضحايا الجرائم المشينة المرتكبة ضد أبناء الريف سواء خلال أحداث 1959/58 التي استبعدتها التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة نهائيا أو خلال أحداث 1984 بحيث لم يتمكن آلاف الضحايا المتواجدين بالمناطق القروية، خصوصا النائية منها، من وضع ملفاتهم لدى الهيئة بسبب عدم معرفتهم بوجودها أو لعدم تنقل أعضاء الهيئة وفرق عملها إلى الريف للقيام بسرح الجريمة والاستماع إلى الضحايا ورأى أن عدم القيام بهذه الخطوات إنما كان بهدف التقليل من حجم الفضاعات المرتكبة في حق الأبرياء من ساكنة الريف، المتدخل اعتبر أن الدولة تتعامل بالتمييز ضد الريف على جميع المستويات فحتى عندما يتعلق الأمر بكشف المقابر الجماعية تم كشف مقابر أحداث 1981 بالدار البيضاء بينما امتنعت الدولة عن كشف المقابر الجماعية لضحايا أحداث 1984 بالريف، المتدخل أضاف أن هيئة الإنصاف والمصالحة فشلت لأنه لم تكون هناك إرادة سياسية بتوفير الشروط القانونية والدستورية والسياسية الفعالة بتدشين انتقال ديموقراطي حقيقي فالانتخابات ما تزال مزررة وقواعد اللعبة السياسية التمييزية ضد ثمازيغين هي نفسها المنتهجة. وحول الخطوات التي يسعى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إنجازها لإعادة رفات الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي قال راخا أن هذه الخطوة لن يقبل بها الريفون إلا إذا كانت على أرضية تقرير المصير في إطار حكم ذاتي لمنطقة الريف باعتباره الوسيلة المثلى لإدارة ترابية تستهدف فعليا التنمية وتجاوز عقود التهميش والعزلة.

في حين تناولت مداخلته الأستاذ محمد حجار السقف السياسي لهيئة الإنصاف والمصالحة وقانونها الأساسي الذي لم يكن يستجيب لمتطلبات كشف كامل الحقيقة وجعل خلاصات أعمال الهيئة ميتورة وناقصة وبعيدة عن الحقيقة في عدد من الملفات وفي مقدمتها تلك المرتبطة بالأحداث الدموية التي عرفت منطقة الريف منذ الاستقلال إلى الآن، معتبرا أن إحالة الملفات العالقة على المجلس الاستشاري يعني ضمنا تعليقها، ما يستوجب المزيد من النضال وإنصاف جميع الضحايا وجبر الأضرار التي ألحقت بالمناطق المتضررة لتجاوز التهميش السائد الذي ما يزال يفوت على المنطقة فرص التنمية والنهوض الاجتماعي والاقتصادي. معتبرا في ختام مداخلته أن الإجراءات المتخذة من رف الهيئة تظل دون انتظارات الضحايا والحركة الحقوقية خاصة وأنه لم يتم تقديم اعتذار رسمي وصرح من الدولة عن جرائم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي اقترفتها أجهزتها في حق الضحايا والشعب المغربي ومن جملة ما جاء في توصيات ندوة الناظور، الكشف الكامل للحقيقة ومساءلة المتورطين في الجرائم مع تقديم الدولة لاعتذار رسمي و صريح، تعويض جميع الضحايا الذين صدرت في حقهم المقررات التحكيمية ولم يتوصلوا بعد بالتعويض المادي، وباقي مقتضيات جبر الضرر الفردي، الإقرار الصريح والعلني بتعسفية الاعتقال في المقررات التحكيمية بدل العبارة الفضفاضة التي تعتبر أن "المسطرة لم تكن في بعض جوانبها مطابقة للقانون الأمر الذي يكون معه مشوبا بالتعسف، والحال أن الاعتقال كان تعسفا وبامتياز، إحداهم وكالة لتنمية إقليم الناظور والحسيمة، كشف المقابر الجماعية وتسليم رفات الضحايا إلى ذويها مع حفظ الأدلة الجنائية للراغبين في مقاضاة المتورطين، الإقرار بدستور ديمقراطي يفصل بين السلطة، ويسمح مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ويقر برسمية اللغة الأمازيغية وتمتيع منطقة الريف بحكم ذاتي كأساس لتجاوز حالة التردى والتهميش ومن أجل تحقيق التناغم الثقافي والاقتصادي.

إعلان دار / جنان بريشة

يطالب بتحويل المعتقلات السرية إلى متاحف وطنية

الخمسينيات بالذات من جانب شرح الحركة الفعلية للضغوطات السوسيوقتصادية والإيديولوجية والسياسية المتولدة عنها وافتتاح الأحداث التاريخية المتسلسلة من خلال، رؤية علمية وحقوقية وسوسيوسياسية لهذه الأحداث التاريخية،

نظم منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب، ندوة وطنية حول الذاكرة وتاريخ المقاومة والحركة الوطنية بشمال المغرب (1952-1962) في الفترة الممتدة ما بين 25 و27 يناير الفائت بفندق الشمس بمدينة تطوان. هذا واعتبرت الندوة التي شاركت فيها



وقفة أمام دار / جنان بريشة

مع إعلاء حكم القانون ومبادئ العدالة الانتقالية، الهادفة في مجملها إلى تحقيق الوعي بالتاريخ وإحداث القطيعة مع ممارسات الماضي المنتهكة لحقوق الإنسان ومعرفة حقيقتها... واختتاماً لأشغال الندوة المنظمة من طرف منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب، أصدر المنظمون إعلاناً نعتوه بـ"إعلان دار/جنان بريشة"، طالبوا من خلاله تحويل جنان بريشة وكل المعتقلات السرية إلى متاحف وطنية حفذاً للذاكرة، وإيجاد صيغة تنظيمية لاستئناف القول في موضوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، خصوصا بعد الركون النسبي الذي عرفته الساحة الحقوقية والسياسية بعد التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة، كما شددوا على تبني مقارنة حقوقية شاملة تحتكم إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وما راكمته التجارب الدولية من إيجابيات في هذا المجال.

مجموعة من الهيئات المدنية والفعاليات الأكاديمية والسياسية، أن المقاربة السوسيوثقافية هي المدخل الأساسي للمعالجة الشاملة لحقوق الإنسان بالمغرب، باعتبارها المدخل العام من أجل استئناف قول الحقيقة، سيما وأن الوثائق التاريخية والمعلومات السردية واليات البحث لا معنى لها خارج أي تصور نظري دقيق للتاريخ، يسعف في بناء الذاكرة المشتركة والتحليل المشخص للأحداث والوقائع كما جرت فعلا، وأن مزاجية التاريخ بالسوسيوولوجيا كمزاجية منهجية قمين بتصحيح النقط السوداء التي غلفت تاريخ المقاومة والحركة الوطنية بشمال المغرب في خمسينيات القرن الماضي وفك قيودها من أسر الإيديولوجيات المغرضة والقراءات السياسية الضيقة. وهو ما جعل المشاركين في أشغال ندوة تطوان يطرحون من جديد مطلب إعادة قراءة تاريخ المقاومة والحركة الوطنية في فترة

من وهي ذكرى رحيل بطل حرب الريف المرحوم محمد بن عبد الكريم الخطابي فحول من مقاومة لم ينصفها التاريخ

وانتفاضة قبائل أيت عطا، أيت حديدو، أيت مرغاد، أيت نظير بزعامة عسو أوسلام وموحي وزايد وموحي نبا وغيرهم، حيث انخرط المقاومون في عدة جهات من المملكة في المعارك دون أن تواكب الكتابة التاريخية فصول مقاومتهم لوعورة تضاريس الريف والأطلس من جهة والتهميش الذي تعرفه مناطقهم التي لم تحض بأي نصيب من التجهيز، ولم يتم التقصير على تدوين المقاومة الأطلسية والريفية للدخلاء الغزاة الذين استباحوا أرضنا وسيطوا أيديهم لإستغلال خيراتها بالسلاح رغم بساطته، بل شمل التقصير أيضا مدى مساهمة الشعر الأمازيغي في تشكيل الوعي الوطني والنضالي لدى الساكنة والاعتماد على بعض أنماط كرسائل مشفرة بين خلايا المقاومين وخاصة أنماط تاليفات، أفرادي وتمازوات، حيث أصبحت هذه القصائد التي تشكل وثائق تاريخية تؤرخ لأهم الأحداث التي كانت جبال الريف والأطلس مسرحا لها مع أسماء المقيمين الفرنسيين المحليين دون أن تجد من يتحمل عناء جمعها وتدوينها...، تحمل ذكرى أقول نجم بطل الريف ورمز من رموز المقاومة المغربية للوجود الإستعماري، لتشكل مناسبة لإستحضار الملاحم البطولية التي خاضها إيمازيغين حفاة عرا لتجد معظمهم لزالوا يعيشون في تجمعات سكنية متناثرة على قمم جبال معزولة عن الحضارة لا تصل إليها الطرقات ولا تمتد إليها أسلاك الكهرباء، يلسع أجسادهم النخيلة البرد القارس ويتعرض أطفالهم لكل أنواع الأمراض والأوبئة في غياب المراكز الإستشفائية التي تقدم لهم أسط الإسعافات... والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية المؤسسة التي عهد إليها بالنهوض بالثقافة الأمازيغية بكل مكوناتها رفض عن طريق رسالة المساهمة في ندوة إقترحها عليه جمعية «أبناء» للثقافة الأمازيغية التي يجمعها معه عقد شراكة في موضوع: «مساهمة الشعر الأمازيغي في تشكيل الوعي الوطني في الأطلس المتوسط إبان فترة الحماية».

الحسان مصعو

تحل يوم 6 فبراير المقبل الذكرى الخامسة والأربعين لرحيل بطل المقاومة الريفية المرحوم محمد بن عبد الكريم الخطابي، وإذا كان الوفاء بالعهد من شيم الأبرار ومن أسمي الفضائل والمثل العليا الإعتزاز بالجميل، فإن أسرة المقاومة وجيش التحرير ممثلة في مندوبيها السامية مدعوة إلى أن تفي بوعدا وتخلد ذكرى وفاة زعيم أفني زهرة شيبان في مواجهة فوهات بنادق الجيوش الإسبانية لنهي حياته النضالية في غمابه المنفى في سبيل ما تنعم به اليوم من حرية واعتناق وتعترف بجميل بطل معركة أنوال الذي قاد حربا ضروسا ضد الجيوش الإسبانية والفرنسية حلت ببلادنا بأسلحة متطورة وجيوش منظمة، ورغم تباين القوى فقد استطاع شهادة المؤرخين الأجانب أن يلحق بالغزاة خسائر فادحة، وانتفاضة الريف في وجه التوغل الإستعماري تبقى دليلا على صق وطنية الإنسان الأمازيغي الذي وهب روحه واسترخص ممتلكاته في سبيل الدفاع عن حوزة الوطن، لم تكن الإمتيازات التي تقاسمها الذين كانوا ينتخبون الفرص للإعتناء السريع لتثني عزمه على مواصلة النضال حتى يتحقق الإستقلال، ولم تقتصر الإنتفاضة ضد الإحتلال الأجنبي على أمازيغي الريف، بل انخرط فيها سكان الأطلس المتوسط الذين أثروا التوغل في الأدغال وتسلق الجبال على حياة البذخ في ظل العبودية والإسترقاق وتخونها حصونا طبيعية منيعة لا ينزلون منها إلا ليلحقوا خسائر فادحة في صفوف القوات الغازية محتلمين من أجل الوطن قساوة المناخ وشطف العيش وخشونته. ورغم أن أقلام المؤرخين لتاريخ المقاومة والحركة التحررية الوطنية لم تنصف المقاومة الريفية والأطلسية التي وقفت في وجه الجيوش الفرنسية وحالت دون تمكينها من بسط نفوذها على قوى ومدائير الريف والأطلس المتوسط بالسهولة التي وجدتتها في المراكز الحضرية، فإن بعض الإنتفاضات والمعارك تسلت إلى الكتابات التاريخية وعلى رأسها إنتفاضة إزيان بضواحي آخنيفرة تحت إمرة البطل موحا أوحمو إزياني في معركة الهري

فاطمة وريط، رئيسة جمعية Tin Hinan للمرأة الأمازيغية، في حوار مع العالم الأمازيغي

لابد من رؤية تامة لرفع حيف المجتمع والمؤسسات عن المرأة الأمازيغية

أن الأشغال المنزلية و جلب الماء، و جمع الحطب وغيرها من الأعمال القوية غير مؤدى عنها و ذات قيمة. بالإضافة إلى ذلك يجب تحسين المستوى المعرفي للنساء و الفتيات القويات حيث يعتبر التعليم من الركائز الأساسية للتنمية الاجتماعية و كنهه تعليم باللغة الأم، اللغة الأمازيغية لأنها لغة حية و لغة التواصل اليومي بأغلب المناطق القروية، لغة الحقوق، لغة النسيج، لغة المواويل و الشعر أثناء اشتغال المرأة، هذا إلى جانب ضرورة تعليمها اللغات الحوية الأخرى مثل العربية و جميع اللغات الحية، مع توفير البنية التحتية لضمان تدرس الفتي و الفئات من مدارس بالمناطق النائية و مطامح و داخلات لبوئ الفئات.

● **الوضع العامة للأمازيغية في المغرب في الأونة الأخيرة ووضعية أطمئن لها الكثير، ما مدى انعكاس هذه الوضعية على المرأة الأمازيغية؟**

● لا أحد يجادل اليوم أن رقي و تحرر الشعوب يقاس بمدى تقدم أو تأخر وضع المرأة الأمازيغية داخل المجتمع، فقد ساهمت نضالات الحركة النسائية في تقدم العديد من المجتمعات فالنسبة لنضال الحركة الأمازيغية و منذ الستينات تم التركيز من طرف الجمعيات على مطالب الحقوق الثقافية و اللغوية و الاحتجاج على رد الاعتبار للهوية الأمازيغية و الحضور المخجل للفاعلات النسائية داخل الجمعيات الثقافية الأمازيغية كلها عوامل حالت دون الوعي بأهمية المكون النسائي داخل الحركة و بالتالي بلورة خطاب نسائي جديد قادر على إغناء المنظومة النضالية للحركة النسائية لاقتناحها على مطالب جديدة تستحضر الموروث الثقافي و التاريخي للمرأة الأمازيغية من جهة، و مساهمة الخطاب النسائي الأمازيغي في تطوير المشروع الحدائي الذي تشتمل عليه الحركة الأمازيغية في شقها المؤسساتي و الجمعي من جهة أخرى.

فالحركة الأمازيغية في حاجة ماسة إلى إطار تنظيمي نسائي أمازيغي يقوم على تأسيس مطالب تنطلق من الموروث الحضاري و الثقافي الأمازيغي باعتبار أن المرأة لعبت دورا مهما في الحفاظ على مقومات هذه الثقافة من خلال نقل اللغة الأمازيغية و الموروث الشفوي من جيل إلى آخر، و النسيج و الفخار و الوشم و أشكال كبيرة من التعبيرات الثقافية و الرمزية التي تدل على ارتباطها العميق بالرواسخ التاريخية لبلادنا. كما يستند هذا الإطار النسائي في اشتغاله و مطالبه على مرجعية الحقوق الدولية لتعريف مكانة المرأة الأمازيغية و ذلك انطلاقا من الاتفاقيات و المؤتمرات التي تقوم على مناهضة كل أشكال التمييز القائمة على الجنس و العرق و الانتماء الثقافي و الهوياتي.

أما على المستوى النضالي فإن الحركة النسائية الأمازيغية تستسعى إلى تاطير و تعبئة النساء الأمازيغيات سواء داخل المغرب أو بالمهجر لتحميهن بوضعتهن أو تشجيعهن للمساهمة الاقتصادية و الاجتماعية و اعتبارهن فاعلات. كما سيعمل هذا الإطار على الدفاع عن حقوق النساء المهمشات و المنفيات داخل المناطق النائية و الجبلية و إدماجهن من خلال برامج ثقافية و مشاريع تنموية.

● **حاورتها رشيدة أمزيك**

فتم إغفال المطالب الخاصة بالمرأة الأمازيغية و مقارنة وضعيتها المرأة انطلاقا من الانتماء الثقافي و اللغوي الأمازيغي من أحندة مطالب الحركة النسائية التي تركزت في أجنديات اشتغالها على الحملات و المحطات المعروفة بتغيير الوضعية القانونية للمرأة المغربية حملة 1992، تعديلات مودنة الأحوال الشخصية 1993، الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية 1999 و مودنة الأسرة 2004 كلها محطات لم تأخذ بعين الاعتبار المرجعية التاريخية و الحضارية لنساء المغرب و شمال إفريقيا و لم تراعى فيها الحقوق الثقافية و اللغوية للمرأة التي لا زالت تفتقد للحماية الدستورية مع حقها في قوانين و تشريعات تترحم بلغتها الأم و

الحق في مودنة تضمن المساواة الكاملة بين الرجل و المرأة و ترفع عنها الحيف الذي طالها من طرف التاريخ المغلوط و المجتمع و تنهل من أعراف و تقاليد النظام الاجتماعي الأمازيغي إلى جانب المرجعية الكونية لحقوق الإنسان و المرأة و الطفل مع الأعمال بمقاصد الشريعة الإسلامية في جوانبها الإيجابية.

● **جل جمعيات المجتمع المدني و خاصة النسائية تشغل على المقاربة التنموية لتحسين وضع المرأة، فكيف تقاربن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و علاقتها بالمرأة القروية؟**

● إن مشاركة المرأة في بناء الاقتصاد القروي رغم عدم ظهوره لا يحتاج إلى دلائل تثبتة، حيث أن الواقع يبرز و بقوة أن المرأة تساهم في العديد من الأعمال المساعدة الزوج و الأسرة بالإنتاج غير المنجور عبر الأنشطة الفلاحية و القروية المتعددة و التي تحول للمرأة المشاركة في اتخاذ القرار رغم الظروف و العوائق المحيطة بها، و ما الحبكة التي أيانت عنها المرأة الأمازيغية في تدبير الشؤون الفلاحية و الزراعية و الحرفية من مهارات منزلية كالنسيج و غزل الصوف و صنع الزرابي في العديد من البوادي و الجبال و القرى البعيدة إلا دليل قاطع على قدرتها للمساهمة في النمو الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد، فرغم كل هذه الأدوار التي تضطلع بها النساء فإن المجتمعات المتخلفة لا زالت ضعيفة القوية لا زالت ضعيفة للتنمية و تمكينها من الإدماج داخل النسيج الاقتصادي و الاجتماعي. كما أن جميع الحرف و الأشغال التي تقوم بها المرأة سواء في الحقول أو البيت أو الخدمة في البيوت كلها أعمال تفتقد إلى الحماية القانونية و التاطير المعرفي و التقني. إن تنمية المرأة القروية من أهم المجالات التي يجب أن تحضى بالأولوية من طرف كافة القطاعات و المصالح الرسمية و جمعيات المجتمع المدني و خصوصا إذا علمنا أن نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة تعيلها النساء، لذا يجب توفير الشروط المادية و المعنوية لتمكين المرأة القروية من تحسين مستواها المعيشي عبر الأنشطة المرددة للدخل، و تعبئة المجتمع المحلي القروي على



فاطمة وريط

ثابتة في العلاقات الاجتماعية. لكن الغريب هو أن نجد نساء متوسطات التعليم أو ذات شهادات عليا و من فئات فقيرة يطالبن بمهجر مرتفعة كعنوان على قيمتهن داخل المجتمع، لذلك سيكون صعبا على الزوج التخلي أو الطلاق في حين إذا كان الصداق بسيطا أو رمزيا سيسهل عليه التخلي و بسهولة لأنه تزوج من امرأة رخصية وبدون تكلفة، إنها قيمة سلوكية اجتماعية ومعادلة ثقافية أنتجها المجتمع، المرأة و الرجل على السواء. إن المرأة هنا تعد إنتاج و وضعيتها النسائية فتسقط في منطق البيع لمن يدفع أكثر. فكيف تعبر المرأة على مستواها العالي يجب أن تشترى أثاثا يفوق ثمن المهر

فتمت تخفيض أسس علاقة يغيب فيها الإنساني، وبمجرد حصولها على الصداق المرتفع والحلي تصبح ملكا خاصا للرجل وتفقده أسس أشكال الاستقلال والحرية لأن الحقوق والامتيازات المنوطة للرجل كلها مرتبطة بمسألة الصداق المهر. المهر الذي يؤسس لعلاقة الطاعة والخضوع أما بالنسبة للمرأة الأمازيغية فهناك تقليد تاريخي لبسطة ورمزية المهر، فصداق المرأة المتزوجة عند قبائل أيت حديدو لا يتجاوز 100 درهم (موسم الخطوبة باملشيل)، وعند قبائل سوس بالجنوب فإن صداق المرأة بسيط ورمزي حيث يقدم الزوج لزوجه قلادة من الفضة تسمى أمفقال. أما عند قبائل زمور فإن الرجل يقدم للمرأة كتعبير على ارتباطه بها قلادة تسمى آزدي، وهي مكونة من الكروش (نقود قديمة) من الفضة الخالصة.

● **إلى ماذا تعزى تعثر تطبيق مودنة الأسرة في الواقع، هل مرد ذلك إلى معوقات قانونية أم معوقات اجتماعية و ثقافية؟**

● إن مودنة الأسرة قد آنت بالعديد من الإصلاحات الجديدة على مستوى النص القانوني مثل: المساواة بين الرجل و المرأة، الطلاق تحت مراقبة القضاء، ضمان مطالبات النفقة، تقيد تعدد الزوجات، حقوق الظاهر، و تسبب أسطر في أمفقال... الخ. فرغم خروج المودنة إلى الوجود فلا زال الواقع المغربي يعج بظواهر الإقصاء و التهميش و العنف اتجاه المرأة، و لا زالت نظرة مختلف التصورات في قضية المرأة تقليدية و لم يتم التأسيس لتغييرات عميقة في المجتمع تشكل الأرضية لاستقبال هذا التغيير القانوني الجديد الذي اصطدم بعدة معوقات منها ما هو سياسي، و ما هو اجتماعي و ثقافي، و ما هو قانوني. فعلى المستوى السياسي استمر تغييب الهوية الأمازيغية ثقافة و لغة. أما على المستوى الاجتماعي محووية حملات التوعية و التحسيس بالنسبة للمودنة حيث أن نسبة كبيرة من النساء المغربيات في حاجة إلى مودنة مترجمة باللغة الأمازيغية لفهم الوضعية القانونية التي توظهن داخل الأسرة و المجتمع. أما على المستوى القانوني استمر تزويج الفتيات القاصرات مما نتج عنه ظهور أنماط تعامل اجتماعية شاذة في مسألة تزويج القاصرات بطرق تحاكية كمسالة تعاقد الزوج و الولي على صفقة مائة كسلف من طرف الزوج لأب القاصر حتى بلوغها السن القانوني و هو ما أصبح يشاع في الأوساط الامية و الفقيرة بزواج Contrat.

أما على مستوى الواقع فإن الانتهاكات التي تمس حقوق النساء تفضح غياب الإرادة الحقيقية لحماية المرأة من العنف و التعسف في مختلف الحالات و ما يتضمنه ذلك من ضمانات قانونية و قضائية و آليات إدارية و تربوية قادرة على تغيير العقليات السائدة.

● **المرأة الأمازيغية تعاني تمييزا مضاعفا، تمييز مرتبط بالحقوق الثقافية و اللغوية و تمييز من نوع آخر على اعتبار كونها امرأة، ما رأيك؟**

● بالفعل المرأة الأمازيغية تواجه مشاكل و عوائق ترجع إلى كونها امرأة / مواطن من الدرجة الثانية تنتمي إلى نسق اجتماعي، سياسي و ثقافي مختلف تعاني فيه المرأة من التمييز الجنسي داخل علاقات اجتماعية أسرية و ذكورية من ناحية، و امرأة منتمية إلى مجتمعات السكان الأصليين من ناحية أخرى إذ تمارس هويتها و تقاليدها الثقافية و أشكال التنظيم الاجتماعي الخاصة بها. و في وضعية مناقضة فالنساء في أغلب المناطق الأمازيغية و خاصة الصغرى المهمشة و المناطق الجبلية تعاني من أوضاع اقتصادية و اجتماعية مزرية تحت طائلة التهميش الثقافي و اللغوي و ضعف الولوج إلى مرافق الإدماج الاجتماعي و التنموي مما دفع بالمرأة في المناطق القروية بفعل إكراهات الواقع و ظروف الفقر إلى قبول امتحان جميع أنواع المهين بما فيها تلك التي تحط من كرامة الإنسان. فعلا ما نجد النساء البوادي يقمن بأعمال قاسية و الفتيات ينزحن للمدن و العمل كخادمات باجور ضعيفة و دون حماية قانونية.

فالقضية النسائية بالمغرب لم تأخذ المسار التاريخي الصحيح إذ ليس أننا لا نتعرف بقضية عامة للمرأة المغربية بل لأن العناصر المتحركة و المنتجة لخصوصية المرأة الأمازيغية تختلف باختلاف المكان و الزمان و الانتماء الثقافي و التاريخي لهوية و حضارة معينة.

● **لماذا اخترت النضال للدفاع عن حقوق المرأة الأمازيغية؟ و ما هي العوائق التي تحد من المروية في هذا المجال؟ و انطلاقا من تجربتك هل هناك فرق بين وضعية المرأة الأمازيغية سواء في الجنوب أو الوسط أو في الشمال؟**

● أنه سؤال عميق و شامل يستوجب تحديد المنطلقات و المرجعيات التي شرعت النضال في هذا الجانب، فالحدث عن وضعية المرأة الأمازيغية يستمد شرعيته من طبيعة الواقع الخاص و المعاناة اليومية التي تترج تحت ثقلها المرأة المغربية في جل المناطق الأمازيغية هذا الوضع الذي يتميز بتداخل و تعقد مستوياته فبالإضافة إلى التهميش الذي يطال المرأة و الرجل على حد سواء في حقوقهم الثقافية و اللغوية، فإن المرأة تستأثر بالنصيب الأوفر من التغييب و التشييب، و مرد ذلك إلى مجموعة من العوامل و الخصوصيات التي تستمد مشروعيتها من التاريخ المغربي، و الحقوق الكونية التي تعزز مكانة المرأة، و أيضا من الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تعيقها المرأة بالقوى و المناطق النائية. فقد عرفت المرأة الأمازيغية عبر تاريخ شمال إفريقيا شموخا بلقب بمكانتها، حيث سجلت اسمها في سجل التاريخ، سواء في الحرب و السياسة و الشعر وصولا إلى نساء المقاومة المغربية ضد الاستعمار، كما أن النظام الاجتماعي القبلي لدى الشعب المغربي لم يعرف ظاهرة خضوع المرأة للرجل لأن الرجل بدوره كان خاضعا للجماعة (تاجمات) حيث كان مثلا عرف تامزالت يعطي الحق للمرأة في أن تتمتع بنفس الحقوق المخولة للرجل في السلطة الأسرية و حق تسيير نصيبها من الأرض في حياة الأب أو بعد موته، إلا أنه و بعد صيرورة تاريخية معينة عرفت وضعية المرأة انحطاطا في حقوقها الثقافية و اللغوية و حقوقها الاجتماعية إذ أصبحت تخضع لبنية قانونية و اجتماعية بعيدة عن لغتها الأم و عن ثقافتها، من هنا أصبح مفروضا مقاربة وضعية المرأة انطلاقا من رؤيا شاملة و إرادة حقيقية تمكن من رفع الحيف الذي طال المرأة الأمازيغية من طرف المجتمع و المؤسسات و النهوض بوضعيتها و ذلك من خلال بلورة استراتيجيات سياسية معززة بحماية قانونية و من خلال تطوير القوانين المحلية الخاصة بالمرأة و الأسرة المغربية، و من خلال فتح المجال أمام المرأة للمشاركة في أورش التنمية و أورش بناء مغرب الكرامة تماشيا مع ما سنته المواثيق الدولية لأنها تعتبر المحل الحقيقي لتحقيق وضع جديد للأسرة و المرأة يضمن لها الحق في التعليم بلغتها الأم و جميع اللغات الحية، و الحق في التنمية الاجتماعية مع تقوية مميزات أصالتها و هويتها الوطنية المبنية على الثقافة و الهوية الأمازيغية و المفتحة على أبعاد أخرى مكونة للشخصية و الذاكرة المغربية مما يضمن لها المشاركة في الألاع التنموي و الاجتماعي للدلال لوقف نزيف البطالة و الهجرة و الدعارة.

أما بخصوص التمييز بين نساء الشمال و الجنوب و الوسط فإن رؤيتنا لوضعية المرأة المغربية لا تتحكم فيها النظرة التجزئية و التقسيمية للأشياء أو المكان و الانتماء الجغرافي بقدر ما هي قيمة مضافة لما أكمته المرأة المغربية في نضالها عبر وصلها مع تاريخها و هويتها و القيم الأمازيغية العريقة و الممارسات الثقافية و الاجتماعية التي لا تزال راسخة بأغلب المناطق المغربية أو بالأحرى بلاد شمال إفريقيا.

● **من المناضلات في مجال حقوق المرأة من يعتبرن أن مودنة الأسرة الحالية حققت مكاسب جد هامة بالنسبة للمرأة المغربية. هل هذه المكاسب تمت كذلك المرأة الأمازيغية؟**

● تعتبر مودنة 1958 من خلال بنوينا أكبر مظاهر اضطهاد و تشييب المرأة كما تركز تعاملنا فارغا من أي محتوى إنساني، إذ كرست فضولها جميع السلط بيد الرجل مع إبقاء المرأة في حكم الخاضع و القاصر لمدة 40 سنة. إلا أنه مع مطلع الستينات و تنامي الوعي بحقوق المرأة على المستوى الدولي و المحلي تشكلت حركة نسائية بالمغرب (القطاعات النسائية للأحزاب، الجمعيات النسائية...) بالإضافة إلى عوامل أخرى اجتماعية و سياسية فرضت على الدولة إدخال تعديلات جذرية على مودنة الأحوال الشخصية التي افتتحت لأول مرة على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان و المرأة و الطفل، لكنها لم تعتمد على المرجعية الثقافية و العرفية و مزايا النظام الاجتماعي الذي كانت تتمتع به المرأة الأمازيغية، في المقابل فإن وضعية النساء في البوادي المغربية و المناطق الأمازيغية لا زالت على ما هي عليه نظرا لقصور خطاب الحركة النسائية على نساء المدن مع عدم قدرته على تجاوز سقف مطالب التغيير القانوني، مع غياب إطار نسائي أمازيغي قادر على مقاربة شاملة تراعي فيها المنطلقات التاريخية و الثقافية لوضع الأسرة و المرأة مما أدى إلى انحصار في الشخصية المغربية و ذلك بوجود نسبة كبيرة من النساء المغربيات اللواتي لا يتكلمن و لا يفهمن نصوص المودنة مما يجعل المرأة عرضة للسخرية و التندليس في المرافق الإدارية و المحاكم. فرغم المكاسب التي حققتها المرأة على مستوى القانون و خاصة مودنة الأسرة، فهي لا تزال ضحية ممارسات ثقافية و اجتماعية تتعارض مع حقوقها الأساسية.

فمن المعروف أن قوانين الأسرة هي نتيجة للأوضاع السياسية و الاجتماعية و الثقافية السائدة في المجتمع، و أيضا الوضعية التي تحتلها المرأة داخل النسق الاجتماعي و الثقافي و بالتالي إلى التشريعات و القوانين المتعلقة بحقوقها يمكن أن تعزى كلها إلى الهالة و القدسية التي كانت توظر المودنة في علاقتها بالعامل الديني مودنة مقدسة شرع الله أحكام و نصوص تثبت أوضاعا تشريعية غير قابلة للمناقشة على مر التاريخ جعلت المرأة في وضع الدونية. بل أقررت مظاهر و قيم اجتماعية ثقافية كرسبت انطباعا وضعية المرأة، فمثلا بند المهر أو الصداق أي المال الذي يعطيه الزوج للزوجة، انطلاقا من المودنة يعتبر الصداق شرطا أساسيا لإبرام عقد الزواج إلا أنه غير محدد ويمكن أن يكون مبلغا ماليا أو أي شيء رمزي وذلك بتفك الطرفين، كما لا يحق للزوج أن يطالب المرأة بأثاث أو فراش مقابل ما أعطاهما من صداق، لأنه ملكها الخاص. فما الذي يجري على أرض الواقع، فكلما كانت المرأة من أسرة و فقة ميسورة كان صداقها مرتفعا وهي مسألة

جائزة التميز في التحقيق الصحفي بالمغرب

المنظمة من طرف بريس ناو PRESS NOW

الزيارة مفتوحة في وجه كل الصحافيين الغاربة

> الجائزة الأولى 15.000.00 درهم

> الجائزة الثانية 8.000.00 درهم

> الجائزة الثالثة 6.000.00 درهم

يمكنكم المشاركة بإرسال أعمالكم المتميزة في إطار صحافة التحقيق (مقال، مقالان أو ثلاثة على الأكثر) ويجب إرفاقها بنبذة مهنية (CV) + عنوانكم الشخصي وعنوان الصحيفة التي تنشرون فيها :

BP: 6820 PressNow c/o Monjib

Poste Madiate Al Ifane, Rabat

* شروط المشاركة

- أن تتناول المقالات التي تشاركون بها في الزيارة:

> الحالية السياسية و/أو الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية للمغرب

> الذاكرة الجمعية والمغرب المستقل

> العلاقات مع بلدان الجوار و/أو البلدان المقربة

- أن تكون محررة بإحدى اللغات التالية: عربية، فرنسية، أمازيغية وأن تكون قد نشرت في الفترة بين 1 يناير و 31 دجنبر 2007 في إحدى الصحف المغربية يومية كانت أو أسبوعية أو غيرها.

- أن يتم إرسالها على شكل نسخ ورقية قبل 28 فبراير 2008

للمزيد من المعلومات الرجو الاتصال بالبريد الإلكتروني:

pressiprix@gmail.com

ثلاثة أسئلة

لرشيد بوقسيم، رئيس الوفد الأمازيغي المغربي المشارك بمهرجان الفيلم الأمازيغي بمدينة سطيف الجزائرية

شاركت جمعية إسني ن ورغ المنظمة لمهرجان إسني ن ورغ للفيلم الأمازيغي في فعاليات المهرجان السنوي للفيلم الأمازيغي الذي استضافته مدينة سطيف الجزائرية في دورته الثامنة ما بين 09 و13 يناير 2008. المنظم من طرف محافظة المهرجان السنوي للفيلم الأمازيغي تحت رعاية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبإشراف من وزارة الثقافة.

● كيف جاءت مشاركتكم في مهرجان الجزائر للفيلم الأمازيغي؟
● تأتي مشاركة الأمازيغية في المهرجان الوطني للفيلم الأمازيغي في إطار شراكة بين مهرجان الجزائر ومهرجان إسني ن ورغ للفيلم الأمازيغي بالمغرب. والهدف الأول هو الترويج لهذا المنتج الذي في استطاعته أن يغزو العالم إن توفرت الشروط اللازمة لذلك كالتكوين والدعم المالي الكافي. فثقافة الصوت والصورة سنعرف العالم من هم إيمانين وماذا يريدون. كما أننا نفكر في خلق شبكة دولية للفيلم الأمازيغي خصوصا أن هذه السنة سررنا جميعا بميلاد أول مهرجان للفيلم الأمازيغي بلوس أنجلس الأمريكية، وأتمنى أن يتفاعل المغاربة مع الأفلام الأمازيغية الجزائرية التي ستبرمج في فعاليات مهرجان إسني ن ورغ ما بين 11 و15 يونيو 2008 بالعاصمة الأمازيغية أكادير.

● إلى أي حد تفاعل جمهور مهرجان سطيف مع الأفلام الأمازيغية المبرمجة؟

● الأفلام الأمازيغية الثلاث المشاركة كلها أفلام ذات جودة عالية لمخرجين شباب لهم نظرتهم الخاصة. هذه الأفلام استطعت بجذارة أن تخلق النقاش حولها تم أن جمهور المهرجان تفاعل مع أحداث ومواضيع هذه الأفلام. وخير دليل فوز فيلم "سكيط" بالزيتونة الذهبية لاسني ن ورغ. ● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

● ماذا أضف مهرجان سطيف للفيلم الأمازيغي المغربي؟

● أولا مهرجان الفيلم الأمازيغي بالجزائر مهرجان رسمي حيث أن الحكومة الجزائرية دعمت التظاهرة بجميع إمكانياتها سواء المادية أو الإعلامية. كل هذا يؤكد أن الجزائر تساهم في إعطاء الأمازيغية الإهتمام والمكانة اللائقة بها، وهنا نطالب حكومة الفاسي المزركشة أن تغير نظرتها إلى الأمازيغية، فهذه الأخيرة ليست هي بعض الأشخاص الموالين لبعض الأحزاب. فالأمازيغ سئموا من انتحار كوضو. لا إعلام ينصفهم لا تعليم يعترف بتاريخهم ولا حكومة تؤكد وجودهم.

الشاعر الأمازيغي الكبير أحمد الصديقي للعالم الأمازيغي

الشعر، في نظري، لا وطن ولا دين ولا جنس له

النبل مازالت غائبة. طبعاً دون تعميم، فهناك محاولات جادة لتأسيس إطارات جادة لا يمكن إنكارها.

● ثلاث هيئات في سطور

* المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

* نريد المعهد الوطني للثقافة الأمازيغية

* مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين في الخارج

* بيتهم.. ذكرتني إياها، يمكنك أن تسال كل هؤلاء (ويشير بيده إلى مجموعة مغاربة، من منطقة الريف) هل سمعوا بها أصلا، لم تقدم شيئا ولا تنتظر منها شيئا.

إن لم تغير نظرتها نحو أفراد الجالية المغربية بصفتهم مواطنون كامل الحقوق والواجبات وليس كمصغر للعملة الصعبة فحسب.

* هيئة الإنصاف والمصالحة

* هناك أنصاف الحقائق في غياب معاقبة الجلال.

فليكن، الضحايا حدوا نسيبنا، فلنكشفوا لنا أسماء الجالدين؛ أنذاك يمكن أن نتحدث إن كان معاقبتهم يشكل خطرا على الدولة بزعيمهم، وأكد إن كان ذلك صحيحا، فلا وجود لمواطن واحد يريد النسوة لدولته، وثانيا من ناب عن الضحايا بالعفو عن الجالدين؛ ثم لماذا لم تدرج أحداث الريف في التقرير الختامي للهيئة؟

● خمسة أسماء في أجوبة مختصرة

* عباس المسعودي

* قتل أكثر من مرة وما زال يقتل

* الحسن الثاني

* كابوس جاتم على صدور جيل 1959-

* وحفية سوداء في ذاكرة أجيال من المغاربة. 1958

* أحمد أبو طالب

* رجل يعرف من أين تاكل الكتف، بسم لآخر ما يريد أن يسمعه بالضبط، يحيز الكيل بمكالمين حيث يأخذ بعين الاعتبار نوع المنتج وعقلية المتلقي، وذلك للوصول إلى الربح السياسي المرجو... وقد أصاب أكثر من مرة، أصاب هدفه طبعاً وليس شيئا آخر.

* عمر الخطابي

* رجل مبادئ بامتياز، مات واقفا.

* إلياس العمري

* يصمت قليلا... صراحة لا أحيذ أن يكون هذا الاسم إلى جانب اسم من عائلة الخطابي... على أي في نظري، هو إنسان عادي جدا تم تضخيم اسمه بطريقة غامضة ولغرض ما في نفس يعقوب "بيتهم" ربما ليس هناك غموض الآن كل شيء واضح

* أنت تعرف الأستاذ أحمد أن الهيئات العليا في البلاد يراعي فيها التمثيل الترابي للأشخاص، إنه يمثل الريف في الهيئة العليا للقطاع السمعي البصري.

* الهيئة العليا للقطاع السمعي البصري، اسم على غير مسمى، هيئة لم تسمع قط لأراء أبناء الريف ولا تبصر حقيقة الريف، لكنهما موافقان، أقصد الشخص والهيئة، فموقف الريفيين منهما جلي، وما زال في سلة مهملات تاريخ الريف فراغ.

* كلمة أخيرة.

● نشر موقع BeniBouayach.com

ودعني أهدي لكم بالمناسبة قصيدة كتبتها عن (عدني) تحت عنوان:

ttewdiyyeth u buhali
ihwa weh_ruc yuri wen ned ni
t-wa-zemmar lghita, ye-sfid rghaci
s-tuqu-en azidan, t-3iyayad -en x-threlli
sriwriw-en-t thebrighin, ye-znummeg isegmi
Nnanas-en; thammurth nnegh tsarith ,
n-fexasa iseghwan ze-ggiri,
arumi izwa rebhar, n-ssewoith i refyafi
3eddenbi ira ye-djan d-aghiras i
i tazzer zi-dhar ghar wen ned_ni,
it-mun ag y-ithran, rqbicet ines t-taziri
war ituwged mnerwth, dqr war ghas i tizi
iwd_ith rexar, i hezzith u-raqi
ibbarken u-w-ines, thum3et ines thexsi
i-ttuqez i-haj, the-s-buhlith thghufi
isghuyyu itbarah _i-tazzer di-rezraqi
re3yad ines d-ajaj, awar ines timessi
yarezzem thitawin i y-iwdan, h_ed war ghas itesri
y-innasen:
t-ceth_em gi thendec, y-itghiraw-em t-tiwti
yak yes y-iwd_a, leklata the-nnuri
amjar y-itwabed-as u-fus, reqd_e3 y-iqqim d-wenni
3ad ade-3dan w-ussan n-rbakur, at-jjawn-em thar-zugi
Yak thazithunt ira ne-sgam s-idammen t-tidi
yessenn-as thisad_w_in, reqmen-t d-ariri
yak ssun ajathir x-thesraft, ndin x-rxawi
wen ghar issurfen ad-ighab, rathar ines war y-itghimi
yak mulay Muhand y-issiwir i3edra-n-egh awessi
uccen mara yarsa asrix war i-dugger d-ikari

● حاوره: عبد الكامل مقدمي هولندا

www.tawalt.com



أحمد الصديقي

والنفاق سبب ماسي الشعوب.

● كثير الحديث مؤخرا عن الحكم الذاتي بالريف. ويغيب الطرف عن من يتناها، الحركة الأمازيغية أو جناح من اليسار الوطني. في نظر أحمد الصديقي كبحاث في العلوم السياسية، هل ترى الفكرة ناضجة وجاهزة وقت طرحها أم هناك مزيدا من الوقت تختنطر في ظل متغيرات دولية يعيشها المغرب حاليا.

● المسألة ليست في التوقيت، الطريقة التي يتناول بها والأشخاص الذين وراءها، وهي قطب الراحة في النقاش. فمثلا حينما نسمع ونقرأ لأستاذ جامعي وعضو حزب الاتحاد الاشتراكي سابقا عن الكيفية التي يريد بها تطبيق الحكم الذاتي والمقارنة التي يسوقها في هذا الصدد مع دول متخمة بالديمقراطية كالألمانيا مثلا أمر يدعو إلى التساؤل. أهو جهل أم تجاهل؟ على أي، ليست مسألة ضد أو مع. هناك أمور عديدة يجب أن تأخذ مجراها الطبيعي، وأنداك لكل حادث حديث. أكيد أن لا أحد يعارض التفسير الذاتي لشؤونه وأسرته وجماعته وأيضا لمنطقته فالنظام الفيدرالي أثبت نجاحه كإسناد للديمقراطية في الدول التي طبق فيها. فنلك مجتمع تاريخه وخصوصيته، وعليه فنحن نطالب بنظام فدرالي وفق الخصوصية المغربية.

● مقاطعا: أصلا ماذا نقصد بالريف؟

● الريف كان وأقول كان يمتد من تطوان إلى وجدة. لكن بإمكانك طرح هذا السؤال على أصحاب المشروع المتكامل؛ يضيف بانضمامه.

● مؤخرا طفت إلى الواجهة قضية سبتة ومليلية، هناك من يقول أن الإسبان (أقصد النظام وليس الشعب) همزوا من طرف أبطال الريف المقاومين وليس بالمفاوضات أو ما كان يسمى بالأحزاب الوطنية. وسيهزمون مرة ثانية، لكن هذه المرة ليس بالسلاح بل بطرق أخرى وتكون المينيتين تابعتين للريف...

● يقاطع ويحجب: إسمع! حتى وإن كان هناك حكما ذاتيا، فالأمر هنا واضح، العلاقات الخارجية سيادية ومن إختصاص المركز.

● المتفائلين بالوضع السياسي بالمغرب والعهد الجديد يؤكدون أن المجلس الأعلى للجالية المغربية المقيمة في الخارج حلقة ضمن سلسلة طويلة من الإصلاحات. قريبا سيتم الإعلان عن تركيبة المجلس بعد مشاورات ولقاءات عديدة. هل أنت ضمن هؤلاء المتفائلين؟

● فلنركز على حلقة المجلس. أكيد لست كذلك، كانت رحلات سياحية لا سياسية. وأخيرا تم إخراج نص مسرحي قديم بموتناج جديد، باستعمال تقنيات حديثة لربط الجالية بالنظام المخزني وبهذا أمام ميلاد واديبة جديدة بلباس ناصع ولبوس داكن.

● إطلعت شخصيا على لأحة الأسماء المشاركة في المشاورات فوجدت مفكرون، باحثون، أساتذة جامعيون، رجال أعمال ناجحون... أين الخلل إذا؟ لماذا هذا التشكيك قبل الخطوة الأولى؟

● حتى الوزراء والمسؤولون بصفة عامة على مؤسسات مهمة في المغرب من الطينة التي ذكرت. فهل وجدوا حلا لمشاكل المواطنين؟! المسألة تتعدى هذه النظرة الضيقة للأمر. وإذا تمتعت جيدا تجد أن المشاركة السياسية للجالية المغربية هي السائدة في كل نقاش. وكان الانتخابات هي وحدها ما ينقصنا.

● على ذكر الانتخابات، ما تقييمك للانتخابات التشريعية الأخيرة؟

● مهزلة، حكومة لا تمثل ولو ثلث الشعب.

● مقاطعا: لكن على الأقل نتائج حقيقية لا يكفي هذا؟

● طبعاً لا يكفي.. فلنفرس ما نقول صحيحا، ما هو موقع الحكومة في المعادلة السياسية المغربية بصفة عامة؟ طبعاً الجواب واضح. الانتخابات جزء من الديمقراطية وليست هي ذاتها. صراحة نحن بعيدون كل البعد عن دولة المؤسسات، إنها دولة المزاج وعلاقة القرابة والصدقة، ونأمل تفسير هذه العقلية في تسيير شؤون المواطنين.

● ما تقييمك لثور الجمعيات المغربية في هولندا؟

● مع الأسف، دون المستوى. باختصار مررنا من الودايات إلى ظاهرة المؤسسات، كدكاكين للاستزاق السياسي، وقضاء المصالح الشخصية الضيقة أما الشفافية والوضوح وعقلية العمل الجمعي بمفهومه

● مرحبا بك أستاذ أحمد الصديقي ابن الريف هلا أعطينا نبذة تعريفية مختصرة عن نشاطك في الريف وهجرتك إلى أوروبا؟

● أحمد الصديقي من مواليد سنة 1959، بايت طاعة، وتلقيت تعليمي الأولي بها، 1959 وتابعت دراستي الثانوية بتانوية الباديبي بالصمة، ومن جامعة محمد بن عبد الله بفاس سنة 1980 حصلت على الإجازة في العلوم السياسية. التحقت بالخدمة المدنية وقضيت فيها عامين، كما قضيت سنة من التدريب بمديرية تكوين الأطر ملحقة بني سليمان و طربت بعد تخرجي كمراقب للأسعار وذلك مباشرة بعد أحداث 1984، وعضو فاعل في جمعية البديل الحضاري بهولندا صدر لي أول ديوان سنة 1997 باللغتين الأمازيغية والهولندية تحت عنوان "صراخ الأرض" كما أن هناك ديوان قند الترجمة تحت عنوان عمق الحياة وقد سبق لي أن شاركت في عدة مهرجانات ثقافية وفنية بأوروبا، واشتغل حاليا في مؤسسة ملتقى الثقافات بلا هاي متزوج وأب لطفلين؛ ولد وبنيت.

● هل يمكن أن نعرف الدافع أو السبب الذي جعل الأستاذ الصديقي يبدع وهل لقسوة الوطن وقسوة المهرج في إنتاجك الفني؟

● تماما، فلا شيء يأتي من العدم أصلا، ولتمر بكل هذه الظروف، وتقع تحت حوافر الغربية. وتفض مضحك الأم الإنسان.. فاعلم أن حدثا واقع لا محالة وأن وليدا متشاكسا على وشك أن يرى النور.. لقد تذوقت صحننا من نوع خاص على مائدة مغربية، وتجرت كاسا فريدا على أرض أوروبية، فحاضت قصادي بعنوان الألم. في نظري الشراب كان له تأثيرا أقوى من الطعام، وتسبب في تقيئ كل ما أكلت، بعبارة أخرى فترة العشر سنوات بدون أوراق الإقامة هي المدرسة الحقيقية في نظري ليس في المعاناة فحسب بل في التامل أيضا واستحضار الأمل والتفكير في الحاضر والآتي، فمن أسوار الجامعة إلى ضيعات الطماطم.. كان احتكاكي بثقافات أخرى والتقائي بأحاسيس مختلفة، وكانت بذابة الكتابة سنة 1989.

● أثير النقاش كثيرا حول "الحرف" المناسبات لكتابة اللغة الأمازيغية، وقد جسم الأمر باختصار حرف تيفيناغ، الأستاذ أحمد يكتب بالحرف اللاتيني، هل يمكن أن تعرف سبب ذلك؟

● كانت المعركة حول أي حرف ستكتب به الأمازيغية. فتم إرضاء الجميع، القصد هنا واضح شخصيا في جميع المواضيع أفضل التركيز على المضمون أكثر من الشكل ففكرت في الوهلة الأولى كيف؟ لدي رسالة أريد أن أوصليها إلى أمتي فوجدت أن الحرف اللاتيني هو الحرف المناسب "مرحليا" لإيصال الفكرة إلى أكبر عدد ممكن من الناس، فلة قليلة جدا من الباحثين والمهتمين بالثقافة الأمازيغية وحدهم يستطيعون قراءة نص مكتوب بتيفيناغ، صحيح أنه هو الحرف المواتي للجيل الثاني والثالث من أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، إضافة أنه ليس بالحرف القريب. أمازيغي، أحيذ الكتابة بحرف تيفيناغ، لذا فموقفي هذا تكبيفا مرحليا للوضع الراهن للمسألة الأمازيغية برمتها، وفي شتى تجلياتها. وفي انتظار احتمال أو بالأحرى بذابة الشهور الموضوعية لإعادة الاعتبار للأمازيغية في الدستور، المناهج التعليمية، الإدارة، الحياة العامة... لتصبح لغة كل المغاربة وسكان شمال إفريقيا، وعند ذاك فقط فالحرف الأب للغة الأم هو الكل.

● لمن كتبت؟ أي لمن تصبر بضاعتك الفنية ومن المستهلك الذي تريده؟

● أكتب للقارئ، فمخاطبي من يظن أن الكتابة الشعرية موجهة إلى نفر حصين من الناس دون سواهم، فالشعر في نظري لا وطن له ولا دين ولا جنس... بصراحة أدافع عن المدرسة التي تصنف وتدافع وتكتب الشعر على هذا النحو. قد يكون هناك ميل فطري دون وعي إلى جهة ما، وهذا بديهي، فلا يمكن الفصل بين الشعر والشاعر. بمعنى، هذا الانحياز الطبيعي راجع إلى شخصية الشاعر، حيث هناك ظروف وعوامل مؤثرة خارجة عن إرادته... لا يمكن للمرء أن يختار مكان وزمان ولادته.

● أنا أمازيغي، لكن ناصرت ويساناصر أي قضية تحمل هما إنسانيا مهما كان إطارها، فالأمازيغ هكذا كانوا عبر التاريخ، ففي هذا الصدد تلتقت سبلا من النقد بخصوص اهتمامي أكثر من مرة بقضايا تدخل ضمن خانة الإيديولوجيات (طبعاً حسب فهمهم هم). وأجبت أنني مقتنع بما أفعل، وهذا هو الأهم في نظري. أو من بتعاشيش الحضارات والثقافات، أورد هنا مثلا حيا يزكي ما أقول. فحينما يقرأ الهولندي بيتا شعريا مترجما إلى لغته الأصلية أجده يفهم الرسالة أكثر مني، والذي في الأصل أنا كاتبه.

● يتضح أستاذ أحمد أن إبداعك إنساني وليس له حدود ممكنة. أنت لا تكتب للريف فقط أو للمغرب بل تكتب للجميع حيدا لو قلت لنا من هم الشعراء الذين قرأت لهم وتأثرت بأدبهم؟

● محمود درويش - محمد بنيس - سامح القاسم - عبد الله زريقة، كما أنني أجد ذاتي بالأخص في كتابات الكاتب التركي الكبير نسين عزيز. كما قرأت كل كتب محمد شكري.

● كتب الألم والمعانات... مقاطعا إياها.

● يضحك.. فعلا! فكتب التميع والمكياج والمجاملة

" ٢٠٠٧ . ٢٤٤٥ ١١:١ " ٤٠٤٠٨ ٤٠٣٤٢٢
 ٤١٥ ١ ٤٤٠٣٤٢٢



اقرأوا جريدتكم "العالم الأمازيغي"
 صوت الإنسان الحر



**LISEZ ET FAITES LIRE
 VOTRE JOURNAL "LE MONDE AMAZIGH"
 LA VOIX DES "HOMMES LIBRES"**

Le Monde Amazigh

العالم الأمازيغي

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEIKH -DEPOT LEGAL: 2001/0008-ISSN:1114-1476 - N°93 Février 2008/2958 - PRIX: 5 DH /1,5 EURO

Le Congrès Mondial Amazigh se solidarise avec les populations du sud-est

- Mme Leila Zerrougui, Présidente du Groupe de Travail sur la détention arbitraire
- Mme Hina Jilani, Représentante spéciale du Secrétaire Général de l'ONU concernant la situation des défenseurs des droits humains
- M. Rodolfo Stavenhagen, Rapporteur Spécial sur les droits et les libertés fondamentales des peuples autochtones
- M. Ambeyi Ligabo, Rapporteur Spécial sur la défense et la promotion de la liberté d'opinion et d'expression
- M. Manfred Nowak, Rapporteur Spécial sur la torture et autres traitements cruels, inhumains ou dégradants
- M. Arjun Sengupta, Expert indépendant sur la question des droits de l'homme et de l'extrême pauvreté

Mesdames, Messieurs,
Depuis de nombreuses années, le mouvement associatif amazigh des territoires du sud-est du Maroc appelle l'attention des autorités gouvernementales sur l'état de marginalisation socioéconomique de la région et ses conséquences dramatiques sur les conditions de vie des populations. Les villes et villages manquent cruellement d'infrastructures de base (routes, électrification, eau, écoles, etc) et la langue amazighe est exclue du système éducatif et des administrations.



Afin de se faire entendre par les plus hautes autorités de l'Etat, les populations de la région se sont coalisées au sein de la Coordination régionale Ait-Ghighuch et ont initié au cours de l'année 2007, plusieurs marches de protestation pacifique dans plusieurs localités, notamment Boumaln-N-Dades, Msemrir, Tilmi, Kalaa N Mgun, Zagora, Nqub, Tazzarine, etc. Devant le silence obstiné des autorités, les citoyens ont poursuivi et élargi leur mouvement de protestation à d'autres villes et villages. Lors du rassemblement populaire qui a eu lieu le 6 janvier 2008 à Boumaln-N-Dades, les autorités ont décidé de réagir non pas pour entamer un dialogue constructif avec les citoyens mais pour les réprimer avec une extrême violence. Les personnes présentes dans le rassemblement ont été attaquées et frappées avec une grande brutalité par les forces combinées de la gendarmerie et des forces auxiliaires. Les citoyens ont été poursuivis jusque dans leurs domiciles et même dans les internats des lycées. Cette intervention d'une rare agressivité était précédée de provocations de la part d'agents du Makhzen (services marocains) habillés en civil, qui se sont mêlés aux manifestants et se sont mis à jeter des pierres sur les forces de l'ordre, leur donnant ainsi le motif et le signal pour attaquer les ci-

toyens. Plusieurs dizaines de personnes ont été blessées et une quarantaine de personnes arrêtées, dont 10 ont été transférées à la prison de Werzazate. Les personnes arrêtées sont accusées abusivement d'entrave à la circulation, atteinte au drapeau national et rassemblement armé sur la voie publique et présentées devant le juge d'instruction près le tribunal de Werzazate. Au vu des circonstances dans lesquelles se sont déroulés ces événements, le Congrès Mondial Amazigh déclare :

- son total soutien aux populations du sud-est du Maroc et à l'ensemble de leurs revendications socioéconomiques et identitaires,
- sa ferme condamnation des méthodes de répression violente exercées par les forces de sécurité marocaines,
- son exigence de libération immédiate des détenus arrêtés à Boumal-n-Dades et incarcérés à Werzazate et la

fin des abus de pouvoir et la marginalisation des régions amazighes. Le gouvernement marocain doit entamer un dialogue transparent et sincère avec les représentants des populations en vue d'améliorer leurs conditions de vie. Le Congrès Mondial Amazigh prie instamment les responsables des différents organes compétents des Nations Unies, d'intervenir dès que possible auprès des autorités marocaines afin de protéger les populations contre tout acte ou décision arbitraires.

Veillez agréer, Mesdames, Messieurs, l'expression de notre considération distinguée.

BELKACEM Lounes
Président

- Liste des détenus à la prison de Werzazate :**
- 1-Ait Said Moulay Brahim Ben Lahsen
 - 2-Abdenacer Cherif Ben Brahim
 - 3-Oubaali Elhoussein Ben Mohamed
 - 4- Atil Mestafa Ben Lahcen
 - 5- Elouardi Mestafa Ben Mohamed
 - 6-Orouzane Brahim Ben Mohamed
 - 7-Ait Hssein Mohamed Ben Idir
 - 8 -Mimoun Chaouki Ben Lahsen
 - 9-Oudali Younes Ben Mohamed
 - 10- Adjik Noureddine (mineur)

Maroc Telecom lance la 3G+ Visiophonie et Internet haut débit Mobile

Maroc Telecom ouvre le service 3G+ dans les principales villes du Royaume*, aussi bien pour ses clients postpayés que prépayés, et lance de nouvelles offres innovantes et attractives qui viennent compléter l'Internet 3G+, lancé avec succès en juin dernier.



Abdeslam AHIZOUNE

Rappelons que la 3G+ est une évolution de la téléphonie de troisième génération (3G) basée sur la technologie HSDPA (High Speed Downlink Packet Access), dont le débit peut culminer à 3,6Mbit/sec. Elle permet aux clients de Maroc Telecom d'accélérer le téléchargement des données et d'améliorer l'instantanéité et l'interactivité de leurs échanges.

Grâce à la technologie 3G+, ils entrent dans une nouvelle ère de communication et bénéficient de services à haute valeur ajoutée :

* La visiophonie : l'association de l'image et du son pour une plus grande proximité avec le correspondant grâce à un téléphone mobile intégrant une double caméra.

* L'accès à Mobile Zone en 3G: tous les services actuellement disponibles sur Mobile Zone (jeux, sonneries polyphoniques et monophoniques, personnalisation des logos couleurs et animés, vidéos et infos en tout genre...) le seront sur la 3G avec un téléchargement de très haut débit.

* L'Internet haut débit : pour surfer sur Internet en mobilité, accéder à ses emails et à des contenus multimédia avec un débit très confortable dans la zone de couverture 3G. Pour bénéficier de ces services, il suffit d'être en zone de couverture 3G et de disposer d'un terminal compatible 3G.

Pour rappel, Maroc Telecom a investi massivement dans la technologie 3G immédiatement après avoir remporté la licence mobile de 3ème génération, à l'issue d'un processus d'appel à concurrence internationale lancé en mai 2006.

En offrant des solutions avant-gardistes, conformes aux attentes de sa clientèle, Maroc Telecom conforte, une fois de plus, son avancée technologique et sa position de leader dans les nouvelles technologies de l'information et de la communication au Maroc.

Tarifs promotionnels de lancement

Les terminaux :

Pour le lancement de la visiophonie, Maroc Telecom offre des postes compatibles à prix préférentiels aussi bien pour ses clients, à travers une promotion Fidelio, que pour les nouveaux clients avec des packs à tarifs exceptionnels.

Les communications :

Que ce soit avec une carte prépayée Jawal, Mobisud ou un abonnement classique, quel que soit le forfait, les clients peuvent communiquer en mode Visio.

1 min de Visio = 1 min d'appel voix décomptée du forfait. Pour l'abonnement classique, 1 min d'appel visio est équivalente au tarif de la voix également.

Les packs compatibles 3G actuellement disponibles chez Maroc Telecom, sont consultables sur www.mobileiam.ma

* les villes couvertes actuellement par le réseau 3G+ de Maroc Telecom sont : Rabat, Casablanca, Mohammedia, Agadir, Fès, Marrakech, Kenitra, Tetouan, Tanger, Essaouira, Meknes, Temara, Skhirat, Mohammedia, El jadida, Nador, Oujda.

Comité de soutien aux détenus du M.C.A à Mèknes

Le comité de soutien aux détenus politiques de la cause amazigh de Meknes a tenu sa réunion le 10/01/2008. A cette occasion et suite à la visite rendue aux détenus et la rencontre avec leurs parents et proches, les membres du comité tiennent à exprimer ses remerciements chaleureux à l'égard de toutes et de tous ceux et celles qui continuent d'apporter leur soutien aux détenus de Sidi said et à leurs familles. Le comité attire l'attention de l'opinion publique sur certains points relatifs à la situation actuelle.

Rappelons que plusieurs éléments du dossier démontrent encore à l'évidence l'absence de tout lien entre les dix prisonniers amazigh avec les accusations qu'on essaye de leurs endosser :

- L'expertise du laboratoire de police a rendu le résultat des analyses, et confirme l'innocence des dix.

- Onze témoins se sont présentés devant le juge d'instruction et ont déposé leurs témoignages qui prouvent l'innocence des dix vis à vis des faits qui leur sont reprochés selon les procès verbaux de la police judiciaire.

- Les témoins à charge, appelés par la police pour témoigner contre les dix, après leur arrestation le 22/05/2007 se sont rétractés et rejettent les affirmations qui leur sont attribuées par les PV de la police.

Rappelons que les dix ont publié plusieurs communiqués où ils affirment leur identité amazighe et leur appartenance au mouvement culturel amazigh (MCA) et qu'à ce titre ils luttent pour la reconnaissance officielle de l'identité amazighe dans ses différents aspects en soulignant leur rejet de la violence sous toutes ses formes.

Rappelons que depuis leur arrestation et leur incarcération dans des cellules séparées au milieu des criminels de droits communs, les dix n'ont reçu la visite que d'un seul de leurs parents ; Exception faite de deux parmi eux aucun des dix n'a reçu la visite de leur mères éloignées et sans ressources.

Rappelons qu'un grand nombre d'avocats ont assuré les détenus de leur soutien mais, le nombre effectivement inscrit en défense auprès de la cours d'appel de Meknes ne dépasse pas sept (7) avocats.

La première audience après plus de huit mois d'instruction vient d'être reportée, la cause de ce report n'est du qu'à un hasard qui a voulu que cette date du 10/01/2008 coïncide avec le nouvel an de l'hégire une journée officiellement fériée.

Si « ce même hasard » voulait que la prochaine date soit le 17/01/2008, elle coïncidera avec le jour où maître Adghimi (avocat inscrit en défense des dix) est appelé à comparaître devant la cours administrative pour répondre à la demande de dissolution du parti démocratique amazigh qu'il préside.

C'est aussi peut être par hasard que la même date du 17/01/2008 est elle-même choisie par le tribunal de warzazat pour la comparution des dix manifestants amazigh arrêtés depuis le 6/01/2008 à Boumalne n dads. Un hasard aussi que la presse aux ordres entretient un silence complice vis avis des événements graves qui secouent tout le territoire du sud -est et plusieurs universités depuis plus d'une année?

Alors que des dizaines de milliers de personnes de tous âges ont occupé la rue dans plusieurs villes et villages, alors que ces manifestants scandent des slogans en tamazight pour dire non à la hogra et en réclamant la libération des prisonniers amazigh.

Alors que les manifestants arborent des banderoles et des drapeaux du MCA, à Meknes, Rabat, Al houceima, Nador, Oujda, Agadir, Khenifra, Tingir, Boumalne n dads, Goulmima, Imtghern, Tilmil, Msemir Imi Ichil, Tiznit, alnif et ailleurs et réclament tous la libération des détenus amazigh et la levée du mépris institutionnel et de la marginalisation qui frappent le sud -est du Maroc et toutes les régions amazigh sans exception.

Alors que les revendications pacifiques du MCA sont accueillies par l'indifférence ou par la répression sauvage et l'emprisonnement des militants amazigh par le pouvoir arabiste et raciste.

Alors que les orientations affirmées de la politique générale de l'Etat marocain persistent dans une voix hostile à toute forme de reconnaissance réelle et officielle de l'identité amazighe dans ces différents aspects.

Alors que le MCA est plus que jamais engagé à continuer la lutte jusqu'à la réalisation de toutes ses revendications sociale, économiques et culturelles.

Face à tous ces faits, et conscients de la responsabilité du moment historique que traverse le MCA, nous appelons tous les militants de la cause amazigh et toutes les volontés soucieuses de faire respecter le droit dans ce pays à ne pas céder aux idéologies importées ni aux discours démagogiques qui chercheraient à diffuser le doute et le désespoir dans notre société.

Appelons toutes et tous à se mobiliser sur les lieux de leur résidence pour encourager le plus grand nombre d'avocats à s'inscrire effectivement et de venir défendre les droits des militants à un jugement équitable.

Soyons toutes et tous au rendez-vous de la prochaine date pour soutenir les détenus, pour dire NON à la haine, NON au mépris et NON à toutes les formes de ségrégation raciales contre le peuple amazigh au Maroc.

Pour le comité de soutien aux détenus politiques amazigh de Sidi said et à leur famille.
Meknes le 15/01/2008

LA REPRESENTATION TANT SOUHAITÉE, N'AURA PAS LIEU !



Said CHARCHIRA*

Ainsi donc, l'attendu s'est produit. Une fois encore, une fois de plus, les responsables du dossier des Citoyens Marocains de l'Etranger « CME » ont laissé échapper une occasion pour mettre en place un véritable conseil au service de l'ensemble des CME.

Après un ministère sans budget et sans vision, on leur sert un Conseil sans âme et sans contenu.

Depuis l'annonce, les protestations d'une grande majorité des CME ne cessent d'affluer de par tout. Le dossier se trouve secoué une fois de plus par d'amples protestations sur la forme et le contenu de l'initiative. Pire, la préservation de l'unité de la communauté des CME pourrait en souffrir : une unité qui a traversée - pour des raisons qu'on sait - une dure épreuve le siècle dernier, risque d'en souffrir aujourd'hui avec la mise en place d'un conseil qui divise au lieu de rassembler. Un choc pour celles et ceux qui croyaient que de pareilles dérives ne seraient plus tolérées.

Ceci dit, sur la forme et à l'inverse de ce qu'on a pu entendre et lire jusqu'à présent, il me semble que dans l'ensemble, le choix qui paraît obéir à première vue à ce qu'on peut appeler la « discrimination positive » est compréhensible au moins à mon sens. En tout cas, ce n'est pas le choix qui pose problème, mais la manière de le faire.

Il serait donc plus raisonnable de donner l'opportunité à ces personnes nommées de faire valoir leur compétence et leur savoir-faire, mais surtout leur capacité d'imposer leur point de vue dans un conseil qui semble verrouillé depuis la prise en charge du dossier par l'équipe du CCDH.

Sur le fond, il est incontestablement vrai que beaucoup de temps et de moyens ont été dilapidés pour nul résultat. Après une année de soi disant consultations du Ministère des CME, l'équipe du CCDH a nécessité une seconde année pour mener à son tour ses fameuses consultations. Consultations qui n'ont enregistré aucune trace d'un débat productif sur la forme et le contenu du futur conseil. Pourtant, cela aurait pu constituer la base de toute consultation. Résultat, deux années de tapage médiatique pour rien.

L'installation aujourd'hui d'un conseil transitoire sur proposition de l'équipe du CCDH dont la direction est issue, est de toute évidence un échec pour cette dernière. Ce nouveau pas supplémentaire reflète à la fois l'incompétence de cette équipe et sa volonté d'hypothéquer pour quatre nouvelles années un conseil qui n'a rien de représentatif. Quel gâchis! Pourtant, même si dans cette affaire, les analyses des connaisseurs du dossier ont été ignorées, remarques, craintes et propositions ont été exprimées dès le départ à travers divers articles, lettres ouvertes, mémorandum etc.

Si aucun contenu n'a été proposé et que les répartitions géographiques, sociodémographiques, socio-économiques, intergénérationnel ainsi que la parité ne semblent être respectés, il y a lieu de se poser des questions sur l'efficacité de la stratégie de l'équipe du CCDH, s'il en a une. En tout cas, les premières analyses révèlent des dysfonctionnements qui handicapent l'aboutissement d'une instance censée permettre aux diverses sensibilités des CME de s'exprimer et de s'épanouir. Il y a là certainement un manque de stratégie et, on est tenté de penser que la seule stratégie de l'équipe du CCDH était de ne consulter qu'amis, entourage ainsi qu'associations et personnes désignées par les services consulaires dont on connaît le passé.

Certes, faire l'unanimité n'est jamais chose facile, néanmoins contrairement à une idée reçue, il est possible de réunir une grande majorité de CME de différentes sensibilités politiques et culturelles à partir d'un concept fédérateur sans que personne ne se sente exclu. Mais nous le savons, en dehors de la volonté politique, c'est le choix des personnes et la mise en œuvre du projet qui posent problème.

En tout cas, l'équipe nommée n'a pas un discours audible. Elle sera sans doute incapable de proposer des mesures efficaces en vue de prévenir et d'écarteler les menaces d'une division prévisible entre la communauté des CME et entre celle-ci et le politique. Pire encore, elle ne voit pas ou ne veut pas voir venir cette menace. Il ne s'agit pas là, d'un procès d'intention, mais c'est une équipe qui se caractérise par l'insuffisance de vision tant politique que stratégique, ainsi qu'un manque d'intelligence pour interpréter correctement tant les propositions des élites des CME que les directives royales.

S'il est vrai que les CME constituent un gigantesque capital humain dont l'apport économique est de plus en plus important, il est vrai également qu'ils méritent un meilleur conseil aussi transitoire soit-il. En effet, un conseil sans objectifs clairs et sans stratégie pour les atteindre ne peut à mon sens que contribuer au cumul d'échecs. Un tel conseil pourrait mettre à rude épreuve la volonté des CME de continuer à jouer un rôle dynamique dans le développement du pays.

A nos responsables donc de donner la parade à cette tendance en introduisant un débat démocratique, serein, responsable et porteur d'alternatives.

Düsseldorf, le 4 Janvier 2008

*Directeur du centre européen des études et d'analyses sur la Migration

Prix du journalisme d'enquête 2007 Press Now

Journaliste, vous pouvez être le lauréat du Prix du meilleur travail d'enquête journalistique paru dans la presse marocaine en 2007.

1er Prix : 15000 DH
2ème : 8000 DH
3ème : 6000 DH

Envoyez un, deux ou trois de vos travaux accompagnés d'un CV comportant vos coordonnées (adresse et téléphone) ainsi que ceux de la publication pour laquelle vous travaillez, à l'adresse suivante telle qu'elle apparaît dans cette annonce:

BP : 6820 Press Now C/O Monjib, Poste Madinate Al Irfane, Rabat.

Conditions

Vos travaux d'investigation doivent :

- Porter sur : _ Actualité politique et/ou sociale, économique, culturelle du Maroc _ Mémoire collective et Maroc indépendant _ Relations avec les pays voisins et/ou proches ;
- Etre parus dans la presse marocaine entre le 1 janvier 2007 et 31 décembre 2007 ;
- Etre rédigés dans l'une des trois langues : arabe, français, amazighe ;
- Nous être envoyés sous forme papier avant le 28 février 2008 (cachet de poste faisant foi).

Pour toute information supplémentaire veuillez contacter : pressprix@gmail.com

o X H C o C S O L I E I

to.c.o.s.y 70 to.c.l.s.i.t./o.o.o. o.l.o.o.

o o s.t.o.s.y. s.c.y.o x s.s.t.o
s.o.l.o. o.m.s.x s.s.l.e t.o.c. |
t.x.x.o.t | m.o.i. s.e.p.o
c.k.o.e.s.y x.j. l.s.l.c |o o
o.h.s.z.z.o.i l.o.m.i |o. s.l.l. y.o
s.o.t t.y.c.o.t x s.o.s.l
s.o.s.l.l. s.j.o. m.o.i s.h.h.y
s.l. l.o.s s.e.h.o.t s.x s.o.o.z.
k.s.c.s.i s.o. s.x.l.s.j x t.s.c.l.s.i.t.
s.o.s.h.o.o s.c.y.o o.m.s.i s m.o.i,
s.k.o. l.o.t s.o. s.s.s.s.s.i l.h.o.t,
s.s.o.s o s.l.l.o.h.s s.o.t t.o.l.m.o |
l.h.o.t, l.o. s.x.o.o s.o. l.o.o.o.c.
s.s.o.s o.s.l.h.o.t l.s.o.o.o.c |o.
s.o.s.y s.c.y.o s.e.h.o. m.l.o.i s.o.
o.s.y s.l.s.e.o.o s.x s.o.o.s
|o, o t.s.h.o. l.o.s s.o.s.h.s.t x
t.o.l.m.o | l.h.o.t, l.o.s s.l.l.s o
t.o.s.y o.m.s.x s.s.l.e y.o m.l.o.i,
y.o.o s.l s.o.s.o.o.c.s. s.o.s.l.l
m.l.o.i o.o s.t.x.o.o.s. o.o y.o.o
s.o.s.c.o.s.l s.c.y.o o s.x.s.s.s.o,
l.o.s s.o.o.s.h.y s.l s.h.s.h.o |
z.o.e.l s.x.s.o o.o t.s.l, l.o. s.o.l.s
s.o.t t.o.l.m.o | l.h.o.t y.o.o s.l.c.
s.s.k.s m.l.o.i, s.s.o.s o.l s.o.l.s.m...

t.s.t.o | t.z.z.m, s.t.s.t.s m.l.o.i, s.c.
c.s.o s.c.y.o l s.c.o.s.l.o.z s.o
s.o.s.l o.l t h.e.s.s... o.o o.o.o.o
s.l.s.h.o.s.o s.o.s.c.s.s.s.i o
s.e.s.e.o, o.o t.z.s.m.o.i s.c.o.s.l.o.z.
s.l.l.o. s.c.y.o l.o.i s.c.o.s.l.o.z,
t.s.l.e s.l t.l.o.m.o |o x s.z.s.m.s.o,
l.o.s s.o.s.s.s. s.h.o.o.i o t.o.l.m.o |
l.h.o.t, o.o t s.h.s.t.o.c s.l.h.o.s.o
s.x t.y.o.e.s.i o.o s.e.o, l.o.s
s.s.s.s.t o s.s.i o.o t.s.c. l.o.o
s.t.z.s.m.o.l l.s.m.s m.o.l h.h.s.o o.o.

to.c.o.s.y 71 to.l.l.o.t s.o.s.s./o.i

o.l.o.o.
s.t.s.o.s.s.m.l s s.y.s.s.i | t.o.s.m.
c.s.o, h.y.s.l.s s.s.t.o | t.o.s.l.o.o o.o
o.o.s.o.s.y (m.o. t.s.o.m.o t.s.
z.h.o.s.t |o x t.o.m.o.t.e.l l s.j.o.
y.o.o). x t.s.o.o.s x.h. l.o.c.o.m
t.m.o s.e.e.s.o.c.s t.s.e.i, l.t.o.t t.o.s.j.
s.o l.o.o.s t.o.o.s.m.s. t.o.o.o.s.
c.s.i |o t.o.s.c.o.s o.o x s.l.c.

-s.i.i.s : t.s.m.s.m.s... o.l o.o
o.c.c.o.x t.s.m.s.m.s
t.l.o.s.i s.o.o.s.o.s.y t.s.k.k.s.m.t s.o.e

to.c.o.s.y 72 o.s.i./o.o.o. o.l.o.o.

s.o.o.s.o.s.y, x s.o.s.
t.h.h.s.y s.l t.o.s.m.o.t s.s.o.s.i
c.s.l.c.l l.s.o o.c.s.o l t.o.l.i.o |o
s.o.y.s.s s.l y.o c.o.o.s.k. h.h.y.s.l
o.s.t s.o.s. s.o.x.s.i, t.s.o.l.o.l l
s.c.s.o.o.o, o.o t.t.s.i.s « o s.o.c.
s.s.y o.l.o o.s.o.t o.y m.h.o.c, o
s.o.c.o.s.y o.l.o t.o.c.o.s.o.t l.k o.s.o.
o.o o.o s.t.o.m.o s.o. s.o.x.o.s y.o.o
l.t.o. l.o.s t.s.t.s t.o.o.s.t o.o
o.o.o.o.l x s.o.s.o.l.o.l |o.s.o.

to.c.o.s.y 73 m.s.s.i./o.i

o.l.o.o.
m.c.h.m.o.c h.o.c.o.l l s.x.l.l.o.c.i |o
m.o. t.c.s.x.o.o.l s.y.o.m |o t.s.x.
x.o.s.i, o.o t.o.o.o |o s.g.o |o t.s.c.o «
t.s.m.s.m.s, o.s.o.s.s.x... »

to.c.o.s.y 74

to.c.o.s.y 74
t.o.c.o.s.y l.s.t s.x.m.s.l c.s.l.c.s.l
l.s.o o.c.s.o m.o.-l s.e.e.o s.x
t.o.s.m.o.t x s.o.s.o.l | o.o.e
o.m.o.

to.c.o.s.y 75 to.l.l.o.t s.o.s.s./o.i

t.s.h.s.t
o.o t.k.k.o s.e.e.s o s.c.c.y.o.l l
t.o.s.m.c.s. x s.h.o.o.i |o. s.o.s
s.o.o. l c.s.o x.s.i t.o.c.o |o. k.k.o.l

s.s.h.o.l | m.s.
h.o.o.s.t s.s.
o.o.o.
-s.e.e.s
:s.o.o,
k.k.o o
c.s.c.s. o.
o.o.k.o s.x s.l.
s.l.l.s.c. t.o.
h.s.c.t t.s.i.s.o
s.s.s.l.c.o.l.



o.c.o.s.y s.h.s

-s.o.o : t.s.h.o.l.s.i o s.s.c.o. c.o.t
l.s.l.o ?
-s.e.e.s :m.o s.s.o | s.o.o.c, s.o.h
o t.h.h.y.t y.o c.s.l.l.s.i o.l s.o.s
t.c.c.o.t o.h.o.o.l.
-s.o.o :l.o.x.x.o o.s.c.c.s.t s.l.
t.k.k.o s.e.e.s y.o o.o.s.l.s.z
t.s.s.y s.l s.s.s.x.o s.s.o.o, t.s.c.o
o.o.t s s.o.o. s.h.o. s.o.o. s.s.o.o
l.o.o s.o.o s.t.s.l.l.s l.o.s s.o.s
o.s.o.o. s.x s.x.o.l.s.o, s.h.h.y.t
s.o.o.s, l.o.s t.s.l.h.o.t c.c.o.o.
-s.e.e.s :o.s.s.o s.s.o, s.l o.o.o.s
o.s.o.o.t o.s.m.s.l s.o.y.s.l. o.o.c.
c.s s.l.l.o. k.k.o.o o.s.m.s o.o.t.s.i
k.k.c.s m.o. s.h.o.s.l.
*(s.o.s)

**Oui, je m'abonne à:
Le Monde Amazigh**

Nom:.....
Prénom:.....
Adresse:.....
.....
Ville:.....
Pays:.....
Tél:.....
Fax:.....
Email:.....@.....

**Il vous suffit de renvoyer ce bon rempli
avec précision ainsi que votre règlement
par mandat postale à:**
EDITIONS AMAZIGH
5, Rue Dakar Appt 7-Rabat 10.000 Maroc
Tél: 037 72 72 83
Fax: 037 72 72 83
E-mail: amadalamazigh@yahoo.fr

Maroc 1 an pour 200 DH 6 mois pour 150 DH
Europe 1 an pour 40 euro 6 mois pour 25 euro

**o.c.o.s.y t.s.o. |
t.o.c.o.s.y**

ya o	yab e	yag x	yaj x ^u	yad l	
yad e	yey o	yel h	yak k	yak ^u k ^u	yah h
yah l	yac h	yax x	yaj z	yi s	yaj i
yai h	yam c	yai i	yu o	yai o	yai q
yay y	yas o	yas o	yac c	yai t	yai e
yaw l	yay s	TIFINAGH de l'Institut Royal de la Culture Amazighe IRCAM		yay j	yaz j

Conception et Réalisation : Mohamed ADARGHAL - GSM: 068.15.27.10
E-mail: mohamedadarghal@hotmail.com

z.z.o.o.o.z i :z.h.o.l.o

x.t.o.y.j.z i t.g.l.g.o.t i g.h.x.d.o t.t.g.x.x.o.l.z i z.o.z.g.o.z.h i l t.x.o.o.z.l.z i ,t.z.o.g.o.t.o i ,z.o.l.z.h i l t.z.l.t.h.i.z.i.c.o.o .l z.i.h.o.i.z t.z.c.x.x.g.o.o .l.l.g.y.o z.o.z.o.g.z.l.o.c z.c.o.o.o.g.i i g.h.o.l.o .n.n.z c.x.o.o.l.g.i o g.c.j.z.o.o.s z.n.n.o i x.g.o z.h.o.l.i .n.g.o.z.h.o .c.o.j.z.y z.n.n.o .l.l.l i.g.t.t.o o .l.z i.o .o z.j.h.z.i.o.i.z.y.o.t .y z.c.l.g.s .o.t.g.i l.l.g.y :

- z.i.o .s.o.i.g.o.j.h.z :
- *c.o.g.o t.g.n.n.z t.o.g.n.c.g.s .g.o .l.o .z.t.t.g.y.z.c.o .g.o.s.o.j z.c.g.e.e.g.e.
- z.i.o .g.i.o.z.o :
- *z.y.g.o t.s.g.h.z c.g.c z.i.o .c.e.i.i.
- *c.g.g.o t.g.n.n.z t.g.h.g.o.t.g.o .l.o .t.t.g.c.g.i t.z.o.z.h.z l t.o.y.l.o.
- *c.o.o. z.i.o.g.j.j.g.g.y.o.l.o .z.o.r.g.h.h.g.o .l.x.g.o.z.
- *z.o.o.g.i.g.h.o.g.i c.o.s.l t.z.t.o.h.i z.r.g.o z.o.l.z.h.
- *c.o.s.g.h.z g.c.i.i.g.e t.g.i.i.g.e.i .o.c.
- *c.g.s.o.y.l.o.h.o .z.o.s.g.h.o.c.o .o.z.j.g.l.l.g.c.i.
- *z.l.g.o.s.g.h.z g.h.g.o.e.g.e.g.s c.o.t.s.g.h.n.g.i.s.o.x.h.i z.y.h.i.o.
- *z.c.o.h.o .z.i.g.s.s z.i.i.g.l.z z.h.c.g.c t.z.j.z.j.z.c.
- *z.c.o.o. z.r.o.g.j.g.c.r.g.o.j.o .o.z.c.x.x.g.o.g.c.l.l.o.h.i.
- z.i.o .g.c.l.g.s.o.j i.y.c.o.o.o.c.o.n.n.o.h.i :
- *z.x.g.o t.o.o.r.o.l.z.y .g.o .j.o.z.y z.x.o.o.i.
- z.i.o .g.c.l.g.s.o.j i.y.c.o.o.o .o.x.z.j.h.i :
- *z.x.g.o .n.i.z.i.c.o.l .o.o.l.c.o.c.g.o.o.s.o.l z.i.o.l.t.g.i.o.t.c.g.s.o.j t.y.c.o.o.o. h.o.t.z.c.o.t.o .o.h.c.o.o.t :
- *o.o.i z.y.o.g.o .z.o.g.o.g.o.c.s.o.l .g.o .t.t.o.h.o.l.
- *o.z.t.t.z.i.z .g.l.g.o.o.o .c.g.o.l.o.s.z.y.j.j.z.h.g.o.c.c.g.l.o z.i.g.o.l z.j.z.o.y.o.s.s.o.l.i z.i.g.l.g.o.o.z.o.i.
- *o.z.t.t.z.i.z .g.c.o.l.l.o.h.o .h.z.c.c.g.o z.t.t.g.o.t.g.z.h.g.o.i z.i.g.c.o.o .l .n.c.g.c.y.t.o.c.o.l.x.t.z.i.g.
- *z.i.o .g.c.l.l.o.h.i .c.g.o .l.j.z.y .g.o .n.z.y .o.l .l.i.e.g.y.t.z.j.z .n.n.z .o.z.y
- *z.i.o .g.c.g.o.o.j .c.g.n.n.z z.e.o .g.j.o.c.z.x.o.l .l z.x.x.o.l.s z.c.l.g.l.z.
- *z.i.o .g.r.h.g.o.e .c.g.t.t.o .o.o .o.h.g.y.c.g.y x.g.o.l.i .g.o z.i.z .o.l z.z.j.g.l.g.o.g.h.i .l.x.g.l.c.g.j.x.g.o.
- *z.i.o .g.o.j.g.o.h.o.c .c.o.o.l z.o .o.z.g.i.h.n.h.z.y .o.l .j.g.l.g.o.y.l.z.s.s.o.e.
- *z.i.o .g.i.g.h.l.o.l.o.c .c.o.z.l.l.z.o .l.l.g.t.y

o.h.i .l.g.o t.g.h.l.z.c.t z.j.g.o.g.o.h.i .g.o .n.z.y .o.l t.z.o.o.g.y.
 *z.i.o .g.c.j.g.h.g.e .c.g.h.o.l.z y.g.o z.t.o.l.g.x.x.o.t .o.l .o.o.z.h.z.y t.z.x.c.c.z .l .n.z.t.z.x.c.c.o .c.g.l.l.g.l.g.i.
 o.e.o.z.o :



z.o.s.h.o .z.o .o.t.t.g.h.g.i t.o.n.n.g.o.t.z.c.o.l.z.o .o.z.i.g.h.g.o .l.l.l.g.j.z.o.j.t.o.l.i.g.x.z.t .n.g.o.z.y.l z.n.n.o .z.j.z.h.z.e .o.z.o.o.g.t.g.o z.o.s.c.g.i.c z.n.n.o .g.c.h.g.e.s .o.o .o.t.t.g.l.c.z.c.z.e.i z.j.g.j.z.h.i y.z.h.z z.o.r.g.h.o.n.n.z z.j.j.o.o.z.t.t.z.r.o.g.e .o.l .o.o .o.j.z.i.z.l.l.o.l z.h.o.t.z.c.z.t.o .l t.c.g.i.o.l.o.c.t z.l.l.o.l.z .o.o .o.z.t.t.g.x.g.o .l.o.e.g.z.l.l.g.y.t.o.e.o.t .l t.x.g.c.c.z .n.g.o .t.h.g.z.z.o.z .o.z.t.t.g.x.x.g.l .o.l y.z.h.i .o.t.y.t.x .o.l z.o.c.g.e.h.c.g.h.c.z .o.z.o.g.h.i.z.c.g.g.l.h.g.i .o.z.t.t.o.h.i .n.n.g.i c.o.o .o.l z.o.l.g.c.t.o.i.g.l.g.o.t .i.o .o.t.o.c.n.n.z z.l.l.g.n.i .o.x.o.c.o.c.g.o.c.z z.l.g.h.g.o .o .g.o.l.z.l.l.g.s .l z.x.x.z.x.i .o.z.t.t.g.t.g.o .o.l .g.o t.z.t.o.y

t.o.s.o.r.k.o .o.l t.z.z.t.g.o.o.g.r.c.e.c.g.o.z.l.l.z t.o.r.g.r.g.l.t .l t.o.x.l.g.t .g.o z.i.z .o.l .s.o.h .o.l z.o.o.g.t.o.g.e.z.h.t t.o.j.g.x.j.o.l.t .l.o.h.o .o.l z.l.l.g.i .o .g.i.y.z.y.c.g.o.z.l.l.z.o z.o.i.g.t .l.o.c.o.h .o.t.z.l.z .l z.x.l.i .g.o z.i.z .o.l .s.o.h c.o.s.l z.o.o.g.i.z.i t.g.l.g.o.t x z.j.y.o.i .n.g.o.z.y .g.o z.n.n.z .g.o.z.x.i.g.l .o.l z.l.g.o.e.g.e .g.c.g.o.o.j.o.l z.r.r.g.o .l.o.c.o.h .o.z.j.h.z.l.l.o .l t.z.o.o.z .l .g.o.h.g.o.g.e.c.g.h.z.r.o .g.o .o.t.t.g.o.g.t.z.e .l z.x.l.i .g.o .o.z.t.t.o.g.l.g.h.i .l.o.c.o.h .j.x.g.h.g.y .l .g.h.y.i.g.h.z.z.r.z.i .j.l.o.l z.c.z.o.i .o.t.t.g.y.o.i .l.g.h.o.l.l .l z.j.g.o.o.l .l z.c.g.o.j.i.
 o.i.z.y.o .o.l .i.o.g.i.o.g.o z.c.o.o.g.i .l .g.h.o.

- l.o.x.g.o.c.g.s.o.h.o.s .l.l.g.y :
- z.y.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- z.y.l.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.o.t.j.x.z.y z.c.z.o.l.g.h.o.l .l « l » z.c.z.o.l.t.o.g.o.o.z.o.t.
- z.y.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- z.x.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- z.x.l.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.o.t.j.x.z.x.z.x.l z.c.z.o.l.g.h.o.l .l « l » z.c.z.o.l.t.o.g.o.o.z.o.t.
- z.x.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- z.l.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- z.r.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- z.r.z.i.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.o.t.j.x.z.r.z.c.z.o.l.g.h.o.l .l « l » z.x.o.l.z.c.z.o.l.t.o.g.o.o.z.o.t.

- c.o.o.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- c.o.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- c.g.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- c.g.i.c.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- c.g.h.c.z.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.o.t.j.g.x.c.g.h.z.x.o.l z.c.z.o.l.g.h.o.l .l « c.z » z.x.o.l.o.c.z.c.o.c.j.g.l.o.s.
- c.h.o.l.z.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.o.t.j.x.c.g.h.z.x.o.l z.c.z.o.l.g.h.o.l .l « l.z » z.x.o.l.z.c.z.o.l.g.o.r.o.l.z.j.h.z.i.o.l.o.o.
- c.g.o.c.z.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.o.t.j.x.c.g.o.z.x.o.l z.c.z.o.l.g.h.o.l .l « c.z » z.x.o.l.o.c.z.c.o.c.j.g.l.o.s.
- c.g.n.n.z.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- c.g.t.t.o.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- c.g.o.l.o.s.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- c.g.o.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.o.t.j.x.c.g.o.z.c.z.o.l.g.h.o.l .l .g.o.t.z.c.z.o.s.t.i.g.o.h.g.r.g.i.
- c.o.z.l.l.z.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.o.t.j.g.x.c.g.o.z.x.o.l z.c.z.o.l.g.h.o.l .l « z.l.l.z » z.x.o.l.z.c.z.o.l.g.o.h.g.r.o.l.
- c.o.z.l.l.z.o.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.o.t.j.x.c.g.o.z.x.o.l z.c.z.o.l.g.h.o.l .l « z.l.l.z » z.x.o.l.z.c.z.o.l.g.o.h.g.r.o.l .l « o » z.x.o.l.z.c.z.o.l.g.c.o.c.
- c.o.l.z.o.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.o.t.j.x.c.o.o.z.x.o.l z.c.z.o.l.g.h.o.l .l z.y.l.z.l.g.o.g.z.o.z .l « l.z » z.x.o.l.z.c.z.o.l.g.o.h.g.r.g.i .l « o » z.x.o.l.j.x.z.c.o.o.g.i .l.g.c.o.c.
- c.g.h.z.r.o.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- h.z.c.c.g.o.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- z.l.l.o.l.z.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.l.t.
- z.c.o.o.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.o.t.j.x.« z » z.x.o.l.z.c.z.o.l.t.o.g.o.o.z.o.t.y.z.c.z.o.l.g.c.o.c.l.z.y.o.c.z.c.o.c.j.j.o.l.g.o.r.z.o.l.c.o.o.z.x.o.l z.c.z.o.l.g.h.o.l.
- z.c.o.h.o.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.o.t.j.x.« z » z.x.o.l.z.c.z.o.l.t.o.g.o.o.z.o.t.y.z.c.z.o.l.g.c.o.c.l.z.y.o.c.z.c.o.c.j.j.o.l.g.o.r.z.o.l.c.o.o.z.x.o.l z.c.z.o.l.g.h.o.l.
- c.o.o.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.o.t.j.x.c.o.o.c.z.c.z.o.c.j.j.o.l.g.o.r.z.o.l.c.o.o.z.x.o.l z.c.z.o.l.g.h.o.l .l « o » z.x.o.l.z.c.z.o.l.g.c.o.c.
- r.o.o.o.t.o.l.o.h.t.t.g.r.l.z.o.t.j.x.g.r.o.z.x.o.l.o.c.z.c.o.c.j.j.o.l.g.o.r.z.o.l.c.o.o.z.x.o.l .o.g.c.o.s.l.z.x.o.o.h.x.o.l .l z.y.o.o.h.g.h.o.o.l.z.y.o.c.c.o.s.l z.x.o.l.t.o.y.o.l.o.l .l « o » z.x.o.l.z.c.z.o.l.g.c.o.c.

(z.o.g.h.)
 *.y.j.j.h.g.c.h.l.c.c.o.l.

RADIO plus
 92.4 FM
 AGADIR
 www.radioplus.ma

www.amazightv.com
AMAZIGH TV
 LA TÉLÉ DES «HOMMES LIBRES»

INTERVIEW AVEC ABDERRAHMANE EL ADAOUI DIRECTEUR GÉNÉRAL DE RADIO PLUS AGADIR ET RADIO PLUS MARRAKECH

***Comment avez-vous eu l'idée de créer « Radio Plus Agadir » ?**

**L'idée de créer Radio Plus a traversé mon esprit depuis plusieurs années. En 1996-1997, j'ai quitté mon poste de présentateur du JT de la RTM, après onze années de loyaux services, pour réaliser ce souhait. Je ne voulais plus être salarié de la SNRT, qui n'était pas à l'époque une société anonyme car elle dépendait du ministère de la communication. Mais, je souhaitais créer ma propre entreprise médiatique. Malheureusement, c'était impossible car il n'y avait pas de libération du secteur de l'audiovisuel et l'Etat contrôlait les médias. L'idée est restée dans ma tête. Ensuite, je suis allé aux Etats-Unis où les médias sont privés, l'Etat n'a pas de chaîne de télévision, ni de radio, et dans ce contexte, l'idée s'est encore concrétisée. Puis, pendant que j'ai été aux Emirats Arabes Unis, où j'ai eu une expérience de quatre ans chez Abu-Dhabi TV, la réforme du paysage audiovisuel marocain portant sur la suppression du monopole de l'Etat en matière de radiodiffusion et de télévision a été adoptée. Et je me suis dit qu'il est tant de rentrer au Maroc pendant qu'il y a cette occasion. Je suis rentré une année après la libéralisation et après nous avons déposé un projet pour la station qui a été très bien étudié et bien préparé. C'est un projet 100% privé. J'ai été soutenu par le Docteur Harguail, un proche parent, qui a contribué aux financements de ce projet.

***Pourquoi avez-vous choisi Agadir ?**

**D'une part, j'ai choisi Agadir car mes parents sont de la région. Mais, il y avait une rupture entre la région et moi car je suis né à Jadida et grandi à Rabat. Cependant, je suis attaché à cette région car il reste des liens affectifs. Par conséquent, la radio permet de régler cette rupture.

D'autre part, au début, nous avons pensé à un concept de radio à vocation touristique et ainsi, on a pensé à Agadir et Marrakech. Sauf que lorsque nous avons lancé la radio, par le vide qui existe, les gens se sont accaparés la radio. Suite à la réaction du public, nous avons décidé de faire ce que les auditeurs et l'audience souhaitent et non ce qu'on veut. Donc, on a zappé le côté touristique pour devenir une radio de proximité et citoyenne. Et les gens l'ont adopté quotidiennement. Ainsi, la radio a comblé le grand vide qui existe dans le paysage médiatique.

***Quels sont les problèmes que vous avez rencontrés ? Et comment avez-vous pu les résoudre ?**

**Automatiquement, nous avons rencontré des problèmes car c'est la première fois qu'une radio libre se fait au Maroc. Ces problèmes sont de l'ordre technique, il fallait chercher des techniciens, d'animateurs, des journalistes parce qu'il n'y avait pas d'école. La seule école d'expérience qui existe, c'est la RTM. De plus, il fallait chercher aussi du matériel, c'est pourquoi je l'ai fait venir de l'étranger. Il fallait tout commencé du début, il n'y avait rien comme modèle sauf la RTM. D'ailleurs, toutes les radios se sont basées de celui de la RTM ou bien, ils ont eu au recours à des techniciens, des ingénieurs ou animateurs de la RTM. Comme c'était la première fois que cela se fait au Maroc, c'était difficile.

Ces problèmes, je les résolu par la formation. J'ai choisi une équipe jeune car c'est une radio jeune et une expérience nouvelle. Ce sont des jeunes qui n'ont jamais fait de radio mais ils sont passionnés par ce type de média et motivés. On les avait envoyés à

Casablanca dans un centre de formation et après une année, ils s'en-volent de leurs propres ailes.

***Quelle est la valeur de Radio plus par rapport à d'autres média ?**

**D'abord, le temps de diffusion : on fait du 24 heures alors que la radio régionale de la SNRT fait un décrochage de 4 heures. Par ailleurs, nous avons apporté la langue, le Tachelhit. Cette langue est utilisée dans les différents programmes : l'information, le sport, les émissions,...

cela n'a jamais été fait, c'est la première fois dans l'histoire marocaine.

***Radio Plus diffuse en langues Amazigh (tachelhit), Arabe, Français et par moment d'autre langues. Je voudrais savoir quelle est la part de ses langues ?**

**Toutes ses langues étaient dans le projet initial : c'était de faire des reportages pour les touristes. Les gens ont détourné ce projet par le vide qui existe dans le paysage médiatique. Maintenant, l'identité de Radio Plus, c'est deux langues : l'Arabe et le Tachelhit. Par conséquent, le Français a été écarté. La part des deux langues est pratiquement 50/50.

***Comment trouvez-vous l'usage de tamazight dans d'autre média ?**

**Je trouve qu'il n'est pas à la hauteur. Les gens ont vu notre succès et notamment ceux de Casa qui demandent que l'exemple de Radio Plus soit exporté à leur ville. Néanmoins, ce n'est pas ma vocation de créer une radio nationale, mais, c'est celle de la SNRT. D'ailleurs, la SNRT a des projets de télévision et de radio.

***Vous ne pensez pas que c'est le moment que le privé prennent ce type de projet ?**

**Non, ce sera un projet très coûteux. Nous voulons exporter le modèle de Radio Plus



Abderrahmane El Adaoui

mais toujours avec toujours cette vocation de proximité. Demain, nous ouvrons sur le Nord, ce sera l'Arabe et le Tarifit avec les statuts et l'identité de Radio Plus mais avec les valeurs et les spécificités de la région. Cependant, on ne va pas prendre Radio Plus Agadir et la mettre sur d'autre ville avec le même contenu, ça je ne le ferai jamais même si les gens le demande. En revanche, on peut écouter Radio Plus Agadir, où que nous soyons dans le monde, sur internet. ***Avant, Radio**

Plus était destinée à promouvoir le tourisme de la ville, sauf que les gens se sont accaparés cette radio pour en faire une radio citoyenne. Pensez-vous que les réactions sont tout le temps positives ?

** Non, la majorité des auditeurs sont satisfaits mais on n'a jamais dit à 100%. Agadir est une ville majoritairement amazighe mais il y a aussi des Arabes et ils ont fait des reproches. Ça c'est la difficulté : les Imazighens ont tendance à dire que vous mettez plus d'Arabe que de Tamazight et les Arabes disent qu'on diffuse plus de Tamazight que d'Arabe. On tient à ce que ce soit du 50/50. C'est un problème. Chacun tire de son côté. C'est ça le dilemme de l'amazighité au Maroc. Nous n'avons jamais dit que c'est une radio 100% amazighe, on voudrait une radio qui incarne les variétés qui existent au Maroc, la richesse du Maroc. C'est à la SNRT de créer une radio amazighe.

***Et en terme d'audience ?**

**L'audimat est calculé par de nombreux indices : il y a le taux de pénétration, le taux d'audience, etc. Pour le taux de pénétration et la durée moyenne d'audience, on est classé 2e ou 3e place des radios les plus écoutés variable selon les mois. Agadir est une petite ville et on fait des sondages chaque mois

sur un échantillon de 800 à 1000 personnes. On leur pose des questions comme : Quelle la radio que vous avez écouté la veille ? Durant combien de temps ?

***Vous avez créé récemment Radio Plus Marrakech, a-t-elle la même vocation que celle d'Agadir ?**

**Effectivement, nous avons lancé Radio Plus Marrakech au mois de novembre 2006. Cette station a la même vocation en terme de proximité. Prochainement, on mettra le Tachelhit car Souss commence à partir des environs de Marrakech et on va ajouter le Français car il y a une communauté française dans la ville. Par ailleurs, après deux mois de lancement, Radio Plus Marrakech a été classé 2ème.

***Quels sont vos projets pour Radio Plus ?**

**C'est implanté notre modèle dans d'autres villes du Royaume, en particulier Tanger et Fès. Pour Agadir, nous envisageons de faire quelque ajustement concernant deux tranches d'heures : midi-14 heures et 20 heures afin de compléter notre station généraliste. Il aurait prochainement de l'information locale complétée par l'information nationale et internationale.

***Donc, vous n'envisagez pas de faire une radio nationale mais des stations dans toutes les régions.**

**Pour faire une radio nationale, il faut des moyens : ça coûte très cher. En revanche, nous avons choisit la difficulté. Dans chacune des radios régionales, on va y ajouter des dialectes propres à chaque région. Par exemple : si on s'implante à Fès, on va diffuser en tamazight de l'Atlas.

***Un mot pour la conclusion ?**

**Pour conclure, Radio Plus est certes un projet média mais aussi c'est un projet qui a pour but de créer une dynamique dans les villes où on s'implante. C'est un projet pour les jeunes afin qu'ils ne soient pas obligés de se déplacer à Casablanca ou à Rabat. C'est un concept pour le développement humain et non pour « faire du fric ». Radio Plus est un média qui encourage la création amazighe et les associations locales qui font du bien à l'intérêt commun. Pour finir, c'est un espace de débat où les auditeurs ont la parole et non un protagoniste car nous sommes avant tout un média.

* Interview réalisée par Mustapha NAMOUS

Radio PLUS Agadir une radio pour les Soussis

Radio Plus Agadir est la première radio local de proximité à émettre depuis que la réforme du paysage audiovisuel marocain a été adoptée. Cette réforme porte sur la suppression du monopole de l'Etat en matière de radiodiffusion et de télévision. C'est une station généraliste de proximité dont les dirigeants sont deux journalistes bien expérimentés dans le domaine des médias, Abderrahmane El Adaoui et Noury Jalil. Elle émet sur la fréquence 92.4 FM. Elle cible tous publics, c'est-à-dire de 7 à 77 ans. Cette radio de proximité dessert les localités d'Agadir et environ, d'Inezgane, Dchira, Tiznit, Ouled Tayma, Oued Souss, Tikiouine et environs, Massa, Amjad et Chtouka. Son slogan : « Radio PLUS, Agadir, Plus qu'une radio... »

Son concept initial était de mettre ses services à la promotion touristique de la ville d'Agadir : il s'agit d'animer et de promouvoir Agadir et sa région. Elle diffuse en langues Amazigh (tachelhit), Arabe et Français, et, par moments en d'autres langues étrangères par courtoisie envers les touristes étrangers présents dans la ville tout au long de l'année. La radio souhaite devenir une interface privilégiée avec les différentes cultures qui se côtoient dans cette région.

Radio PLUS offre une grille de programmes de 24 heures à tous les Soussis. L'information, les magazines et le divertissement correspondent au contenu de cette station. En matière d'information, elle couvre tous les échos de la ville et sa région au quotidien et à la minute si l'actualité l'exige avec des reporters aux quatre coins de la ville et sa région pour en relater la température et l'ambiance. Ses reportages portent sur des événements sociaux, économiques et commerciaux, culturels, les faits divers, les chroniques judiciaires, le sport, les prix du marché ainsi que l'ensemble des informations de service utiles au quotidien. Parmi ses émissions d'information, elle diffuse « Aswak sous » du lundi au jeudi, de 11h à 12h00. En matière des divertissements, Radio PLUS se base sur des programmes musicaux alliant divers styles aussi bien nationaux qu'internationaux. La chanson amazighe y occupe une place primordiale afin de contribuer à sa promotion, de favoriser son développement. D'où une présence forte des émissions musicales et de divertissement dans la grille des programmes. Parmi de ce type d'émission, tous les dimanches, elle diffuse « Ahwach & Rways » de 18h à 19h00 et « Les éternelles amazighes » de 01h à 03h00. De plus, elle retransmet en direct des live show, des grandes soirées et tous les grands événements culturelle et artistique de la ville.

Selon ses fondateurs, Radio PLUS Agadir a pour objectifs de s'inscrire dans la dynamique naissante du renouveau audiovisuel que connaît notre pays, de donner une nouvelle impulsion au concept de radio locale, de participer à l'animation de la première station balnéaire du Maroc, de créer des événements culturels et artistiques, d'encourager la création amazighe, de se mettre au service du développement économique, de la région et en véhiculer l'image, d'informer les citoyens sur leurs droits et obligations, de promouvoir les valeurs de citoyenneté partagées par tous les marocains, d'enraciner les traditions d'hospitalité et de tolérance afin de pérenniser la destination touristique gadiirie et de devenir à terme un acteur incontournable de la promotion touristique de la ville et un carrefour d'échanges avec les visiteurs étrangers et nationaux.

Néanmoins, « boutaktor » s'est accaparé la radio pour qu'elle devienne une radio citoyenne. Par conséquent, son concept de radio touristique a été abandonné. Par ailleurs, si vous êtes hors couverture de la fréquence FM ou en dehors de la région Souss, vous pouvez écouter Radio PLUS Agadir sur le site de la station : www.radioplus.ma
Bonne écoute !

ETUDE SUR LES PROBLÈMES DE L'ENSEIGNEMENT DE L'AMAZIGH À L'ÉCOLE PUBLIQUE

L'étude a été réalisée sur un échantillon de trente enseignants, répartis sur onze écoles rurales et urbaines et en quatre niveaux :

1. Première année de l'enseignement primaire : 15 enseignants ;
2. Deuxième année de l'enseignement primaire : 11 enseignants ;
3. Troisième année de l'enseignement primaire : 03 enseignants ;
4. Quatrième année de l'enseignement primaire : 01 enseignant ;

Les questionnaires se basent sur l'hypothèse suivante : Y a-t-il enseignement de l'amazighe à l'école publique ?

Si oui comment? Et si non pourquoi ?

Le questionnaire est composé de quatre parties, qui développent quatre axes dans l'enseignement-apprentissage de l'amazighe, à savoir

1. Expérience de l'enseignement ;
2. Variation et standardisation ;
3. Réception de l'enseignement ;
4. Attentes

A partir de ces questionnaires, on déduit que :

- * 50% des enseignants questionnés n'ont pas reçu de formation en amazighe ;
- * 18 % des enseignants questionnés ne connaissent pas l'IRCAM ;
- * 21 % des enseignants questionnés sont arabophones ;
- * 22% des enseignants questionnés n'enseignent pas l'amazighe ;
- * 14% des enseignants questionnés considèrent que l'enseignement de l'amazighe est une surcharge pour les enseignants du primaire ;
- * 11 % des enseignants questionnés sont contre l'insertion de l'amazighe dans les cursus scolaires ;
- * 18% des enseignants questionnés considèrent qu'il est difficile d'enseigner tamazight en caractères Tifinaghs ;
- * 55% des enseignants questionnés sont contre la standardisation ;
- * 58% des enseignants questionnés ne contribuent pas à la standardisation ;

Problèmes de l'enseignement de la langue amazighe à l'école marocaine publique :

- * La volonté du Ministère : le Ministère émet des notes mais ne fait pas de suivi ;
- * Responsabilité des académies : il y a des Académies qui ont organisé cette année deux formations pour des enseignants de l'amazigh (Taza -Hoceima-Taounate), d'autres n'ont fait aucune ;
- * Problèmes d'encadrement : les inspecteurs ne peuvent encadrer l'amazighe puisqu'ils n'ont pas reçu une formation de qualité ;
- * Formation des directeurs : pour contrôler le travail des enseignants de l'amazighe, les académies doivent former les directeurs des écoles primaires, ce qui est annoncé dans la note ministérielle N° 130 ;
- * La formation des enseignants : l'Académie d'Oujda n'a organisé aucune formation des enseignants de l'amazighe pour l'année 2006/2007, tandis que la note ministérielle N° 130 annonce trois formations durant l'année.
- * La standardisation : la plupart des enseignants ne saisissent pas les contenus des manuels, car on emploie une langue en voie de standardisation, et la plupart des enseignants de l'amazighe n'ont pas reçu de formation.
- * Les enseignants arabophones : comment peut-on enseigner une langue qu'on ignore ?
- * Le non respect des caractéristiques phonétiques dans le choix de l'alphabet tifinaghe : quelques phonèmes n'ont pas été retenus dans l'alphabet tifinaghe-IRCAM: E et E

* Manque de dictionnaire amazigh : les enseignants se trouvent parfois incapable de saisir le sens de quelques mots ;

* Manque de références : des manuels de conjugaison, d'orthographe,...

* Problème de l'écriture en tfinaghe : l'insertion du schwa n'est pas respectée, les règles phonologiques ne sont pas respectées en tarifite ;

* Durée insuffisante par rapport aux contenus proposés : le contenu proposé en comparaison avec la durée qui est de trois heures par semaine ne permet pas d'atteindre les objectifs escomptés, étant donné que la plupart des enseignants ont des problèmes énormes pour saisir les contenus des manuels

* Les manuels ne respectent pas les spécificités culturelles des rifains : la thématique proposée, dans quelques unités didactiques, n'a aucune relation avec les spécificités culturelles du Nord du Maroc :....

Suggestions pour un enseignement efficace de l'amazighe

Afin d'éviter toute errance dans l'enseignement-apprentissage de la langue amazighe, et dans le dessein de surmonter les dysfonctionnements qui entravent un apprentissage efficace de cette langue nous suggérons les mesures suivantes :

- * Formation initiale des enseignants ;
- * Formation continue des enseignants ;
- * Insertion de l'amazighe dans les écoles privées ;
- * Création des filières amazighes à l'université ;
- * Généralisation de l'enseignement de l'amazighe ;
- * Bâtir une langue amazigh standard comprise et utilisée par tous les amazighes ;
- * la standardisation de l'amazighe doit se faire petit à petit pour que les apprenants, ne ressentent pas qu'ils sont dans un bain linguistique étranger ;
- * constituer une terminologie scientifique et technologique ;
- * traduire les manuels scientifiques ;
- * Elaboration des dossiers pédagogiques et des autres supports didactiques, écrits et audiovisuels ;
- * L'Amazighe doit se mettre aux NTIC ;
- * Les cours amazighs à la télévision doivent être aussi en tarifite ;
- * L'IRCAM, en tant qu'institution chargée de la question amazighe doit faire son rôle de suivi pour cet enseignement ;
- * Formation des enseignants spécialisés pour enseigner l'amazighe ;
- * Formation des inspecteurs spécialisés pour encadrer l'amazighe ;
- * L'enseignement de l'amazighe à l'école marocaine publique est à repenser ; les enseignants ne peuvent rien donner aux apprenants car leur formation en amazighe tend vers zéro ; et d'ailleurs connaître une langue n'est pas suffisant pour l'enseigner.
- * L'enseignement de l'amazighe n'est pas l'enseignement de tfinaghe, ce que, malheureusement, font la majorité écrasante des enseignants de l'amazighe.
- * L'amazighe comprend d'autres disciplines autre que l'écriture à savoir l'oral, la lecture, le fonctionnement de langue et le ludique.
- * La manière par laquelle on enseigne l'amazighe est humiliante pour l'amazighe et l'amazighité.
- * L'enseignement de la langue amazighe nécessite une volonté politique de la part des responsables de ce pays, à côté, bien sûr, des enseignants qui doivent assumer leur responsabilité d'enseigner cette langue comme le font avec les autres matières (français, l'arabe ...), car l'amazigh fait partie de leur tableau de service.

* El Hossaien FARHAD
Etudiant-chercheur
Nador

Le Sud-est marocain : une région berbère en colère

Depuis plusieurs mois (fin 2007-début 2008), des centaines de citoyens Marocains investissent les rues et occupent les routes pour faire entendre leur voix : celle de populations lassées de survivre sur leur terre. Dans le plus grand mutisme médiatique. Tous les manifestants sont Berbères, ou Amazighs, autochtones de leur pays, et habitent essentiellement dans les zones rurales, les plus marginalisées.

Depuis le 19 décembre 2007, les manifestations populaires se sont succédées dans ces régions. Les populations berbères revendiquent leurs droits, à commencer par l'officialisation de leur langue, de leur Histoire, de leur existence sur leur propre terre. Elles ne demandent que le droit à la dignité humaine, qui est un droit naturel on ne peut plus légitime. Elles réclament parallèlement une meilleure répartition de richesses, la fin de la marginalisation de leurs régions par l'autorité centrale qui concentre tous les pouvoirs. Ainsi, elles exigent le droit à l'eau, à la terre ; c'est à dire le droit à une vie digne.

Les principaux rassemblements se sont déroulés à Tinghir, Boumalne Dadès, Kelaa M'Gouna, Tilmi, Msmrir, Tazarine, Tazagort, Nqob etc...

Toute la région du Sud-est marocain est en colère et en a plus qu'assez de la misère de la « vie » qu'elle subit. Cette région regorge de richesses, est une des plus touristiques, mais les autochtones sont les derniers à tirer profit de ces richesses.

Le sud-est du pays, c'est la région qui s'est retrouvée en première ligne de l'actualité. Les événements récents les plus importants se sont déroulés dans la vallée de Dadès, plus précisément dans la commune de Boumalne Dadès (Province de Ouarzazate).

En effet, les 7 et 8 janvier, des dizaines de personnes ont été arrêtées, certaines ont été blessées, torturées puis intimidées suite à une intervention sauvage des forces policières, lors de ce rassemblement populaire et pacifique. Certains détenus ont été comparus devant le juge de la cour d'appel de Ouarzazate et les autres sont en attente de « jugement ». Les chefs d'accusation sont les suivants : attroupement non autorisé, désobéissance civile, atteinte et brûlage du drapeau national, obstruction de la voie publique, destruction de biens de l'Etat, humiliation de fonctionnaire en plein service.

Il faut savoir que les manifestations ont été pacifiques, que les manifestants ont bloqué l'accès routier un temps, mais toutes ces actions n'ont pas porté atteinte à qui que ce soit. Par contre, les services secrets marocains ont tout fait, comme à leur habitude, pour faire passer les manifestants pour des terroristes séparatistes. Il s'agit, comme toujours, d'événements que les médias taisent, comme à chaque fois que des malheurs frappent les populations berbères.

Les inculpations abusives et les jugements fondés sur aucune preuve touchent toujours des personnes innocentes comme les populations berbères qui se battent pour vivre mieux chez eux. Par contre, l'Etat ne se préoccupe absolument pas des vrais terroristes qui respirent l'air frais dans les rues du pays. La lutte contre le terrorisme au Maroc a été remplacée contre une lutte intensive et raciste contre les Berbères, qui troublent, selon les motifs officiels « l'ordre public ». Le système judiciaire marocain est corrompu. Les médias également.

Les systèmes politico médiatique et politico judiciaire permettent à l'Etat d'isoler les Berbères et de faire en sorte que leur situation ne soit connue de personne. Internet est donc le nouvel outil de communication le plus efficace utilisé par les Berbères pour informer, par exemple, la diaspora des agissements de l'Etat marocain envers les populations. Mais cet outil est sujet à la censure comme la période après les arrestations des manifestants de Boumalne Dadès. Pendant quelques jours, les services secrets marocains ont empêché les principaux acteurs et témoins d'avoir accès à Internet.

A Boumalne Dadès, des agents de services secrets marocains se sont infiltrés dans la foule pour orchestrer un des chefs d'accusation pour lesquels sont poursuivis les détenus : le brûlage du drapeau national. Evidemment, cette comédie clownesque a pour but de salir la réputation des organisateurs : la très active Coordination Ait Ghighouch.

En effet, ce nouveau collectif est composé de plusieurs sections et rassemble les Berbères de la région. Ainsi, des centaines de femmes, hommes, jeunes, enfants et personnes âgées, chômeurs, actifs, sympathisants et militants de la cause berbère se sont joints pour lutter ensemble pour leurs droits. C'est en cela que la Coordination Ait Ghighouch est originale et diffère du Mouvement Culturel Amazigh, le MCA. Il touche des personnes, dans distinction de sexe, de catégorie socioprofessionnelle ou d'âge. Notez que ce type d'événements (rassemblements pacifiques suivis d'arrestations arbitraires) se succède progressivement, dans tout le pays et ne touche, évidemment, que les militants berbères.

Tous les Berbères du Maroc sont victimes des mêmes discriminations et luttent, plus ou moins, pour la survie de leur existence, de leur culture. Pour leur dignité.

Alahyan Fatima

consulter:

www.tawalt.com